

^ الدّولة الإسلاميّة وصراع الإرادات

^ مقدمة المجمع

الدولة الإسلامية

وصراع الإرادات

ظاهر جبار عبيد

اسم الكتاب: الدولة الإسلامية وصراع الإرادات

المؤلف: ظاهر جبار عبيد

الموضوع: الفكر السياسي

الناشر: المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام)

الطبعة: الأولى

المطبعة: اسراء

الكمية: ٣٠٠٠

تاريخ النشر: ١٤٢٧ هـ

ISBN: 964-529-009-0

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام)

www.ahl-ul-bayt.org

E-mail: info@ahl-ul-bayt.org

كلمة المجمع

إنّ تراث أهل البيت(عليهم السلام) الذي اختزنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعبر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربي النفوس المستعدة للاعتراف من هذا المعين، وتقدم للأمة الإسلامية كبار العلماء المحنّدين لخُطى أهل البيت(عليهم السلام)الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت(عليهم السلام) - منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه - للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها التي ضيّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتنياً خطى أهل البيت(عليهم السلام)وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في الرد على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب في كلّ عصر.

إنّ التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت(عليهم السلام) في هذا المضمار فريدة في نوعها؛ لأنها ذات رصيد علمي يحتكم إلى العقل والبرهان ويتجنّب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد حاول المجمع العالمي لأهل البيت(عليهم السلام) أن يقدم لطلاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة من خلال مجموعة من البحوث والمؤلفات التي يقوم بتصنيفها مؤلفون معاصرون من المنتمين لمدرسة أهل البيت(عليهم السلام)، أو من الذين أنعم الله عليهم بالإلتحاق بهذه المدرسة الشريفة، فضلاً عن قيام المجمع بنشر وتحقيق ما يتوخى فيه الفائدة من مؤلفات علماء الشيعة الأعلام من القدامى أيضاً؛ لتكون هذه

المؤلفات منهلاً عذباً للنفوس الطالبة للحق، لتفتتح على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع، في عصر تتكامل فيه العقول وتتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ونتقدم بالشكر الجزيل لسماحة الشيخ ظاهر جبار عبيد لتأليفه هذا الكتاب، ولكل الأخوة الذين ساهموا في إخراجِه.

وكلنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداءً لبعض ما علينا تجاه رسالة ربنا العظيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً.

المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام)

المعاونة الثقافية

المقدمة ^

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

لقد احتل تحليل مفهوم الدولة الإسلامية في الفكر السياسي المعاصر مساحة واسعة لدى المفكرين والباحثين على مختلف اتجاهاتهم الفكرية والدينية والمذهبية، وقد تجاوز هذا التحليل الدائرة الإسلامية لتطاله أقلام الباحثين والمفكرين الغربيين، خصوصاً بعد التجربة التطبيقية التي أحاطت بها إيران بعد تأسيس أول دولة تقوم نظريتها السياسية، والاجتماعية على فلسفة الدين عن الحياة والمجتمع.

وإذا أردنا أن ننظر بموضوعية لتفسير فلسفة الدين عن الحياة والمجتمع، فإنّ الدين لا يمكن أن تتحقق معالمه ونظراته العقيدية، عندما يتمركز الخطاب الفكري فيه حول الفرد بالذات، فالفرد ومن خلال التزامه وسلوكه، وقناعاته

الفردية لا يمكن له أن يطرح النظرية في إطار فلسفة الدين إلى الواقع ويُفعل تطبيقها في الحياة، فإنّ النظرية ومعالمها الأساسية بمختلف قواعدها وضوابطها في

السياسة والاجتماع والاقتصاد بحاجة إلى أن تحتضنه الدولة كمشروع يلبي ويطبّق هذه القواعد والمعالم في المجتمع من خلال مشروعه الواسع والمُلتزم للإنسان. قد يكون هناك اتجاه فكري يرى بأنّ الدّين هو علاقة بين الإنسان وربّه، أو بما يقوم به هذا الإنسان من عبادات وسلوكيات ونشاطات فردية، تحقق معنى فلسفة الدّين عن الحياة والواقع، وهذا يخالف التيار الفكري الذي يرى بأنّ الدّين وفلسفته عن الكون والحياة جاء بفلسفة واقعية لبناء الإنسان لا بالخطاب بمعناه الفردي العبادي، بل هو شامل لجميع ألوان النظم التي يحتاجها الإنسان، وهذا ما يحقق المشروع الفلسفي في المجتمع المدني، والذي يحتاج إلى أن تضمّه الدولة إلى فكرها ومعطياتها وتطبيقاتها.

فالدولة هي المحور الذي يقود العملية التطبيقية على مستوى تفعيل النظرية الفكرية لفلسفة الدّين عن الحياة والإنسان، وبدونها يبقى الدّين مجرد علاقة تربط الإنسان كفرّد نحو الله تعالى على مستوى العبادة الشخصية، وليس على مستوى تطبيق النظرة الفكرية والفلسفية عن الحياة والإمتداد بها نحو السعادة التي يخطو نحوها الإنسان في حياته.

لذا جاء مفهوم الدولة الإسلاميّة المعاصرة والتطبيقية ليضع حدّاً للسّجال القائم بين التيار الذي يرفض مفهوم الدولة الإسلاميّة، والذي يحاول البعض من اتجاهاته الداخلية الإسلاميّة والمذهبية أن يربطها فقط بحياة الإمام المعصوم، وبين التيار المتجدّد الذي يؤمن بحتمية أن تكون الدولة الإسلاميّة هي القاعدة الفكرية والنظرية التي تحمي النظرية وتفعّلها على مستوى المجتمع، وتحاول أن تبني الفرد والمجتمع على أساس مفردات وقواعد هذه النظرية التي أقصيت من الحياة لفترات زمنية طويلة.

ومن الطبيعي أنّ إقامة مشروع الدولة الإسلاميّة هو الذي يحقّق الازدهار والبعد الحضاري للنظرية الإسلاميّة، ويجعل الحياة الإسلاميّة للمجتمع الإسلامي والمدني، يعيش حرارة الإبداع والتجديد والتطور والتنمية على جميع المستويات؛ لأنّ مؤسسات الدولة تحمي الفرد والمجتمع من أجل تهيئة الفرص المناسبة له لينهض بالحياة والواقع الاجتماعي الحديث، وفي عصر الدولة الإسلاميّة المعاصرة يشهد بالأمثلة الكثيرة لهذه الرؤية، وفي جميع مستوياتها وتطبيقاتها... لقد بلغت الدولة

الإسلامية شوطاً بعيداً نحو تطبيق نظريتها وفلسفتها الفكرية في المجتمع، ولكن هناك تحديات ومشاكل كانت تعترضها على مستوى تطبيق هذه النظرية، وقد تختلف هذه المشاكل ولكنها قد تصب في أبعاد متنوعة لا يمكن للباحث أن يصفها في بحث أو بحثين منفصلين، فإنّ هذه التجربة الفذة والثرية تحتاج إلى جهود كبيرة لوضع أجندة مقابل التحديات التي تواجهها الدولة الإسلامية.

وقد كان للقيادة الإسلامية الواعية دور كبير في تذليل هذه المشاكل والتحديات التي تواجهها الدولة الإسلامية. وقد جاء هذا البحث ليقوم بتقصي التحديات التي تواجهها الدولة في تطبيقها من خلال أحاديث وبيانات وخطابات ولي أمر المسلمين سماحة السيّد الخامنئي (دام ظلّه)، باعتباره يقف على رأس الهرم الحكومي لهذه الدولة الفتية، ولعلّ التحديات التي تقصيناها قد تركّزت - من خلال الفصول التي أشار إليها البحث - على الموقع الحكومي والسلطة الهرمية للدولة، وما ينبغي للحكومة أن تقوم به من أجل تذليل هذه المشاكل والتحديات، وتعمل على تحقيق الهدف الذي أرسى معالمه الدولة في بداية انطلاقها. وقد تناول الموضوع منهجه في البحث النقلي والوصفي وبأسلوب علمي لنقل النصوص التي تحدث بها القائد في مناسبات متعددة، ومحاولة وصف الفكرة وتفسير واقعها؛ خصوصاً أنّ الدولة الإسلامية مرّت بمنعطفات وتداعيات كثيرة، وهي بحاجة إلى النقد والإبداع في مؤسساتها التابعة لها، أو المؤسسات الأخرى التي تدور مدار هذه الدولة، وتُعد من شؤونها ومسؤولياتها. لقد حاول سماحة السيّد القائد (دام ظلّه) من خلال خطابه الفكري والنقدي والإصلاحي أن يطرح ويدافع عن مفهوم الدولة الإسلامية ومشروعيتها، ويدفع بالكثير من الشبهات التي تثار حول هذا المشروع الإسلامي الحضاري الكبير، وأن يُنظر لحلحلة المشاكل التي تواجهها الدولة ويضع الحلول المناسبة لها، وقد ركّز هذا البحث على ستة فصول مهمة، وإنّ كانت بمنهجية رتيبة بحيث يرتبط الفصل الثاني بها بوجود الفصل الأول وهكذا... لأنّ البحث يفسر الكلمات والعبارات، ويحاول أن يدخل إلى عمق مضامينها، ولكن ليس معناه أن البحث خرج عن الإطار المنهجي العلمي فإنّه بقي على طراوته وحلاوته في الاستعراض المنهجي، وتمّ اختيار العناوين في الفصول حسب الترتيب الموضوعي. وقد تناول البحث الفصول الستة التالية:

الفصل الأول: النظام الإسلامي والبناء الحضاري:

تناولنا فيه مسيرة النظام الإسلامي بشكل تكاملي تدريجي غير توسّعي، وهو ليس بديل لحركة الإمام المهدي(عليه السلام)، بل جاء بمعايير تُهيئ السبيل لظهور الإمام(عليه السلام)، وإنه نظام يطرح التوازن في حياة الإنسان على مستوى المادة والروح، والتوأمية بين الأخلاق والعلم، وحاكمية الأخلاق على التطور العلمي، وأنّ هذا التوازن في النظام الإسلامي الحضاري يتحقق من خلال الإبداع الفكري وتربية الإنسان، ويكون للعلماء الدور الكبير في هذا الإبداع والتربية والقيومة والإشراف، والنظام الإسلامي هذا لا يعارض التوجهات الفكرية المعارضة له، بل يحاول محاورتها، وهذا ما أكد عليه القرآن الكريم في حركة الأنبياء وحياتهم، ثم أشار الفصل إلى الفارق الكبير بين الحضارة الإسلاميّة والحضارة الغربية المادية؛ وهذه من التحديات الكبيرة التي تواجهها الدولة في خطابها الفكري والتطبيقي.

الفصل الثاني: علماء الدين والدولة الإسلاميّة:

ركّز البحث الفكري لولي أمر المسلمين حول هذه التحديات الفكرية بمشروعية الدولة الإسلاميّة التي تكتسبها من توفر علماء الدين وفقهاء على رأس الهرم القيادي لها ومؤسساتها، وهي التي قامت بجهود العلماء وحركتهم السياسية الواعية. ومن التحديات التي تواجهها الدولة هو بروز وظهور المتصفين بالقداسة الدينية على الساحة الفكرية والاجتماعية، وهم يسعون لتثويهِ رسالة الثورة والإخلاق بالنظم والذهنية الاجتماعية من خلال التشكيك بمشروعية الدولة وأسلوبها في تطبيق النظرية الإسلاميّة محدّراً من هؤلاء. ثم تحدثنا في هذا الفصل عن الجمود الفكري واحتياجات الدولة إلى الإبداع والانفتاح الفقهي الجديد، وهذا ما يقوم به العلماء لرفع مشاكل الدولة والدفع باحتياجاتها إلى الأمام. ثم لا بدّ من تنظيم العلاقة بين العلماء والحكومة الإسلاميّة، وأنّ لا يتم الإنسحاب من المؤسسات التي ترعاها الدولة بحجة المشاكل المستعصية؛ لأنّ الإنسحاب يولد فراغاً علمائياً خطيراً، مما يُملأ الفراغ بمن لا يملكون الصفات الفكرية والدينية التي جاءت الدولة لتحقيقها. كذلك كان الكلام عن

الزمان والمكان ودوره في تكوين الموضوعات، والعلاقة بين الموضوعات والأحكام وما تحتاجه الدولة في الفقه الاجتهادي المعاصر.

الفصل الثالث: الحوزة العلمية بين الأصالة والمعاصرة:

لقد ركزنا في هذا الفصل على أفكار ولي أمر المسلمين وعلى عدة عناوين علمية و منهجية منها:

لابد أن تكون الحوزة العلمية على مستوى عال من المسؤولية لمواجهة الأزمات الفكرية التي يعاني منها المجتمع والدولة، كذلك لابد من سريان النزعة الاجتماعية في الإنتاج والخطاب الفقهي بعد فترة زمنية طويلة من سريان النزعة الفردية في الاجتهاد الفقهي لظروف سياسية وتاريخية قد تكون موضوعية في ملابساتها، والمرحلة تستدعي لتغيير منهج هذا الخطاب نحو بناء المجتمع المدني الحديث. ثم تحدثنا عن العلاقة بين الحوزة العلمية والدولة واستقلالية الحوزة في شؤونها الإدارية والعلمية عن الدولة، ولا يعني ذلك إيجاد القطيعة بينهما فلا بد من التنسيق بينهما؛ لأن الدولة تحتاج إلى الحوزة والكفاءات والطاقات العلمية الموجودة عندها. وتحدثنا أيضاً في هذا الفصل عن تغيير المناهج العلمية والإدارية في الحوزة على ضوء توجهات السيد القائد، كالمركزية الإدارية في الحوزة، والتخطيط والبرمجة العلمية، وتغيير المناهج فيها، وكذلك تطوير الفقه وصياغته وفق رؤية جديدة وتطوير الفقهة والاجتهاد والتعمق في الفقه. وكذلك الحديث عن التخصص والشهادات العلمية المعاصرة، وهذا ما يحقق معنى الأصالة والمعاصرة في الحوزة لمواجهة مشاكل الحياة وتحدياتها التي تواجهها الدولة الإسلامية الحديثة، باعتبار أن الحوزة العلمية تمثل العمق الفكري لتوجهات الدولة وقيادتها، وتعمل على حماية النظرية الإسلامية التطبيقية للدولة.

الفصل الرابع: التبليغ الإسلامي وتحديات المجتمع والدولة:

ركزنا في بحثنا في هذا الفصل تحديد نظرات سماحة السيد القائد على أساس أهمية التبليغ في القرآن الكريم، ولا يختصر على المسائل الشرعية العبادية الفردية وحسب، بل هو شمولي لجميع المعارف الدينية، كما في قوله تعالى: (وَلْيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ)

والتي فيها إشارة إلى الإنذار في جميع المعارف والعقائد الدينية بتمامها والفقهاء جزء منها. ثم أشرنا إلى الهجرة ودورها في سبيل الدين والتبليغ له، والتبليغ هو مصداق من مصاديق الهجرة إلى الله تعالى. ثم لا بدّ من الاستمرار في المنطقة التي يعيش فيها ويتحرك المبلّغ من خلالها، وأن لا ينقطع عن الناس ليحدث فراغاً فكرياً وقيادياً، والفراغ لا يتحمل أن يبقى فراغاً دوماً، فإنّه سيملؤه الآخرون. ثم لا بدّ من تكوين المؤسسات التي تحمي المبلّغين وتضع لهم الأجندة والبرامج العلمية، وتسهر على الأفكار التي يعرضها المبلّغ وتوجيه ثقافته نحو الأفضل حتى لا يؤدي إلى التخبّط والعشوائية في عمل المبلّغ. ثم تحدثنا عن الشمولية في العمل التبليغي وأن يستوعب الشرائح الاجتماعية داخل وخارج البلاد، فإنّ هناك الكثير من المسلمين في بعض الدول والأقطار بحاجة إلى مبلّغين يعرفون تقاليد هؤلاء ولغاتهم وأعرافهم حتى يخاطبهم بما يحقّق الثمرة العملية لهم، وهذا يتم من خلال المؤسسة الدينية. ثم تحدثنا في الخطاب عن دور الأخلاق والتهديب النفسي لدى المبلّغ وتأثير ذلك على المجتمع، والتبليغ في الفكر الذي يطلقه السيّد القائد لا ينحصر في دائرة فكرية خطابية معينة؛ بل هو يدخل في كل عمل فيه رؤية إسلامية عن الدّين والحياة.

الفصل الخامس: الدّولة الإسلاميّة والخطاب الثقافي النهضوي:

تناول البحث في هذا الفصل الدّولة الإسلاميّة المعاصرة ومشكلات آليّة الخطاب الثقافي النهضوي الذي تسعى لتحقيقه لتغيير البناء الاجتماعي، وكان الكلام قد ركّز على دور العقيدة في بناء التقاليد والأعراف والعادات الاجتماعية التي تشكّل النسيج الثقافي للمجتمع، ودور العامل العقيدي في هذا البناء الثقافي سلباً أو إيجابياً، فالتخريب الثقافي يؤدي إلى السلبية في حركة المجتمع والدّولة، والعمل الثقافي الإيجابي يبني المجتمع والدّولة نحو السعادة والتضامن الاجتماعي، وإشاعة روح القيم العُليا في حياة الناس، وأنّ الدّولة الإسلاميّة مسؤولة عن ذلك. ثم كان الكلام عن الفرق بين التبادل والغزو الثقافي؛ فالتبادل هو التلاقح بين العادات والتقاليد الاجتماعية فيما بين الشعوب ويأتي من خلال الاندفاع والرغبة نحو ذلك، أمّا الغزو فهو عملية سطو وهجوم ثقافي يفرض بالقوة والحديد للضغط على شعب ما لتغيير معتقداته الدينية وعاداته وتقاليدته في الحياة، وهذا لا يُؤلّد إلاّ البغضاء فيما بين الشعوب والأمم والتاريخ حافل بهذا، ولهذا تحدثنا عن الفرق بين الرويتين على ضوء فكر سماحة السيّد القائد. ثم كان الكلام عن دور الثورة الإسلاميّة في إيران في تركيز

المفاهيم الإسلامية بعد انتصارها لإحياء المفاهيم الإسلامية من جديد، وأنّ العدو بعد أن فشل في شنّ الحرب العسكرية واندحاره فيها، إلتجأ إلى الحرب والهجوم الثقافي من الداخل لإضعاف الجبهة الفكرية للمجتمع، وعن السّجال الثقافي بين إيران والغرب والذي لا يزال قائماً، ثم كان الكلام عن الحكومة الإسلامية وآلية الخطاب الثقافي، وأسلوب الشدة والمرونة في التطبيق للقانون الاجتماعي، والحديث عن العقول النخبوية المهاجرة وأسلوب استيعابها، ودور القانون والانضباط الاجتماعي العام فيه والتثقيف على ذلك.

الفصل السادس: الدولة الإسلامية وانموذجها الأعلى للحكومة:

بحثنا في هذا الفصل الفكر السياسي لحكومة الإمام عليّ (عليه السلام) كأنموذج أعلى للحكومة الإسلامية في تحقّق العدالة الاجتماعية التي تنشدها الدولة في سلوكها السياسي وتطبيقها للقانون، وكان النقد موجّه إلى المسؤولين في الدولة الإسلامية والسلبيات التي تعترض تصرفاتهم ومحاولة التخلص منها من خلال الالتزام بمنهج حكومة الإمام عليّ (عليه السلام)، وقد ركّز الفصل عن التقوى في شخصية الإمام عليّ (عليه السلام)، والتلازم بين القول والعمل عنده، وارتباطه بالله تعالى، وعلاقته بالحفاة والمحرومين، وكذلك هو الأنموذج الأعلى للعدالة الفردية والاجتماعية وحكومة القضاء المعاصر. كذلك تحدثنا عن المسؤولين الحكوميين والتحديات العملية كالمصب الحكومي ومسؤوليته، والتحذير من الإسراف والتبذير، وعلاقة المسؤول مع الله تعالى في الدولة والتقوى السياسية، وهذه المفردات كلّها تصب في سلوكيات المسؤولين في الحكومة الإسلامية الحديثة، ممّا ينبغي القيام به للتخلص من بعض المظاهر السلبية للحكومة، وهذا ما ركّزت عليه الرؤية الثاقبة لولي أمر المسلمين في هذا الاتجاه.

هذه هي النقاط التي أردنا إثارتها في هذا البحث لاستظهار رؤية ولي أمر المسلمين (دام ظلّه) عن فلسفة الدولة والدين، وعلماء الدين والحوزة العلمية والثقافة الثورية الإسلامية، والتحديات التي تواجهها الدولة لهذه المفردات الحساسة والخطيرة التي تسري في جسمها، ومنطق الصراع الفكري بين الإرادات والسّجال الذي يفرضه الواقع. ولقد تمّ تجميع هذه النصوص الفكرية المتناثرة في الخطاب الفكري لسماحته ومحاولة وضع وصف تحليلي لها لنضعها بين يدي القاريء لاستنهاض حالة الوعي في الفكر السياسي الإسلامي، خصوصاً أنّ هناك بعض الصيحات التي

تحاول أن تفرغ الفكر الإسلامي من مفاهيم السياسة والدين وشمولية الدين لفقته الحياة، وهذه الرؤى الفكرية التي صدرت من فقيه يقود مشروع الدولة الحضاري نتيجة الخبرة السياسية والاجتماعية والفكرية والقانونية التي وقف على معطياتها خلال فترة زمنية طويلة، وهو يستجلي معاني هذه التجربة من خلال ثقافته الدينية الاجتهادية والفقهية وممارسته العملية لتطبيق نظرية الدولة في واقع الحياة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ظاهر جبار عبيد

جمادى الثانية ١٤٢٦ هـ - تموز ٢٠٠٥ م

النظام الإسلامي والبناء الحضاري

- ^ المسيرة الحضارية في النظام الإسلامي المعاصر.
- ^ توأمية الأخلاق والعلم في النظام الإسلامي.
- ^ الإبداع في الفكر وتربية الإنسان.
- ^ دور علماء الدين في الدورة الحضارية.
- ^ النظام الإسلامي والمعارضة.
- ^ الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية.

التمهيد

قَدَّمَ النظام الإسلامي في العصور التاريخية المنصرمة أروع المثل في التجربة السياسية ونظام العدالة الاجتماعية، فقد حكم المسلمون مجتمعات كانت تنتمي إلى منظومات فكرية وتتبع مذاهب دينية وإيديولوجية لا تتفق مع المنظومة الفكرية للإسلام، لكنهم تركوا انطباعاتاً إيجابياً كبيراً، لقد أشاد المفكرون والسياسيون الغربيون بالتجربة السياسية والقضائية والاجتماعية التي خلفها النظام الإسلامي في بلاد الأندلس في أسبانيا حتى قال أحدهم: «لم تنعم الأندلس طول تاريخها بحكم رحيم وعادل كما نَعَمَتْ به في أيام الفاتحين العرب، ذلك حكم يصدره مستشرق مسيحي عظيم»^(١)، وهذا معروف لدى القاصي والداني، فقد كان النظام الإسلامي رحمة لتلك الشعوب التي عاشت الظلم والاضطهاد قبل مجيء الحكم الإسلامي، ورغم أن تلك الأنظمة الإسلامية الحاكمة في بلاد أوروبا لم تتمتع بمشروعية سياسية وفكرية، ولم تقم على قاعدة فكرية تستهدي في أسلوب حكمها من النظرية الإسلامية في الحكم، بل كانت تمتلك ثقافة إسلامية فحسب، لكنها استطاعت أن تقدم الأنموذج الأعلى للحاكم العادل الذي يقود المجتمع نحو العدالة الاجتماعية، بالرغم من محدوديتها لتطبيق الأحكام الإسلامية وعدم تفانيها في ذلك، ولهذا سجّلت في تلك الفترة الزمنية تطوراً حضارياً في حركة الفكر السياسي والاجتماعي للدولة، وكانت هناك إخفاقات في هذا التطور الحضاري؛ لأنَّ طبيعة الحكام لم يلتزموا و يضعوا حسابات التشريع الإسلامي كقاعدة أساسية في الحكم ولهذا ساد الظلم الذي أساء إلى هذه التجربة، بيّد أنّ النظام السياسي الإسلامي بقي محافظاً على عطائه الحضاري والعقدي من خلال الجهود الكبيرة للعلماء والمفكرين على مرّ التاريخ، ولذا بقي هذا التكامل والتراشد في حركة التاريخ الحضاري للمسلمين.

المسيرة الحضارية في النظام الإسلامي:

(١) ديورانت، ول وأيريل، قصة الحضارة، المجلد السابع، الجزء ١٣ ص ٢٩٢، دار الفكر للطباعة والنشر، (١٤٠٨ هـ)، ١٩٨٨ م.

وعند المتابعة للخطاب الفكري لسماحة السيّد الخامنّي (دام ظلّه) فإنّه يرى أنّ المسيرة التي اختطها النظام الإسلامي في إيران منذ بزوغه إلى يومنا الحاضر هي مسيرة تكاملية رشيدة لا يمكن لها أن تتوقف؛ لأنّ هذا النظام اتخذ لنفسه نهجاً إسلامياً معقولاً، وهو يسير في تدرّج وتكامل بنائي. وإذا كان النظام الإسلامي قد اتخذ من العقلانية أداة للتحديث وتطوير القاعدة الفكرية للإسلام فإنّه سينجح في تجربته الاجتماعية والسياسية في العصر الحديث، فيقول:

«إنّ النظام الإسلامي هو نظام قد رسم لنفسه نهجاً معقولاً ومنطقياً للتحرك؛ إنّ هذه مسيرة لا يمكن لها التوقف أو النكوص، وإنها حركة تكاملية بما تتمتع به من مراحل مختلفة تضمن لها الاستمرار والخلود»^(٢).

وإذا كانت إشارة سماحته إلى حركة الدّولة الإسلاميّة في إيران في ظل الظروف الدولية الحساسة والصعبة، فإنّ حركة ومسيرة الحضارة الإسلاميّة لم تتوقف عن العطاء الإنساني في تاريخ المسيرة، فأخذت سمعة الدّولة الإسلاميّة ومواقفها وأطروحاتها تلقى صدقاً واسعاً في الأوساط العالمية، وهذا تم من خلال التجربة السياسية والاجتماعية والتشريعية الرائدة والفدّة في هذه المسيرة، ممّا جعل الكثير من المفكرين السياسيين يشيدون بهذه التجربة الحديثة، محاولين الاستفادة من معالمها الفكرية ومنهجيتها في العمل السياسي، وما قامت به من أطروحات على صعيد الفكر الاجتماعي والإنساني الذي تستمد معالمه من القاعدة الفكرية الإسلاميّة كمنهج للتخطيط في الحياة، وهذا ما جعل التجربة العملية أن تأخذ موقعها عند الشعوب، فأخذت دول الاستكبار العالمي تتعامل معها بروح العدائية بإثارة المشاكل السياسية مرة والاقتصادية مرة أخرى، والنفسية ثالثة، فأضحى النظام الإسلامي الجديد من التوسع ليفتح آفاقاً جديدة في حركة الفكر الإسلامي المنفتح على قضايا الإنسان الذي يعيش الانحطاط الفكري والتخلف الحضاري والذلّ السياسي في ظل الهيمنة الحضارية المادية.

ولكن هل هذا التوسع والوعي الممتد سيحقق الدّولة المهذوية الموعودة والمنتظرة في حركة الإنسان في الأرض؟

(٢) خطاب السيّد الخامنّي (دام ظلّه)، كتاب سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٩٩، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة ص ٩، الزمان: أرباب (١٤٢١ هـ)، قم المقدسة.

ويجب سماحة السيّد القائد على أنّ هذا التوسع للنظام السياسي الإسلامي ليس معناه لأخذ الموقع السياسي في حركة الإمام المهدي(عج) الموعودة، التي تملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما مُلئت ظلماً وجوراً، كما عبّرت الروايات المستفيضة في هذا الاتجاه، وليس هو البديل لها؛ بل إنّ النظام الإسلامي السياسي المعاصر يعرض فكراً وخطأً ومنهجاً جديداً في حركة الإنسان الحديث، يُمهّد لحركة الظهور المهدويّة الموعودة. إنّهُ ينظر إلى البشرية وقضاياها ليتحدث معها بلغة جديدة ومفاهيم جديدة وفكر جديد ويفتح آفاق الحركة والإنطلاقة والثورة للحفاة والمحرومين والمستضعفين الذين يعيشون الاستضعاف في الأرض، ليكونوا على أمل واستعداد لاستحقاقات فكرية وسياسية واجتماعية جديدة حُرّموا منها في فترات زمنية وتاريخية طويلة، وهذا ما يؤكده الخطاب الديني لولي أمر المسلمين وهو يتحدث عن فلسفة ووجود النظام الإسلامي الحديث فيقول:

«... فإنّ النتيجة الحتمية ستكون ازدهار الحضارة الإسلاميّة من جديد واستعادة رفعتها الواسعة في العالم. ولا يعني هذا بالضرورة أن يتوسع النظام السياسي الإسلامي في بلدان العالم الأخرى قبل عصر الظهور، كلاً بل إنّهُ يعني ظهور حضارة تقوم على أساس فكر جديد ومنطق جديد، وتنظر نظرة جديدة إلى قضايا البشر وحياة الإنسان، وتجد علاجاً لآلام البشرية، وتتحدث بلغة جديدة تفهمها الأجيال الحديثة وطبقات العالم المحرومة، وتحمل رسالة للقلوب والأفئدة، ممّا يمهد لها الإنتشار تدريجياً في أوساط المجتمع الإنساني»^(٣).

إنّ هذا الكلام عميق في الجذور، ويؤسس فكراً سياسياً واجتماعياً لمرحلة تاريخية مهمة في حياتنا الاجتماعية والسياسية، وهو يقرأ الأحداث وينظر إلى آفاق المستقبل بروح عالية وفكر وثاب، وما يدور في حركة الإنسان من الازدهار الحضاري وإنتاج للفكر في ظل الدولة الإسلاميّة الممهّدة، وهذا يدلّ على العمق الفكري والسياسي الذي يتحرك من خلاله ولي أمر المسلمين(دام ظلّه)، والأمل يسير أمامه في تفاعل لقراءة المستقبل.

إنّنا عندما نقرأ في هذا الفكر فإنّه يدفعنا إلى الحركة والعمل والتواصل والامتداد في حركة الحياة، والأمل يحدونا في تحقيق الانتصارات وعلى جميع المستويات. ولكن - وللأسف - إنّ البعض من الذين يعيشون الفكر الديني المتحجّر أو الفكر

(٣) خطاب السيّد الخامنئي(دام ظلّه)، كتاب سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٩٩، دور العلماء في بناء الحضارة

الغربي الإباضي يحاولون وضع العراقيل أمام حركة الدولة الإسلامية ومنظومتها السياسية الجديدة والتي أخذت تتسع بشكل تثير ذهنية الإنسان، وهي أمله في إعادة القيم والمثل الإنسانية إلى الوجود من جديد، وتضع الإيديولوجيات والمذاهب الوضعية أمام مشكلة التناقضات الفكرية والاجتماعية الحتمية نتيجة لمخالفتها للفطرة الإنسانية.

ومن الطبيعي أنّ إقامة نظام سياسي إسلامي قائم على أسس الفقه التشريعي العقيدى للإسلام يعمل على ازدهار الأفق الحضاري، ويبلور النظرة الاجتماعية الإنسانية، ويستوعب لكلّ ما ينتمي له الإنسان من الديانات والقوميات والطوائف والتوجهات؛ لأنّ العقيدة الإسلامية والنظام السياسي الإسلامي ينظر للإنسان نظرة شاملة تحفظ كرامته وتجعله يمارس حرياته على جميع الأصعدة، خصوصاً أنّ الإنسانية تعيش في الوقت الراهن الابتعاد عن القيم والمثل العليا، حتى الذين ينادون أو يدعون أنّهم حُماة حقوق الإنسان أخذوا يُضيقون على الإنسان الذي يحمل المثل والقيم التي لا يعتقدون بها، وهذا ما يضع مذاهبهم الفكرية والوضعية أمام علامات استفهام. أمّا الإسلام فإنّه استطاع من خلال نظامه السياسي ونظرته المتوازنة والعدالة للحياة أن يخاطب الإنسان وفطرته ليبث روح القيم والعدالة في حركته؛ لأنّه ينظر إلى الإنسان نظرة رحيمة، وتعاليمه ومثله العليا تستمد جذورها الفكرية من خالق هذا الإنسان فحسب.

توأمية الأخلاق والعلم في النظام الإسلامي:

وإذا كان النظام السياسي الإسلامي يفعلّ الإزدهار الحضاري في حركته السياسية المعاصرة، فإنّ فكر سماحة السيّد القائد يشير إلى أنّ هذه الحركة العظيمة للنظام الإسلامي تسير في حركته بطريقة تدريجية، وهو يطوي المراحل بثبات وإرادة وطمأنينة وتصميم ليحقق الأهداف التي تصبوا لها الإنسانية.

إنّ النظام الإسلامي يسير - كما يرى ولي أمر المسلمين - باتجاه تفعيل الجانب الأخلاقي إلى الجانب العلمي؛ أي أنّ الجانب العلمي المادي والحسي لا يطغى في تصورات وأفعاله ونتائجه على الجانب الأخلاقي - وهذه قضية مهمة في حركة الفكر الاجتماعي - ولا يكون حاكماً وناظراً عليه في منطلقاته وأهدافه، فإنّ تحقق الجانب الأخلاقي في مواكبة السير العلمي لحركة الإنسان لها نتائج إيجابية وكبيرة في هذه الحركة التكاملية، كذلك إنّ النظام الإسلامي والحكومة الإسلامية يدفعان بالجانب

المادي والجانب الروحي معاً في حركة ومسيرة الإنسان المتصاعدة وهذا ما يركز عليه الفكر الديني لسماحة السيّد القائد، فيقول:

«لابدّ لنا وأن نعلم بأنّ هذه الحركة العظيمة للنظام الإسلامي والمنطقة نحو المستقبل المنشود - أي تحقيق الحضارة الإسلاميّة؛ تلك الحضارة التي يتواكب فيها العلم مع الأخلاق، وتحقق فيها المنافع المادية جنباً إلى جنب مع المصالح المعنوية والدينية، تسود فيها السلطة السياسية إلى جانب العدالة - هي حركة تدريجية»^(٤).

وهذا الكلام في فكر سماحة السيّد الخامنئي يضعنا أمام نكتة (نقطة) فكرية هامة وهي التزاوج بين مفاهيم القيم والأخلاق ومع مفاهيم التطور العلمي الحديث؛ بحيث تكون الأخلاق والقيم حاكمة وناظرة على مفاهيم العلم والتحوّل التكنولوجي، وأن يكون العقل والمنطق حاكماً على منطق التطور المادي، والنّوازع المادية.

إنّ الغرب أو الفكر الوضعي الذي برزت نواته في جذور الفكر المادي الغربي قد ركّز في فلسفة الحياة على الجانب العلمي والمادي الحسيّ في حركة العلم والتجربة، ووضع الجانب الأخلاقي وراء ظهره، غير مبال عما يشكّله هذا التصور من مشاكل في الفكر الإنساني، وهذا ما شهده العالم خلال فترات زمنية غير بعيدة من الحروب والقتل والدمار والتي راح ضحيتها الملايين من الأبرياء، ومن الطبيعي أنّه ناتج عن التفكير الاستراتيجي الخطير في ذهنيات القادة الغربيين الذين قادوا هذه الحروب وأهدافهم التوسعية وحُبّ السيطرة على حساب مفاهيم القيم والأخلاق، هذه القيم التي نادى بها الشريعة الإسلاميّة ودعت إليها في نظامها السياسي. لذا فإنّ الحكومة الإسلاميّة ومن خلال أطروحتها العقائدية للنظام الإسلامي والاجتماعي الحضاري تهتم بالجانب المادي كحالة طبيعية يحتاجها الإنسان في حياته ويستجيب من خلالها لفطرته ونوازعه واحتياجاته لرفع مشاكل الحياة عن كاهله، ولا يمكن سلب هذه النوازع لأنّها راسخة في فطرته وثابتة في طبيعته واحساساته ومتطلباته الجسدية، وكذلك الحالة الروحية التي تربطه بالسّماء وتنظم له تصوراتهِ عن الحياة وتقوم بتنظيم هذه النوازع الفطرية وتجعله يضحى بهذه النوازع من أجل المجتمع، أي يحاول أن يوازن بين هذه النوازع واحتياجات المجتمع، كذلك يركّز التصور الإسلامي على الجانب الأخلاقي بالإضافة إلى الجانب العلمي، فالابتكارات العلمية

(٤) خطاب السيّد الخامنئي (دام ظلّه)، كتاب سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٩٩، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة ص ١٠.

والتحول العلمي يخضع دائماً إلى حكومة الأخلاق والقيم، فإذا تعارض العلم مع هذه القيم فلا مكان له في التصور الإسلامي عن الحياة. يقول الشهيد الصدر (قدس سره) عن هذه المادية التي يركّز عليها النظام الرأسمالي الغربي الذي أقصى الجانب الأخلاقي من فلسفته:

«وكان من جرّاء هذه المادية التي زخر النظام بروحها أن أقصيت الأخلاق من الحساب، ولم يلحظ لها وجود في ذلك النظام، أو بالأحرى تبدلت مفاهيمها ومقاييسها، وأعلنت المصلحة الشخصية كهدف أعلى، والحريات جميعاً كوسيلة لتحقيق تلك المصلحة. فنشأ عن ذلك أكثر ما ضج به العالم الحديث من محن وكوارث، ومآسي ومصائب»^(٥).

ومن الطبيعي أنّ الإنسان الذي يفكر في مصالحه المادية ويحاول أن يدافع عن نوازه ومطامعه فإنّه سيقف أمام كلّ من يحول دون تحقيق هذه النوازع الذاتية حتى لو كان على حساب المصلحة العامة للبشرية، ولهذا سيكون هذا التفكير الذهني المادي له مسوغاته للاعتداء على الأمنين والأبرياء ويهتك الكرامات والحُرّمات والقيم ليحصل على الثروات الطائلة، ويكون لكلّ عمل يعمل مجوّز يصبّ في مصالحه.. وهذا نتيجة طبيعية من الابتعاد عن القيم الأخلاقية والروحية في حياة الإنسان.

ثمّ يشير الخطاب الديني السياسي للسيد القائد على أنّ السير في حركة الدولة الإسلاميّة والنظام الإسلامي، والمزج بين المفاهيم الأخلاقية والتصورات العلمية في الخطاب الفكري يحتاج إلى تطبيق هذه المفاهيم والتعامل معها خطوة خطوة، وأن لا نقفز على هذه المفاهيم والقيم. فإنّ المفهوم الاجتماعي والأطروحة السياسية والفكرية لا يمكن أن تُنجز بفترة زمنية بسيطة، بل تحتاج إلى وقت طويل وتبحث عن أرضية مساعدة وتُهيئ الظروف الموضوعية المناسبة لممارسة التطبيق، وهذا ما يحتاج إلى الصبر والمثابرة والمعاناة لقطع ثمارها الاجتماعية أو السياسية، فالقفز على المفاهيم والسرعة وعدم مراعاة الجوانب الموضوعية قد يكلف المشروع الفكري أو السياسي للدولة الإسلاميّة الكثير من التدايعات والمشاكل، وقد يؤدي به إلى الفشل في نهاية المطاف. لذا يدعو الفكر السياسي لولي أمر المسلمين إلى منهجية التطبيق في اتباع نظام مرحلية في آلية هذا التطبيق والسير بخطى ثابتة للوصول إلى الهدف، فيقول:

(٥) الصدر، محمّد باقر، فلسفتنا، ص ٢٠، الطبعة العاشرة، دار الكتاب الإسلامي قم، (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).

«إنّ هذا عمل يحتاج إنجازه إلى أن يكون خطوة خطوة، على أن تكون كل خطوة أشدّ رسوخاً من سابقتها، مع فهم دقيق لكل خطوة نخطوها، ونظرة ثاقبة تقدمية فيما يخص المسيرة التي نتحرك في إطارها»^(٦)

إنّ إقامة الصرح الحضاري للحياة وعلى مختلف مستوياتها، وبناء الإنسان على أساس المثل والقيم العُلّيا الثاوية في فطرته يحتاج إلى التخطيط و البرنامج المرهلي الدقيق في عملية التطبيق، وهذا عمل كبير وجبار لا يمكن إنجازه بخطوة سريعة وخاطفة، خصوصاً إذا لاحظنا الدمار الفكري الذي تعرضت له الإنسانية نتيجة الفكر الفلسفي الأوربي المتقومّ بالفكر المادي الحسي الجشع، والذي وضع الإنسان في منزلقات فكرية ومهاوي فلسفية خطيرة لا يمكن التخلص منها بفترة مثالية قصيرة، إذ أضحت القيم المادية هي السائدة في حياة الإنسان والتي تحرك رغباته ونوازعه، وإزالتها أو تذليلها بحاجة إلى وقت طويل من البرمجة والتخطيط لامتناس هذه النوازع وتذليلها ومحاولة زرع القيم الأخلاقية والتربوية في الحياة.

إنّ تركيز القيم الروحية والمثل الأخلاقية العُلّيا وتوجيه الفكر في حياة الإنسان وحركته في الحياة هو الكفيل بالانعاطفة الحضارية البناءة، ولا يعني هذا أنّ الفكر الديني وفلسفته عن الوجود والحياة يطالب الإنسان بالعزوف عن المادة، بل أكد الإسلام عليها في الكثير من مصادره التشريعية قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً)^(٧)، وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ)^(٨). يقول الإمام الشهيد الصدر (قدس سره):

«... موقف الإسلام من الغرائز الإنسانية موقفاً إيجابياً فلم يحاربها وإنما اعترف بها، وهياً للإنسان المسلم مجال التعبير عنها .. ولكن الإسلام إذ يعترف بالغرائز لا يدعو إلى مادية صماء، ولا يبيح للإنسان أن يستغرق في تلبية مطالب الغرائز بحيث يغدو حيواناً لا يعني بما وراء المتاع الحسي من أهداف الإنسان العُلّيا.. بل يدعو إلى المتاع المادي بقدر، ويدعو المسلم إلى أن يوازن بين الروحي والمادي في حياته»^(٩).

(٦) السيّد الخامنئي، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١١، مصدر سابق.

(٧) البقرة: ١٦٨ .

(٨) المائدة: ٨٧ .

(٩) الصدر، محمّد باقر، رسالتنا، ص ٨٢ - ٨٣، الدار الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).

إنّ المادة ليس الهدف والغاية في حياة الإنسان ليحاول أن يختطف ثمارها بكل الطرق والسُّبل غير المشروعة، بل أراد الإسلام للإنسان أن يقنن هذه الرغبة المادية، وأن يفتح على الله تعالى ويطلب رضوانه ليضحّي من أجل نفسه والآخرين الذين يشتركون معه في الإنسانية وفي الكثير من الثوابت.

كذلك ليس الفكر الديني ونظامه السياسي في الحياة عندما يدعو إلى الجانب الأخلاقي فإنّه يهدّم الصرح العلمي ويقف أمام التطور التكنولوجي ويتدخل في كلّ شيء، وهذا ما كانت تفعله الكنيسة في القرون الوسطى مما جعلها تصطدم بالتحوّلات العلمية التي اجتاحت أوروبا آنذاك فهُزمت فكرياً واجتماعياً وتزلزل الموقع الديني والصرح المذهبي للفكر المسيحي لدى الإنسان الأوروبي بعد هذا الاصطدام الخطير الذي كلف المسيحية الكثير من مواقعها الدينية والسياسية والاجتماعية، لكنّ الإسلام يدفع الإنسان المسلم إلى العمل من أجل الوصول إلى النتائج العلمية المفيدة في الحياة، وليس العلم الذي يقوم بهدم الصرح الاجتماعي والأخلاقي، ولا التطور الذي يكون وسيلة للإبادة الجماعية والحياة الطبيعية كما فعلتها الأسلحة الرهيبة في الحروب على مرّ التاريخ من القتل الجماعي والإبادة البشرية، فإنّ التصور الإسلامي في النظام السياسي الإسلامي يجعل الأخلاق والقيم هي الحاكمة، ولا تسمح للعلم أن يدمر الحياة والطبيعة بحجة هذا التطور المزعوم.

لذا فإنّ الحضارة الإسلاميّة والنظام الفكري الديني يدعوان إلى منطقتي التوازن في طبيعة المفاهيم، وخلق تصور يبعث الأمل عن الحياة، ولا يحاول أن يكون التطور أداة للتدمير في هذه الحياة ويبعث على التشاؤم والآلام فيها.

الإبداع في الفكر وتربية الإنسان:

إنّ الموازنة بين المادي والروحي في حياة الإنسان، وحاكمة الأخلاق على التحوّلات العلمية في التصور الإسلامي للنظام السياسي في فكر السيّد الخامنئي لا يمكن أن يأخذ موقعه في هذه الانعطافة في مسيرة الفكر السياسي للنظرية وهذا التصور إلاّ بإيجاد الإبداع الفكري، وتغيير أسلوب الخطاب وفق متطلبات العصر الحديث، وصياغة فكر إسلامي ينتاغم مع التحول والتغيير الذي طرأ على حياة الإنسانية. فالتراث الإسلامي فيه القدرة على العطاء المعرفي، لكنّ هذا التراث كُتب على يد العلماء والفلاسفة والمفكرين الذين عاشوا في تلك الحُقب الزمنية التي لها

ظروفها ومنطلقاتها وتداعياتها وقد لا تنطبق تلك الحالة على واقعنا الاجتماعي والفكري المعاصر، وهذا ما يتطلب البحث العميق في ذلك التراث والاستعانة بأصالته، ومحاولة كتابة فكر يناغم المرحلة الحالية التي يعيشها الفرد المسلم. إنّ ولي أمر المسلمين يرى في منظومته الفكرية الخطابية في العصر الحاضر أنّ التحقّق الحضاري لا بدّ له من بُعدين أساسيين:

الأول: وهو نظري قائم على أساس التصور والإيمان والاعتقاد وموضوعه الفكر.
الثاني: وبعدّ يقوم على أساس التصديق والفعل والانفعال من خلال التطبيق على مستوى الفرد والجماعة.

وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال كلامه الذي يقول فيه:

«لتحقيق حضارة إسلامية - كما هو بالنسبة لسائر الحضارات - وهما: إبداع الفكر وتربية الإنسان. فالفكر الإسلامي هو بمثابة بحر عميق ومحيط زاخر، وكل من وقف على شاطئ المحيط لا يستطيع الادعاء بأنّه قد خبر هذا المحيط. كما أنّه ليس بوسع كلّ من سبح لعدة أمتار من الشاطئ أن يزعم بأنّه قد بات عارفاً بهذا المحيط...»^(١٠).

وبهذا يتّضح أنّ الموروث المعرفي في الفكر الإسلامي بحر عميق زاخر بالعلوم والمعارف، وعندما يعتمد الفكر على العقيدة الصحيحة والسليمة في سلوك الإنسان، فإنّه يمثل الثقافة الصحيحة والموجّهة التي تحرك عاطفة وعقل الإنسان، فالفكر فيه جانب تصوري اعتقادي يرتسم في الذهن ثم يتحول فيما بعد إلى فعل وحركة في حياة هذا الإنسان، وهذا يتم من خلال التربية القائمة على أساس هذا التصور والذي يتحول إلى مرحلة التصديق في مرحلة لاحقة.

فالتصور الفكري إذن مرحلة خطيرة وحساسة في تفكير المجتمعات البشرية وتفوق خطورتها التصديقات والأفعال الإنسانية؛ لأنّها تحدد الطريق العملي في حياة البشرية وتضع حياة الإنسان وتصورات وقناعاته على قارعة الطريق. فكّما كانت التصورات الفكرية سليمة وصحيحة ومنسجمة مع العقل والفطرة والإيمان كلّما كانت التصديقات والأفعال قريبة من هذه التصورات وبعيدة عن الخطورة الفكرية.

(١٠) السيّد الخامنّي، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة، ص ١١، مصدر سابق.

ويرى المفكر الجزائري مالك بن نبي أنّ الفكرة الصحيحة تمتلك الأصالة في ذاتها وإنّ فقدت فعاليتها ودورها في فترة زمنية لكثها يمكن أن تعيد هذه الدورة من جديد من خلال الفعالية، فيقول:

«إنّ الأصالة ذاتية وعينية وهي مستقلة عن التاريخ، والفكرة إذا تخرج إلى النور فهي: إما صحيحة أو باطلة. وحينما تكون صحيحة فإنّها تحتفظ بأصالتها حتى آخر الزمان. لكثها بالمقابل، يمكن أن تفقد فعاليتها وهي في طريقها؛ حتى ولو كانت صحيحة...»^(١١).

إذن كلّما كانت الفكرة الإسلاميّة أكثر فعالية وحركية في زمن تتصارع فيه الأفكار والمعتقدات والمذاهب فإنّها ستأخذ موقعها المناسب في المنظومة الحضارية، وعندما تكون ساكنة غير فعالة - وإنّ كانت صحيحة وسليمة - فإنّها ستتوقف عن دورتها الحضارية، وهذا ما يؤكد عليه مالك بن نبيّ في قوله:

«الفكرة الإسلاميّة لكي تقارع الأفكار الفعّالة للمجتمعات المتحركة في القرن العشرين عليها أن تستعيد فعاليتها الخاصة، أي تأخذ مكانها من جديد وسط الأفكار التي تصنع التاريخ»^(١٢).

فالأصالة وصحة الأفكار لها دورها في تربية الإنسان لتفعيل الدورة الحضارية وترك بصمات في تاريخها، ولكن هذا يتم من خلال الانفعال والتفعيل وتحريك هذه الأفكار التربوية في الحياة. ولكن هناك ثمة استفهام: هل الفكر الذي تركه علماءنا ومفكرنا يمثل الإنعطافة في الدورة الحضارية؟ ومن الواضح أنّ هذا الفكر - كما مرّ ذكره - قد كُتِبَ لفترة زمنية عاصرها هؤلاء وقدّموا أبحاثهم وأفكارهم من خلال قراءتهم لتلك المرحلة الزمنية، ولهذا اجتهدوا وأبرزوا الفكرة الإسلاميّة الصحيحة لتلك الفترة وتركوا لنا تراثاً فكرياً ضخماً، لكن ليس معناه أن نتمسك بحذافير ذلك الموروث المعرفي ونقف عنده حتى وإن بلغ القمة في الإنتاج الفكري، والذي كتب في تلك الظروف قد لا نستفيد منه لظروفنا الحالية، التي تحمل تعقيدات وتداعيات من نوع آخر. لهذا نحن بحاجة إلى فكر جديد يقرأ بتدبّر هذه المرحلة الجديدة التي نعيشها؛ لأنّ هناك أعرافاً وذهنيات جديدة وواقعاً جديداً، يحتاج إلى اجتهاد جديد وأدوات علمية حديثة، وهذا ما يدعونا إلى التواصل وإلى إيجاد معرفة فكرية جديدة

(١١) بن نبي، مالك، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ص ١٠٢-١٠٣، دار الفكر، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

(١٢) المصدر السابق: ١١٠.

تعتمد الأصالة في الخطاب الفكري والعقدي، ويتخذ أسلوباً جديداً متناسباً مع متطلبات الزمن الذي نعيشه، حيث يقول ولي أمر المسلمين في هذا الصدد:

«إنّ الإنتاج الفكري في كلّ زمان بما يتناسب مع متطلبات ذلك الزمان هو أمر ممكن بالاغتراف من هذا المحيط المعرفي الهائل»^(١٣).

وينظر العلامة الشهيد مرتضى المطهري (قدس سره) على أنّ ذات الإنسان وفطرته تميل إلى التطور والتقدم عكس الحيوان الذي يعمل كالآلة والذي لا يغيّر من طبيعة سلوكه وذاته وهذا مرتبط بالطبيعة التكوينية للإنسان بقوله (قدس سره):

«... إنّ ما يسمى بالحياة الحضارية للإنسان هي ذات مراحل مختلفة. أمّا حياة الحيوان فهي ليست كذلك. وعندما يقال أنّ متطلبات العصر في تطور؛ فإنّ هذا القول صحيح، وذلك أنّ سبب تطورها يرتبط بالخلقة التكوينية للإنسان.

إنّ متطلبات العصر لا تتبدل عند الحيوان في حين تتبدل عند الإنسان، وليس في الحيوان نزعة نحو التجديد والتطور، أمّا في الإنسان فهي موجودة، والزمن في حساب الحيوان واحد ولكن في حساب الإنسان ليس كذلك. وليس على الحيوان تكليف إذ هو يعمل كالمكانة الآلية، أمّا الإنسان فهو مكلف ومسؤول عن عمله»^(١٤).

لذا فإنّ سماحة السيّد القائد يدرك أهمية وجود العناصر العلمية الخلاقة التي ترشد المسيرة الفكرية في النظام الإسلامي نحو التجديد والإبداع والانفتاح على متطلبات المرحلة الاجتماعية الحاضرة فيقول:

«إنّ أصحاب الدور الخلاق هم أولئك الذين ينبغي عليهم أن يعرفوا كيفية ترشيد الأفكار، وهذا هو أحد أبعاد القضية»^(١٥).

إنّ فإبداع الفكر والتربية الصالحة للإنسان هي من المكونات المهمة للدورة الحضارية، فإذا كانت الاعتقادات والقناعات الفكرية هي التي تُمثل المرحلة الأولى فإنّ التربية تأتي كمرحلة ثانية في التطور والإنتاج الحضاري، ولكنّ هذه التربية لا تأتي عطائها بجانبها الفردي في حياة الجماعة، وإنّ كان للجانب التربوي الفردي أثره في تكوين الفرد الصالح لسريانه إلى تربية المجتمع الصالح، ولكنّ الفرد لا يمثل

(١٣) السيّد الخامنئي، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١١، مصدر سابق.

(١٤) مطهري، مرتضى، الإسلام ومتطلبات العصر، ص ٢٨، تعريب عليّ هاشم، الناشر مجمع البحوث الإسلامية، إيران، مشهد، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ).

(١٥) السيّد الخامنئي، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١١، مصدر سابق.

الدرجة العُلّيا في التربية بل الجانب التربوي، أي المقصود منه بمجموعه الاجتماعي الشمولي؛ أي تربية المجتمع الإسلامي تربية صالحة قائمة على أساس العقيدة التي يؤمن بها هذا المجتمع ويتطلع لتحقيقها، والتي يعدّها مثله الأعلى في الحياة الصالحة، ولا يمكن أن تأتي التربية الصالحة بمجموعها الاجتماعي دون الحركة والسعي والفعالية الفكرية والسياسية التي تفعل الجانب التربوي في العقيدة، وهذا ما يفعله النظام الإسلامي أو الحكومة الإسلاميّة التي تبسط مفاهيم العدالة في المجتمع. فالنظام السياسي الإسلامي الذي يسعى لتطبيق النظرية الإسلاميّة ويحمل هموم التصور الإسلامي الصحيح في حركة الواقع، هو الذي يستطيع إيجاد الظروف الموضوعية وتكوين الأرضية المناسبة للتربية الاجتماعية. أمّا إبداع وتجديد الفكر الذي يحقق القفزة الحضارية في الحياة الإنسانية الإسلاميّة فإنّه يمثل بُعداً آخر في التطور والإبداع الحضاري، ولا يمكن النهوض بالمجتمع الإسلامي وإقامة نظامه السياسي في الوقت الحاضر بلا تكوين خطاب فكري وسياسي قائم على أساس قراءة مشكلات الواقع وتداعياته الجديدة، وبهذا يحقق ويبلور البعد الحضاري في هذا الاتجاه. أمّا من الذي يقوم بهذه التربية الصالحة ويحقق الانعطاف في المسيرة الإبداعية للفكر العقيدي ليحقق الانعطاف الحضارية والتحول في حياة الأمة؟ فمن الواضح أنّ العلماء والمفكرين والعاملين في حركة الدعوة إلى الله تعالى هم الذين يستطيعون أن يحققوا مفهوم هذه القفزة في حركة الفكر.

دور علماء الدّين في الدورة الحضارية:

إنّ هناك دوراً كبيراً وخطيراً يتحمّله العلماء والمفكرين لإيجاد الفكر الخلاق الذي يحقق المسيرة الحضارية ويحدث التّقلّة النوعية لهذا المسير. فالذي يمتلك الوعي السياسي والاجتماعي، والذي يستوعب حركة التشريع الإسلامي في جميع مجالاته الفكرية، والذي يقود العملية التغيرية في حياة الأمة فإنّه يتحمّل مسؤولية ويواجه صعوبة في عملية البناء والتغيير. لذا يحدد ولي أمر المسلمين في خطابه الفكري المسؤولية على علماء الدّين بالخصوص؛ لأنّهم الطليعة الأكثر التحاماً بالعقيدة، وكذلك باقي الطبقات الفكرية الواعية والمتففة لترشيد حركة الفكر والتربية فيقول:

«إنّ دور علماء الدّين ودور أولئك الذين يستخدمون الأسلوب الديني في سبيل تنمية إيمان الجماهير هو دور فريد وبلا نظير. إنّ مدرّاء المجتمع في حاجة أيضاً لعلماء الدّين من أجل أن يكون

دورهم دوراً سليماً، وكذلك هم السياسيون والعاملون بالحقل السياسي، علاوة على البيئات العلمية والثقافية المختلفة»^(١٦).

إنّ الخطاب الديني الذي يؤكد عليه سماحته لا يستثني أي مؤسسة علمية، أو أي عامل في الحقل الثقافي أو المعرفي لأداء دورهم في الوعي الفكري والسياسي في حياة الناس؛ لأنّ هؤلاء هم نواة الأمة وطلبتها الفاهمة والواعية، وإن كان سماحته يرى دور علماء الدين أكبر وأوسع وأشمل لقربهم من فقه الشريعة واطلاعهم الواسع على مضامينها ومتطلباتها؛ لذا يدعو سماحته العناصر العلمية الأخرى أن تستعين في هذا التحرك بالفكر الديني للفقهاء المسلمين الذين يمتلكون الإشراف الأبوي على المسيرة الفكرية لحركة الأمة، وهم صمّام أمان لحركة الفكر الإسلامي حتى لا يسبب ارتباك في حركة الفكر عندما تكثر الآراء وتتشعب الأفكار، وتتوسع الإبداعات في الفكر والعقيدة، ولا يعني هذا انحصار التربية في الفكر وعلى الخصوص الفكر الذي يقدّمه العلماء؛ بل أنّ كلّ أفراد الأمة مسؤولون عن ذلك وهذا ما يؤكد سماحته فيقول:

«إننا لا نحصر الدور بعلماء الدين، ولكننا نرى لدى علماء الدين أبرز منه لدى الفئات الأخرى. ولهذا فمن الواضح أنّ الفكر والإيمان الديني والإبداع الفكري كلّها من الأمور الضرورية واللازمة للإنسان لاجتياز هذا الطريق، وهو ما لا يتحقق إلا بوجود علماء الدين في الساحة. ومن الطبيعي فلا بدّ أن تتوفر في عالم الدين الشروط اللازمة للقيام بهذا الدور»^(١٧).

إنّ علماء الدين يُعتبرون القدوة الصالحة والناضجة في حركة الفكر في حياة الأمة، ولهذا تقع عليهم مسؤوليات جسيمة في إيجاد ظروف ملائمة لتربية الإنسان؛ لأنّهم ترعرعوا في بيئة فكرية نظيفة ودرسوا علوم الشريعة بإتقان، مما يجعلهم مسؤولون أمام الله تعالى والإنسان... لذا يضرب سماحته مثلاً بشخصية الإمام الخميني(قدس سره) الفريدة في حركة تاريخ النظام الإسلامي المعاصر فيقول:

«إنّ الأوساط الحوزوية وعلماء الدين بوسعهم أن يكونوا أصحاب دور فريد فيما لو شبّوا وترعرعوا في بيئة تربوية سليمة وارتقوا المدارج اللازمة، وهو ما جعل من إمامنا العظيم الراحل أنموذجاً لعلماء الدين؛ فلولا وجود الإمام بحماسة المتوقد ومنطقه السديد وثباته وصموده على هذا

(١٦) السيّد الخامنئي، دو العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١٢، مصدر سابق.

(١٧) السيّد الخامنئي، دو العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١٣، مصدر سابق.

الطريق، ولو لم يستطع أن يجمع حوله كل هذا الحشد الغفير من علماء الدين، لما قام الشعب الإيراني بهذا التحرك العظيم بالتأكيد»^(١٨).

فعلى الرغم من أنّ هناك الكثير من الفقهاء الذين عاصروهم الإمام الخميني(قدس سره) يتمتعون بمواقع فقهية متميزة في الفقه والأصول، وبموقع مرجعي نافذ في الوسط الاجتماعي الشيعي، ولكن كان الإمام(قدس سره) بالإضافة الى براعته في الفقه والأصول يتفوق عليهم بقوة البصيرة والوعي النافذ والمسؤولية الشجاعة والحس الاجتماعي العالي، مما جعله يدخل إلى قلوب الأمة ويحظى باحترامها.

لذا تحرك فتحرّكت الأمة معه حتى استطاع أن يحقق هذه الثقلّة النوعية في الفكر السياسي الإسلامي. لذا يوصي ولي أمر المسلمين الطلبة والعلماء بأنّ ينهضوا لأداء دور خلاق في الاتجاه الصحيح فيقول:

«إنّ على طالب الحوزة العلمية الذي يدرس العلوم الدينيّة ويطبّق برامج الحوزة أن يصبوا للقيام بدور خلاق في هذه الحركة الشعبية العظيمة...»^(١٩).

إنّ الحركة السياسية الكبيرة التي جسّدتها مواقف الإمام الخميني(قدس سره) بإقامة أوّل نظام إسلامي يستمد من حركة التشريع الإسلامي قاعدته الفكرية والعقيدية، والتي سجّلت أنموذجاً سياسياً فريداً في حركة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، وبرهنت على قدرة الفقهاء في التصديّ لقضايا الأمة الواقعية، وقد تحركت الأمة في هذا الاتجاه عندما رأت هذا الفقيه المجاهد يبادلها هذا التحرك فقدّمت له الطاعة والتضحيات في هذا الطريق، وهذا ما يؤكد على دور علماء الدين في توجيه الأمة وتربيتها، مما يؤثر بدوره على التكامل والترشيد الحضاري في هذه المسيرة.

النظام الإسلامي والمعارضة:

استطاع النظام السياسي الإسلامي المعاصر أن يطبّق نظريته الفكرية كنواة أولى، وأنموذج في واقع الحياة. وقد يواجه هذا الأنموذج تحديات مختلفة قد تأخذ البعض منها صبغة المعارضة لهذا النظام، وقد يكون البعض من هذه المعارضة لها

(١٨) السيّد الخامنّي، دو العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١٣، مصدر سابق.

(١٩) السيّد الخامنّي، دو العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١٤، مصدر سابق.

طابع إيديولوجي أو مذاهب وفلسفات أخرى عن واقع الحياة لا تلتقي مع الفلسفة الفقهية والعلمية التي إنطلق من خلالها النظام الإسلامي. لذا فإنّ الخطاب الديني لولي أمر المسلمين (دام ظلّه) يقسم المعارضة للنظام الإسلامي إلى عدة تيارات فكرية وتوجهات إيديولوجية، فمن هؤلاء من الذين يعتبرون أنّ الإسلام مجرد طقوس دينية ولا علاقة له بالسياسة والدولة فهم يرفضون أي نظام سياسي قائم على أساس النظرية الدينية، فسماحة السيّد القائد يقرأ هؤلاء فيقول:

«إنّ ثمة من يعارضون الدّين في الأساس، ولهذا يرفضون نظاماً قائماً على أساس السياسة الدينية، لأنهم يرفضون أصل الدّين في قرارة أنفسهم، وثمة من يعارضون السياسة الدينية، وهم يعتبرون الدّين مجرد طقوس خاصة يمارسها الإنسان في باطنه وفي خلواته، ولا يعتبرون الدّين مناسباً للحكومة وللسياسة وإدارة شؤون الناس، لأنهم يرفضون أصل الدّين. فأى دين هذا؟! إنني لا أدري؟!...»^(٢٠).

ويردّ سماحته على هذا الاتجاه المعارض من خلال الحركة السياسية التي أطلقها النبيّ (صلى الله عليه وآله) في دعوته والذي أقام فيها نظاماً سياسياً واجتماعياً شاملاً... ومن الواضح أنّ هؤلاء لا يريدون إسلاماً وديناً حقيقياً وواقعياً كي يضع بصماته على واقع الحياة ويصنع أمة ملتزمة بدينها ومعالم مدرستها، وهذا لا يتم إلا من خلال النظام الحكومي في الإسلام.

وهناك اتجاه معارض وهو الاتجاه الذي يحمل لواء التبعية للثقافة الغربية والذي يحتقر تاريخه ومنبهر بالتطور العلمي الأوروبي، يقول سماحته في تحديد هذا الاتجاه المعارض للنظام الإسلامي:

«وهناك أيضاً مجموعة ممن يحملون لواء التبعية للثقافة الغربية، والمبهورين بالغرب، والذين ينظرون لشعبهم وحضارتهم وتراثهم العلمي وماضيهم نظرة ضعة واحتقار؛ لقد سحقوا تاريخهم حتى يستطيعوا معرفة الثقافة الغربية المستوردة وتلك الاصطلاحات والمفاهيم والمناهج التي تطرحها تلك الثقافة وتلك الحضارة والتقرب منها! ولقد كان من قالوا إنّه لا بدّ لنا وأن نكون غربيين من أعلى الرأس إلى أخمص القدمين! أولئك هم الذين سببوا التخلف لهذا البلد مقدار مئة عام، والذين كلّمنا أمعنا النظر اليوم في ممارساتهم وأخطائهم وتقصيراتهم هم وحكامهم والموالين لهم في الحقبة الماضية اتضحت أمامنا أكثر من ذي قبل»^(٢١).

(٢٠) السيّد الخامنئي، دو العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١٧.

(٢١) السيّد الخامنئي، دو العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١٨.

إنّ سماحته يستعرض في هذا الخطاب شغف هؤلاء ولهاثهم وراء الثقافة الغربية وهم يعارضون النظام الإسلامي لكي يتمكنوا من إيجاد بديل يتناغم مع ما هو موجود من أنظمة سياسية غربية، قامت لمحيط يختلف عن محيطنا الاجتماعي وتوجهاتنا الفكرية.

وهناك ثمة اتجاه معارض يعشق السلطة وحب التسلط على رقاب الناس، وهؤلاء لا يملكون أهداف فكرية محدودة - كما يرى سماحة السيّد القائد - ولكنهم يحبون السلطة، وهؤلاء يُمثلون المعارضة والتحدي الجدي للنظام الإسلامي، يقول سماحته في تحديد هذا الإتجاه:

«وهناك مجموعة من عشاق السلطة والمتعشقين للقوة، ولا شأن لهم بالدين أو الأخلاق أو العقيدة أو الله، ومثل هذه الأمور؛ فالذي يهمهم بالدرجة الأولى هم الأخذ بزمام السلطة وهم المتعشقون لها، وهؤلاء يمثلون أيضاً تحدياً أمام النظام الإسلامي»^(٢٢).

إنّ المعارضة لأي سلطة هي حالة طبيعية في عالم الأنظمة والسياسة والنظام الإسلامي ليس بدعاً من هذه الأنظمة، رغم أنه يختلف جوهرأ ومضموناً عن الأنظمة السياسية التي تحكم العالم؛ لأنه قائم على أساس الثوابت والقواعد المنطقية التشريعية والحاكم خاضع فيه للقانون كباقي الناس. ورغم أن سماحة السيّد القائد (دام ظلّه) يذكر توجهات وعدم توجهات هذه الأطياف فإنّه يعتقد أنّها قد لا تكون معارضة بالمعنى الشمولي لهذه الكلمة، وموقفها عدائياً للنظام الإسلامي ولكن النظام الإسلامي لا يمكن له أن يغض النظر عن هؤلاء أو يتجاهل وجودهم. ولهذا لا بدّ من الوعي والحذر من هذه الاتجاهات التي تتحرك في دائرة النظام الإسلامي، وهنا ينبغي اتباع الأسلوب الأمثل في المعالجة لهذه الظواهر الخطيرة في النظام الإسلامي، ولكن ما هي آلية المعالجة التي تحقّق أهداف وطموحات النظام الإسلامي المعاصر؟ إنّ سماحته يعتقد باتخاذ

أسلوب الحوار الهاديء والمنطق القويم في مواجهة هؤلاء؛ لأنّ الفكر لا يمكن أن نواجهه بالقوة والبطش وهذا ليس من أساليب النظام الإسلامي، يقول سماحته مؤكداً هذه النقطة:

«ولا نعني بالمعالجة استخدام القوة والقمع. فلا ينبغي التصور أن المقصود هو استخدام القوة كلما يقال بأنّه يجب معالجة هذا الفكر أو ذلك الشيء لأنّ القوة هي سلاح من لا منطق له. وإنّ كلّ من

(٢٢) السيّد الخامنئي، دو العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١٩ .

يتمتع بالمنطق بإمكانه التوسل بحرية الاستدلال والمنطق بالصورة التي تعجز عنها كل حرية أخرى وكل قوة مادية؛ ولهذا فإنه لا حاجة إلى القوة»^(٢٣).

وهنا يشير سماحته إلى نقطة ومفهوم مهم من المفاهيم القرآنية في قضايا المواجهة والتحدي الفكري، والتي تعتبر مسألة حضارية في التعامل مع خصوم الدولة الإسلامية وهي قضية الحوار الفكري. وإنا عندما نريد أن ندرس الأساليب القرآنية في القضايا العقيدية والسياسية، أو الأساليب التي تحرك من خلالها الأنبياء(عليهم السلام) فإنها تدعونا إلى استخدام منطق الحوار الفكري والانفتاح السياسي عند المواجهة، ولم يلتجئ الأنبياء في ممارساتهم إلى المنطق العصبي أو ممارسة العنف مع خصومهم، فما دام العدو أو الخصم يحمل في أدواته الجدلية الحوار فلا داعي لمواجهته بالعنف والقوة؛ لأنّ هذا المنطق يدلّ على عجز الإنسان وأنه لا يملك الأبعاد الحضارية والأدوات الفكرية اللازمة للتعبير عن مصداقية فكرته.

إنّ التصور الإسلامي في جميع أبعاده يحمل معالم دينية صحيحة ومنطقية في المواجهة الحوارية، فأبي استفهام أو مشكلة فكرية قادر على معالجتها بتروبيّ وتأمّل وموضوعية ولا يلجأ إلى منطق القوة في هذه القضايا إلا إذا كان العدو شرساً، ويبحث عن أسلوب المواجهة، أو يريد أن يمنع الفكرة الإسلامية من دخولها إلى قلوب وعقول الناس بالعنف والقوة عندها يختلف الموقف في مثل هذا الأسلوب لمواجهته.

وهذا ما يحقق مفهوم الحكمة في المواجهة أو أسلوبها في التحدي.

إنّ الفكر الحوارية الذي يطلقه سماحة السيّد القائد في مواجهة المعارضة للدولة الإسلامية له سمة حضارية بعيدة المدى، ويُعدّ من الأساليب العملية الكفيلة لتحقيق الأهداف التي تصبوا لها الدولة وهي تقطع مشواراً طويلاً في المواجهة، وهذا ما يمنعها من منطق ممارسة العنف عند المواجهة السياسية أو الحضارية. فإنّ منطق القوة والمواجهة العنيفة لا يحقق الأنموذج الحضاري الهادف للدولة الإسلامية في العصر الحديث، وأنّ الانفعال الفكري أو السياسي لا يحقق الأهداف المرجوة، ولذا عندما أرسل الله تعالى نبيّه موسى(عليه السلام) وأخيه هارون إلى مواجهة فرعون طلب

(٢٣) السيّد الخامنئي، دو العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ١٩ - ٢٠ .

منهما أن يسلكا منطق اللين والمرونة في مواجهة هذا الطاغية المتغطرس، قال تعالى: (ادْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ * فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ) (٢٤).

ثمَّ أن القرآن يدعو النبيَّ محمدَ (صلى الله عليه وآله) إلى مواجهة العدو باتِّباع الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، فيقول تعالى: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) (٢٥).

وقوله تعالى: (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ) (٢٦).

وهذا هو المنطق القرآني الحضاري لتوجيه مسيرة الأنبياء والدعاة إلى الله تعالى، ولكن ليس معناه أن يقف الإنسان مكتوف الأيدي عندما يتعرض العدو إلى مقدساته، ويكون جسوراً وذا صلافة في استخدامه لأساليب الإرهاب والقتل المسلح لمواجهة أبناء العقيدة الإسلامية، فإنَّ منطق الحكمة في هذا الأسلوب العسكري يدعو المؤمنين إلى خوض غمار المعركة بنفس الأسلوب الذي يستخدمه العدو لإيقافه عند حدوده.

وهذا ما يؤكده الفكر الحواري الذي يثيره ولي أمر المسلمين في مواجهة المعارضة للدولة أو النظام الإسلامي باستخدام الأسلوب الحواري الناضج في المواجهة العملية والعقائدية، واستعمال الأدوات الحضارية في هذا الطريق، وهذا ما ينبغي أن يقتنع به العدو أو الصديق الذي تنطلي عليه بعض الشبهات هنا وهناك ليتحقق مفهوم التأثير الفكري والحضاري في الدولة الإسلامية الحديثة.

الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية:

هناك بوناً شاسعاً بين الأخلاقية التي تتعامل معها الحضارة الغربية والأخلاقية التي تتصف بها الحضارة الإسلامية في التاريخ، إنَّ الحضارة الغربية وما فيها من التهويل والتبجيل لم تدخل ميدان التطور الحضاري المزعوم إلا من خلال أساليب القمع والسيطرة والقوة والاستيلاء على ثروات الشعوب الفقيرة. إنَّ القيم الأخلاقية

(٢٤) طه: ٤٣ - ٤٤.

(٢٥) النحل: ١٢٥.

(٢٦) فصلت: ٣٤ - ٣٥.

والإنسانية والمعايير التي نادى بها الحضارة الإسلامية كانت كفيلة في تحقيق انتصارات رائعة في المجال الحضاري، فلم تدخل مجتمعات بشرية إلا والقيم والمعايير الدينية الإنسانية من بين أولوياتها، والتاريخ السياسي يشهد على هذا المفهوم في جميع تصوراته. أما الحضارة الغربية فإنها لم تنطلق في معاييرها إلا في التعامل مع الإنسان الآخر بأسلوب القهر والاضطهاد والسلب والنهب، وهذا ما يشير إليه الخطاب الفكري لسماحة السيّد القائد في هذه النقاط المهمة من البحث، وهو يشير إلى أنّ هناك مرحلتين مرّت في حياة هذه الحضارة: مرحلة الاستعمار والسيطرة على مقدرات الشعوب، ثمّ مرحلة استثمار ثروات هذه الشعوب واستغلالها لدخل أصحاب الأموال، فقد استغل أصحاب رؤوس الأموال الأوروبيون ضعف هذه الشعوب فكرياً وسياسياً وعسكرياً ليسيّطروا عليهم سياسياً واقتصادياً ليسرقوا ثروات هذه الشعوب ويعبثوا بمقدراتهم من أجل إسعاد حياة الإنسان الأوروبي، لهذا يقول سماحته في هذه النقطة:

«فالحضارة المادية الغربية في عصر الاستعمار ومن بعده في مرحلة الاستثمار. عندما لم تكن سيطرة الحكومات الغربية سيطرة مباشرة كما في مرحلة الاستعمار، بل انهمكت في استغلال طاقات البلدان المختلفة والفقيرة وثرواتها واستخدمت سيطرتها الخفية في الاستيلاء على كافة قواها ومواردها حتى تُشيع نزواتها الذاتية وتتخّم جيوب أصحاب رؤوس الأموال وأرباب الشركات...»^(٢٧).

لم تكن تستهدف هذه الحضارة وتوجهاتها التوسعية خدمة البشرية مادياً أو فكرياً؛ بل تحاول استغلال واستثمار الثروة الطبيعية الطائلة التي تزرع تحتها الشعوب الفقيرة والمتخلفة، فتحاول دول العالم الصناعية الكبيرة استثمار هذه المعادن الثاوية في باطن الأرض لاستخلاصها وتصفيتها واستثمارها لصالح شعوبها قبل دراهم بخسة معدودة تقدمها لهذه الشعوب الفقيرة، فلم يكن الإنسان الأوروبي في جميع مراحل حياته صاحب رسالة وحضارة بل هو يرغب في الاستغلال والتسلط حيث يشير الفكر السياسي للإمام الشهيد الصدر في هذه النقطة فيقول:

«كان الإنسان الأوروبي في عصر الاستعمار يدّعي أنّه إنسان ذو رسالة هي (عبء الرجل الأبيض) وقد مارس الإنسان الأوروبي رسالته فاسترقّ وجوع وسدّ منافذ العلم والحضارة عمّن تسلط

(٢٧) السيّد الخامنّي، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ٥، مصدر سابق.

عليهم من الناس، وخلف عالماً يئنّ من الجور والطغيان والعذاب، عالماً تمزّقه البغضاء والحروب وأخطار الحروب»^(٢٨).

أمّا الحضارة الإسلاميّة فهي رسالة قيم منذ إنطلاقها وإلى يومنا هذا لا تدعو إلى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، أو تدمير حياته من أجل نزوات مادية عارضة؛ بل جاءت لرفع الحيف والظلم عن هذا الإنسان ورفع مشعل الهداية والحرية والضمان لحياته، لقد عملت الحضارة الغربية على نشر مفاهيم يسودها منطق التنافر والتباغض والعصبية فيما بين الشعوب، فلم تهدأ هذه الشعوب إلى الراحة والطمأنينة والسكون في حياتها؛ بل ركّز الفكر الأوروبي في تاريخه على مفاهيم الصراع والتفرقة والبغضاء للبشرية، يقول سماحة السيّد القائد في هذا المضمّن:

«هل تمكنت الحضارة المادية الغربية من تضييد الجراح التي عانت منها البشرية في الماضي والحاضر؟!»

وهل زال الفقر من العالم؟!»

وهل انتهت المجاعات في المعمورة؟»

وهل تمّ التغلب على الظلم والتفرقة؟»

وهل تشعر البشرية براحة البال؟»

وهل ساد الرفق والصفاء بين الإنسان؟»

أو أنّه العكس تماماً!»^(٢٩).

إنّ نظام العولمة الاقتصادي الجديد الذي يدعو له الفكر السياسي والاقتصادي الغربي هو أسلوبٌ جديدٌ من أساليب الاستثمار لاقتصاديات وثروات الشعوب الفقيرة والنامية، وهي محاولة استعمارية جديدة لإضعاف اقتصاديات دول الشعوب النامية في العصر الحديث، فقد استطاعت بعض الدول أن تحقّق انتصارات اقتصادية رائعة في مجال التطور العلمي والتقني، وأن تحقّق لها الاستقلال الكامل في التطور الصناعي الوطني والاكتفاء الذاتي للانتعاش في اقتصادها من خلال مواردها الطبيعية، واستغلال هذه الموارد في تطوير الإنتاج الوطني لسد حاجاتها الوطنية، وأن تُزاحم الدول الصناعية الكبرى وتطرح صناعاتها بشكل قوي ومنافس في

(٢٨) الصدر، محمّد باقر، رسالتنا، ص ٦٥ - ٦٦.

(٢٩) السيّد الخامنّي، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة، ص ٥، مصدر سابق.

الأسواق العالمية، ولعلّ دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وأندونيسيا والصين.. وغيرها من دول شعوب شرق آسيا استطاعت أن تحقق قفزة نوعية في التطور الاقتصادي والتقنية العلمية، وهي تشرف على إقصاء العديد من البضائع التي تصنعها الدول الكبرى الاستعمارية من الأسواق العالمية، وهذا ناتج من الاعتماد على الاقتصاد الوطني، والإرادة الصلبة لهذه الشعوب في اعتمادها على نفسها في صناعاتها الوطنية، ولا يعني ذلك عدم الاستفادة من التجارب الاقتصادية التي حلقت في العصور الأخيرة والاستعانة بتجارب العالم.

لهذا تحاول العولمة أن تضغط على هذه الدول النامية بأسلوب طرح فكرة الاقتصاد الحر لتسيطر على هذه الدول المتقدمة والمتطورة اقتصادياً، وإيقاف مشاريعها الاقتصادية التنموية الواسعة لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية خبيثة لمصلحة شعوبها.

لقد حاولت أوروبا أن تستغل هذه القفزة الإعلامية الحديثة لإظهار حضارتها بأنها هي الأمثلة، وتمثل الأنموذج الأعلى للتطور على صعيد حياة الإنسان، لكنّها أخفت أهدافها الخبيثة لهذه الحضارة المزيفة الكاذبة، فيقول ولي أمر المسلمين بهذا الخصوص:

«... ثمّ في مرحلة وسائل الإعلام وعصر الاتصالات - أي في هذا العصر - حيث نُزِلت إلى الساحة في هذه المراحل الثلاث بكلّ ما تتمتع به من تجبّر وغطرسة واستكبار في قمع وحشي متواصل للأطراف الأخرى، وذلك في الوقت الذي ما زالت التفرقة سائدة في أرفع مراكزها ومؤسساتها، فضلاً عن التمييز العنصري، بالإضافة إلى الفاشية! ومع كل هذا التاريخ الأسود وكافة هذه المعضلات، وجميع هذه المشاكل فإنّ الحضارة المادية الغربية تزعم لنفسها الخلود! وهو ادعاء واه ومزيف وفاشل»^(٣٠).

ثمّة مسألة أخرى خطيرة تكمن في هذا التطور الحضاري المشؤوم للمادية الغربية وهي: الاستخدام الفاشل لموارد الطبيعة في حياة الإنسان، فإنّ هذه الموارد خلقها الله تعالى لخدمة الإنسان، يخدم ويطوّر ذاته ومتطلباته المعيشية، لا أن تتحول إلى أداة للدمار والقتل، فهل طوّرت أوروبا الحياة بصناعة الأسلحة البايولوجية

(٣٠) السيّد الخامنّي، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، ص ٥، مصدر سابق.

والجراثومية والنووية؟! فقد استعانت بهذا التطور واستخدمته في حروبها السياسية والعسكرية دون رحمة، ولم تخلف هذه الحروب سوى الويل والدمار والبغض فيما بين الشعوب، ولازال البشر يعيش نداعياتها إلى الآن، يقول سيّد الخامنئي في هذه المسألة:

«إنّ الإمكانيات البشرية لا تُستخدم بالصورة الصحيحة الآن، فتضيع الطاقات وتذهب سدى، وكذلك هي الطاقات الطبيعية؛ إنّ كافة هذه الظواهر التي تشاهدونها في التلوث البيئي مردها جميعاً إلى سوء استخدام الإمكانيات الطبيعية. وإنّ البشرية تغذي السير في هذا الطريق بينما هو خاطيء وغير فريد. إنّ الإنسانية غافلة عن طريق العلم وسواه من الطرق القويمة التي تستطيع السير عليها في ظل النظام الإلهي...»^(٣١).

إنّ نظام القيم والأخلاق الذي تدعو له الحضارة الإسلاميّة هو الكفيل بالتخلّص من هذه المذابح اليومية التي تسود العالم المتحضّر، إنّ القتل والإبادة الجماعية والاستغلال للشعوب الفقيرة وغزو الأراضي والدول نتيجة طبيعية للابتعاد عن هذه القيم التي ينادي بها الإسلام في دولته الإسلاميّة العادلة.

من الطبيعي أنّ هذه المفاهيم القسرية والأخلاق الفاسدة والمتفشية في حياة الإنسان الأوروبي ستنتهي إلى زوال هذه الحضارة واضمحلالها، يقول ولي أمر المسلمين في هذه اللمحة الفكرية الخاطفة:

«إنّ الانحرافات هي السبب في اضمحلال الحضارات، فعندما تبلغ الحضارات ذروتها فإنّها تؤول للانحطاط جراء نقاط الضعف والفراغات والانحرافات؛ وهو ما نشاهده اليوم في الحضارة الغربية التي تقوم على علم بلا أخلاق، وماديات بلا معنويات ولا دين، أو سلطة بلا عدالة»^(٣٢).

إنّنا لا يمكن أن نتجاهل الفكر الفلسفي الأوروبي أو الفكر الاقتصادي الغربي في أبعاده الاجتماعية والذي قام على أساس هذا التاريخ الأسود في حياة الإنسان الأوروبي في الظلم والاستغلال والغلبة، وإنّ كان يُصاغ على يد مفكرين تركوا تراثاً فكرياً مادياً وفلسفياً واجتماعياً في جميع الأبعاد، لكنّها اعتمدت في مصادرها الفكرية

(٣١) السيّد الخامنئي، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة، ص ٦ - ٧ .
(٣٢) السيّد الخامنئي، دور العلماء في بناء الجماعة الإسلاميّة، ص ٧. المصدر السابق.

والفلسفية لهذه الثقافة التاريخية السائدة في حياة الإنسان الأوروبي على مذلة الإنسان الأوروبي وانتهاك حقوقه وكرامته وهذا ما نشاهده في تاريخه المعاصر من بث الرعب بحروبه في الكثير من بلدان العالم. وهذا ما يجسّد معنى الحضارة التي يتمتع بها الإنسان الأوروبي. أمّا عندما نتحرك في الاتجاه الذي حقّقه الحضارة الإسلاميّة وفي القيم التي نادى من أجلها فإنّ تاريخها ناصع البياض في عطاءاته وامتداداته وتطلّعاته، وإذا كانت هناك خيبة أمل في فترات تاريخية سادها الظلم والاضطهاد لبعض الحكّام المسلمين، فإنّ هذا لم يأت من طبيعة الفلسفة الفكرية للعقيدة الإسلاميّة؛ بل جاءت من الحكّام الذين يمارسون الحكم لنوازع ذاتية ورغبات شخصية من أجل السيطرة والاستغلال لهذا الحكم فينعكس في نتائجه على النظام الإسلامي البريء من هذا السلوك السياسي. ولهذا نحن بحاجة إلى نظام إسلامي قائم على أساس القاعدة الفكرية والفلسفية للإسلام، لا أن نأخذ جزء من هنا وجزء من هناك ونترك النظرية الشمولية في التطبيق التي يكمل بعضها البعض لتكتمل الصورة الصحيحة لهذه النظرية.

خلاصة البحث

لقد أشار الخطاب الديني لسماحة السيّد الخامنئي (دام ظلّه) في هذا المحور من البحث «النظام الإسلامي والبناء الحضاري» الى عدّة نقاط نستلخصها في التسلسل التالي:

١ - إنّ المسيرة في النظام الإسلامي تتكامل وتتطوّر بشكل تدريجي، وتتوسّع لتحقيق الازدهار الحضاري في حياة الإنسان. وإنّ هذه الحركة ليس بديلة عن حركة الإمام المهدي (عج)، بل النظام الإسلامي جاء بمعايير جديدة تتفق مع الواقع الذي يعيشه الإنسان، ويحقق الأفضل ويمهّد السبيل للحركة المهدوية العالمية لتحقيق العدالة.

٢ - إنّ النظام الإسلامي يطرح مفهوم التوازن في حياة الإنسانية، ويرى بالتوأمية بين الأخلاق والعلم، فهو يدعو إلى الإثنتين معاً، ولكنّ الأخلاق حاکمة على المفاهيم العلمية التجريبية، وكذلك يدعو الى التوازن بين المادّة والروح، فالمادّة حالة طبيعية في حياة الإنسان ومن ضرورات حياته، ولكنّ لا يطغي الجانب المادي على الروحي؛ بل يسيران بشكل متكامل.

٣ - ولتحقيق هذا التوازن نحن بحاجة إلى الإبداع الفكري وتربية الإنسان، وسيكون للعلماء دوراً رئيسياً في هذا الإبداع وتحقيق الجانب التربوي، والإشراف والقيومة على الفكر الذي تولده العقيدة.

٤ - كذلك يمكن أن يتوقع النظام الإسلامي أو الدولة الإسلاميّة وجود توجّهات فكرية وسياسية معارضة للدولة، وهذه تختلف حسب منابعها الفكرية، ولا بدّ من مواجهتها بالمنطق العقلاني والحوار العلمي الذي ركزت عليه مفاهيم القرآن الكريم في الكثير من مواردّه وهذا هو أسلوب الأنبياء (عليهم السلام) في مواجهة خصومهم.

٥ - ثمّ أشار البحث الى الفارق الجذري بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلاميّة، فقد قامت الأولى على أسلوب الاستعمار واستثمار ثروات الشعوب الفقيرة لمصلحة شعوبها، واستخدمت أساليب القمع والاضطهاد والقوّة والغلبة، ولم تنتفع

الشعوب الفقيرة بهذا التطور الهائل الذي أحرزته الحضارة الغربية على مستوى المادة، حتى أن هذا التطور أضرّ بالحياة البشرية من خلال صناعة أدوات القتل الجماعي. أمّا الحضارة الإسلاميّة فإنّها تدعو إلى تمثيل القيم والمثل العليا في التعامل مع الآخر، ولم تفرض نفسها بقوة الحديد، أو استغلال ضعف الآخر وتخلفه، والتاريخ الإنساني يشهد بهذا التحول الكبير الذي أحرزته الحضارة الإسلامية وعلى جميع الأصعدة.

علماء الدين والدولة الإسلامية

- ^ دور علماء الدين في الثورة الإسلامية.
- ^ متصنعوا القداسة والنفاق الديني.
- ^ علماء الدين والفقهاء التجديدي.
- ^ العلاقة بين العلماء والحكومة الإسلامية الحديثة.
- ^ دور الزمان والمكان في الفقه الاجتهادي.

التمهيد

استطاع الإمام الخميني (قدس سره) من خلال حركته الثورية وتأسيسه لأول دولة إسلامية في العصر الحديث على أساس المباني الفقهية للتشريع الإسلامي عن مفاهيم الدولة، أن يضع حداً للقطيعة بين المفاهيم التي عُيِّبت عن الساحة الفكرية الإسلامية لسنوات تاريخية طويلة، كالدين والدولة وعلماء الدين والسياسة والحكومة الإسلامية وغيرها من المفاهيم التي تدخل في إطار الرؤية الدينية عن الحياة.

لقد ولدت هذه القطيعة - بالمقابل - مفاهيم فكرية خطيرة في الذهنية العامة للمسلمين، منها السكوت والرضوخ لكل ألوان الظلم والطغيان الذي كان يمارسه الحكام المسلمون في المجتمعات الإسلامية، وعدم المشاركة في أية فعالية سياسية تُشم منها رائحة العداوة للدولة إلا في بعض الحالات النادرة في حياة بعض الفقهاء. والجدير بالذكر أنّ الأمة تتحرك ثورياً وفكرياً وانقلابياً على أساس تحرك علمائها وفقهائها ويكسبون شرعية التحرك من خلالهم، فالتحرك وعدمه يعتمد على وعي الفقيه وشجاعته وحسه السياسي والاجتماعي، وكان لعزوف الفقهاء والعلماء في التصدي لقضايا السياسة دوراً في عزوف الأمة عن ممارسة دورها الرسالي في الحياة. لذا فإنّ الخطاب الديني الذي كان يتعامل معه الفقهاء مع الأفراد بما هم أفراد لهم تكاليفهم الشرعية، ولم يكن يتعامل مع الأفراد بما هم مجموع اجتماعي، رغم أنّ الفتاوى الفقهية فيها روح العمل الجماعي وهو يخاطب المجتمع من خلال التعامل مع بعضه البعض، لذا لم نحصل على تراث فكري خلال هذه الفترة الزمنية، أو تراث فقهي يتعامل مع المجتمع بما هو كيان اجتماعي وسياسي ذو دولة إسلامية تقوم قاعدتها على أساس الفقه الإسلامي في تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن الطبيعي أنّ انحسار التراث الفكري في بلورة نظرية ومفاهيم عن معالم ورؤى حول الدولة يحتاج إلى جهود فكرية جبّارة لمواجهة تحديات الواقع وملاساته. وكان قيام الدولة الإسلامية في إيران في عصرنا الراهن قد فتح الأبواب على مصراعها أمام تحديات وقضايا فقهية جديدة تحتاج إلى إجابات وافية في المعالجة،

وكان يستدعي بناء قواعد فقهية جديدة وتأسيس أبنية وأسس مباني فكرية معاصرة تعالج قضايا المرحلة ومتطلباتها، وإذا كان التشريع في الفقه الإسلامي فيه من الروح المرنة للتعامل مع قضايا الزمان والمكان بكلّ ألوانه، فإنّ هذا الكلام له ركائزه الفكرية الصحيحة على مستوى خطاب الفرد لوجود تراث فقهي ثريّ في مجاله، أمّا على مستوى المجتمع والدولة فإنّه بحاجة إلى جهود فقهية اجتهادية تحديثية تعتمد أساليب جديدة.

إنّ بعض الفقهاء - وللأسف - يحاولون الابتعاد عن مشاكل الدولة الإسلاميّة رغم مرور فترة زمنية ليس بالقصيرة في تكوينها، ومرّت بتجربة سياسية واجتماعية رائدة في المجال الفقهي وهذا التصور جاء نتيجة للموروث الفقهي التقليدي، وعدم اعتياد البعض منهم في مواجهة هكذا مشاكل معقّدة في حركة التشريع.

لذا يأتي الخطاب الديني لولي أمر المسلمين (دام ظلّه) في مفردات علاقة الدولة الإسلاميّة بعلماء الدّين، لتجذير هذه العلاقة وإعادة اللحمة فيما بين الدولة الإسلاميّة وعلمائها من جديد، خصوصاً أنّ هناك بعض المفاهيم الفكرية تحاول أن تنفذ إلى المواقع العلمية لإيجاد قطيعة بين النظام الإسلامي وعلماء الدّين، ثم وضع علماء الدّين أمام مسؤولياتهم التاريخية في مواجهة مشاكل الساحة وتداعياتها.

دور علماء الدّين في الثورة الإسلاميّة:

من الواضح أنّ أحداث الثورة الإسلاميّة في إيران - قبل وبعد تأسيس الدولة - كان للعلماء دوراً كبيراً في مكوّناتها وحركتها ومبانيها الفكرية، ويأتي في مقدمة هؤلاء قيادة الإمام الخميني (قدس سره) لأحداث الثورة والذي وضع الأسس الفكرية والفقهية لفلسفتها.

وكان لوعي الشعب الإيراني المسلم واستجابته الطوعية لنداء علماء الإسلام دوراً كبيراً في تحقيق هذا الانتصار، للرابطة الوثيقة التي تربط بين خط العلماء وأبناء الشعب الإيراني. فقيام الدولة وتكوين مؤسساتها الثورية والسياسية والاجتماعية، والركائز الفكرية والفلسفية التي تعتمد عليها في دستورها ونظامها يستند إلى التشريع الإسلامي بكلّ أبعاده. فالثورة الإسلاميّة لم تأتي بانقلاب عسكري، أو قامت أحداثها على أساس تنظيم سياسي أو حزبي، أو لها ارتباط بقوى دولية كما هو حال بعض الثورات التي تحصل بمساندة بعض المواقع الدولية لتجني ثمارها فيما

بعد، بل جاءت أحداث الثورة استجابة طوعية وشرعية لنداء العلماء والفقهاء المتواجدين آنذاك في ساحة المواجهة، وفي مقدمة هؤلاء الإمام الخميني(قدس سره) فتحرك الشعب الإيراني على أساس هذا الواجب الديني والشرعي والوطني. لذا يعتبر الخطاب الفكري لسماحة السيّد الخامنئي(دام ظلّه) إلى أنّ أحداث الثورة كان للعلماء دوراً كبيراً في إشعال شرارتها وتقويم بنائها الفكري والإيديولوجي، ويقول في هذا الصدد:

«لقد كان العلماء العنصر الأساس في الكفاح المرير الذي دام خمسة عشر عاماً، وانتهى بانتصار الثورة ثم تشكيل النظام الإسلامي المقدّس وارتفاع علم الإسلام خفاً في العالم. وكذلك كانوا العنصر الرئيسي في المقاومة الحماسية للشعب الإيراني ضد أنواع الهجوم المعادي. وقبل ذلك كانوا - ولقرون طويلة - العامل الأساسي في الحفاظ على المعارف الإسلامية، وإيمان الشعب الإيراني العميق الصادق بالرسالة الإسلامية التي تُحيي النفوس، ونمو الفكر الديني في كل مكان»^(٣٣).

إنّ أحداث الثورة، وبناء الدولة يكتسب شرعيته وأسسها الفكرية من خط العلماء الذين حرّكوا الساحة الاجتماعية باتجاه المبادئ والقيم الإسلامية، ثمّ إنّ خطاب سماحته لا يغفل دورهم الكبير وعلى مرّ التاريخ في نشر المعرفة الإسلامية بعد العزلة السياسية التي لجأوا إليها في ظروف قد تكون موضوعية وقاهرة في ملبساتها. فإنّ ابتعادهم عن دورهم القيادي - على مستوى الدولة والنظام السياسي - في تلك الفترات التاريخية جعلهم يلجأون إلى وضع القواعد والمباني الفقهية والفكرية وإن كان خطابهم الفقهي يميل إلى النزعة الفردية لكنّه أدى دوره التكليفي في مواجهة واقع الناس واحتياجاتهم.

وإذا كان تحرك العلماء في إقامة الدولة أضفى مشروعية عقيدية وفقهية فعّلت الأحداث، فإنّ الأمة وتحركها أضفى المشروعية السياسية لقيام الدولة، فبيعة الأمة للقيادة المتحركة أعطى هذه المشروعية لتفعيل التحرك والنهضة والمواجهة... يقول سماحة السيّد القائد:

«ولقد كان وجود العلماء الملتزمين المجاهدين في محور الصراع ضد النظام العميل لأمريكا هو المحفز لانضمام الفئات الشعبية المختلفة إلى ساحة الصراع ومنحه صبغة شعبية عامة»^(٣٤).

(٣٣) السيّد الخامنئي، العلماء والحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١، ص ٢، بيان سماحة السيّد

القائد بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لرحيل الإمام الخميني، ٦ ذي القعدة (١٤١٠ هـ).

(٣٤) السيّد الخامنئي، العلماء والحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١، ص ٢.

ثم يذكر سماحته أنّ الثورة في حياة العلماء لم تكن تقتصر على تحركهم في العصر الحديث بإقامة الدول، فحركة الدستور وحركة تحريم التنباك قادها الفقهاء، وهي لم تكن ببعيدة تاريخياً عن أحداث الثورة الإسلاميّة فإنّ هناك امتداداً تاريخياً في هذا الوعي لخط العلماء يقول سماحته:

«كما أنّ الحضور النشط لعلماء الدين في طليعة كلّ الحوادث الكبرى والمهمة التي اشترك بها الشعب الإيراني في صنعها كنهضة الدستور (المشروطة)، ونهضة التنباك، هو الذي أدى إلى حضور الشعب الشامل في سوح تلك الأحداث»^(٣٥).

ثمّ إنّ الثورة الإسلاميّة الكبرى التي حدثت عام (١٩٢٠م) ضد الغزو الإنجليزي في العراق والمعروفة بثورة العشرين، كان للمرجعية الدور الفاعل في تحريك الثورة، وقيادة الشعب العراقي في مواجهة التواجد الإنجليزي لهذا البلد الإسلامي، فإنّ المرجعية الدينية بقيادة الميرزا الشيخ محمد تقي الشيرازي (قدس سره) كان لها تأثيراً كبيراً في تحريك الجماهير العراقية، وتثويرها باتجاه المواجهة المسلحة.

ولم يتوقف دور العلماء في إشعال نار حركة الثورة الإسلاميّة المعاصرة، ولكن مسؤوليتهم الخطيرة تكمن بعد إحداثها واقتطاف ثمرتها، والتي تتمثل بصياغة نظام إسلامي فاعل يقوم على أساس النظرة الإسلاميّة الشاملة لمفاهيم الحياة. لهذا قام العلماء بمسؤولياتهم الاجتماعية والسياسية استمراراً لنهج ومباني هذه الثورة ولهذا كانوا عرضة للإعلام المعادي للثورة، وقد أضحى هؤلاء العلماء العاملين في خط المواجهة والاستهداف مع أعداء الثورة، فقدّمت الشهداء اللذين مارسوا مسؤولياتهم السياسية والمؤسسية تجاه الدين، لذا ينتقل بنا الخطاب الديني لسماحة السيّد القائد لهذه النقطة فيقول:

«وبعد انتصار الثورة وحتى الآن كان هؤلاء العلماء - وخصوصاً تلك العناصر البارزة التي تسلمت مسؤوليات مباشرة في خدمة نظام الجمهورية الإسلاميّة - غرضاً لحملات مسمومة لا انقطاع لها من قبل العدو، سواء على الصعيد الإعلامي، أو على صعيد الاغتيالات الخيانية بتخطيط من العدو، وقد قدّم العلماء شهداء عظاماً، سواء في جبهات الحرب المفروضة أو على جبهات النشاطات الجهادية الأخرى، فضمخوا صلاة الجمعة وساحة العلم، والسياسة، والتبليغ الإسلامي بدمائهم الطاهرة»^(٣٦).

(٣٥) المصدر السابق.

(٣٦) السيّد الخامنئي، العلماء والحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١، ص ٤.

والمنتبغ لأحداث الثورة الإسلاميّة في بداية انتصارها يُلاحظ بأنّ الثورة قدمت عشرات الشهداء من العلماء والفقهاء البارزين ومن قيادي الثورة، ومن العناصر الواعية لخط الإمام الخميني(قدس سره)، وفي مقدمة هؤلاء الشهيد محمّد حسين البهشتي، والشهيد مرتضى المطهري، والشهيد عبد الحسين دستغيب، والشهيد أسد الله مدني، والشهيد قدوسي، والشهيد أشرفي أصفهاني، والشهيد محمّد جواد باهنر، والشهيد القاضي الطباطبائي، وهناك الكثير من الوجوه الفقهية القيادية البارزة من أبناء الثورة، ولكن هذا العنف الذي حاول العدو أن يسقط من خلاله الدولة الإسلاميّة الفتية لم يثن عزم القيادات الأخرى في الاستمرار والتواصل لإدامة المشوار السياسي وتحقيق الهدف الرسالي في بناء القاعدة الفكرية والاجتماعية بفلسفة الثورة لهذا يقول سماحة السيّد القائد:

«ألا إنّ العنف الشديد والإرهاب الذي لا حدّ له لم يستطع - بإرادة الله - أن يجبر علماء الدّين على التراجع عن طريق الفخر والعزة الذي اختاروه كواجب إسلامي لا يقبل التراجع؛ بل إنّنا نجد الفكر الإسلامي قد تفتح أكثر فأكثر، واشتد وضوحاً ونقاءً، والفقهاء القرآني قد امتلك ثراءً وعمقاً، وشخصية العلماء المجاهدين قد اكتسبت صلابة ومراساً، ممّا مهّد السبيل لتشكيل الحكومة الإسلاميّة»^(٣٧).

إذن ومن خلال هذا الخطاب الفكري لسماحة السيّد القائد يتّضح لنا أنّ هناك علاقة وطيدة بين علماء الدّين والثورة الإسلاميّة، سواء كانت هذه العلاقة قبل أحداث الثورة الإسلاميّة أو بعد تفجيرها، والتي ارتسمت معالمها من خلال إقامة الحكومة الإسلاميّة العادلة، ولا يمكن لهذه اللحمة والعلاقة أن تنفصل بعضها عن البعض، لكنّها قد تنسم بالبرود والهدوء في بعض المراحل الزمانية لظروف سياسية ودينية قاهرة، إلا أنّها تبقى تؤدي مسؤوليتها في توجيه الثورة الإسلاميّة، ولازلنا نلمس هذا الخط العلماني الواعي يقود الدولة نحو تحقيق أهدافها وما تصبوا إليه حركة الدولة الإسلاميّة في عصرها الراهن.

متصنعوا القداسة والنفاق الديني:

لقد عانى الإمام الخميني(قدس سره) قبل أحداث الثورة الإسلاميّة، وبعد الانتصار من المتظاهرين بالقداسة الدينية، وقد شنّ حرباً فكرية لا هوادة فيها من خلال خطباته قبل انتصار الثورة الإسلاميّة، عندما كان في إيران، أو عند إقامته في

(٣٧) السيّد الخامنئي، العلماء والحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١، ص ٤.

النجف الأشرف بالعراق، واعتبر رضوان الله تعالى عليه أنّ هؤلاء يطعنون الإسلام باسمه ويقفون سداً حائلاً أمام أي تحرّك سياسي نهضوي لإخراج البلاد الإسلاميّة من هيمنة المستعمرين، أو السعي لإقامة الدّولة الإسلاميّة في أي بقعة من البلدان الإسلاميّة، وقد قال عنهم - في بحوثه القيّمة عن مفهوم ولاية الفقيه الذي طُبِعَ على شكل كتاب سُميَ بالحكومة الإسلاميّة - :

«أضحى وضع المجتمع الإسلامي هذه الأيام بنحو بات فيه متصنعوا القداسة يعيقون تأثير الإسلام والمسلمين، ويطعنون الإسلام باسم الإسلام. وأساس هذه الجماعة - الممتدة في المجتمع - من الحوزات العلمية. ففي حوزات النجف وقم ومشهد وغيرها من الحوزات يوجد أشخاص يحملون روحية التظاهر بالقداسة، ومنهم تسري روحية وأفكار السوء في المجتمع باسم الإسلام. وهم الذين يعارضون كلّ صوت يدعو للحياة الحرّة والاستقلال من تحت هيمنة الآخرين»^(٣٨) .

وقد حدّر الإمام الخميني هؤلاء من التماذي والمضي قدماً في إشاعة العداء للجمهورية الإسلاميّة حتى ذكر هذا التحذير والإنذار في وصيته السياسيّة قبل رحيله (قدس سره) فقال:

«أوصي تلك الطائفة من الروحانيين المنظرين بالروحانية، ممن يعارضون الجمهورية الإسلاميّة ومؤسساتها بدوافع مختلفة وممن أوقفوا أوقاتهم على السعي لإسقاطها بالتعاون مع المعارضين المتأمرين وممتهني اللعب السياسيّة وبتقديمهم أحياناً - كما بلغنا - مبالغ طائلة مما وفره لهم - ولأجل تحقيق هذا الهدف - المتولون الغافلون عن الله...

أوصيهم فأقول: إنكم لم تحصلوا حتى الآن - ولا أظن أنكم ستحصلون - على أية نتيجة من ممارساتكم المغلوطة هذه، فمن الأفضل لكم إن كنتم فعلتم ذلك من أجل الدنيا - والله لن يوفقكم في تحقيق هدفكم المشؤوم هذا - أن تبادروا إلى استغفار الله تعالى مادام باب التوبة مفتوحاً، وأن تضموا صوتكم إلى صوت الشعب فإنّ في ذلك خير الدنيا والآخرة - وإن كنت لا أظن أنكم ستوقفون للتوبة»^(٣٩) .

إنّ الإمام الخميني (قدس سره) عندما يذكر هؤلاء في وصيته ويحدّرهم من التماذي في سلوكهم، ويحدّر الأمة من تبعات أفكارهم، يعلم جيداً مدى ما يمتلكون من نفوذ

(٣٨) الإمام الخميني، الحكومة الإسلاميّة، ص ٢٠٩، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، الطبعة الأولى ١٩٩٦م طهران - إيران .

(٣٩) وصية الإمام الخميني، النداء الأخير، ص ٥٩، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (قدس سره)، الطبعة السابعة عام (٢٠٠٣م) طهران - إيران.

لهذه الأفكار البلهاء في ذهنية الأمة البسيطة، ومدى قدرتهم على إيصال مفاهيمهم الشيطانية إلى قلوب الناس، ولعلّ هؤلاء من الذين كانوا يمثلون تحدياً كبيراً للدولة الإسلامية في كلّ زمان ومكان، وإنّ الخطاب الديني النقدي لسماحة السيّد الخامنئي (دام ظلّه) لا يغفل دور هؤلاء في الوقوف بوجه المسيرة الإسلامية للدولة الإسلامية.

فهناك نوعاً من هؤلاء المتقدسين بالقداسة الدينية ممن وضعوا أيديهم بأيدي الحكام الظلمة وعاونوهم على الظلم والعدوان ضد شعوبهم للحصول على مكاسب دنيوية فانية فيقول في هؤلاء:

«وإذا أمكن لهم أن يجروا إليهم مجموعة من العملاء الذين تزيّنوا بزّيّ الدّين وعلماء البلاط، طمعاً من هؤلاء في حطام الدنيا الدنيّة الفانية، ويجلسوهم على موائد الظالمين ويستمدوا تأييدهم قولاً وعملاً، فقد بقيت أكثرية العلماء والمشتغلين بالعلوم الدينية والفضلاء والطلاب الشبان في قلعة المناعة والثّقوى والطهارة...»^(٤٠).

وللأسف أنّ التناقض الذي يحصل في سلوك هؤلاء (المقدّسين) أنّهم يعطون الشرعية المطلقة للأنظمة السياسية في العالم الإسلامي، لكنّهم يقفون ويتحدون بكلّ صلافة ضدّ الدولة الإسلامية! وهي الواضحة في أهدافها ومبادئها، فإذا ظهرت بعض المظاهر الاجتماعية السلبية في زمن الدولة الإسلامية، فبدلاً من أن يسعوا لمعالجتها يرفعون شعاراتهم منادين وإسلاماه! وهم يدعون كذباً وزوراً بأنّهم المدافعون عن القيم والمثل العليا للإسلام. ولكن عندما تمارس الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي شتى أنواع الظلم والقهر والاستبداد فلم نسمع لهم صوتاً مندداً بهذه الأعمال الوحشية والهمجية! وهنا تكمن المفارقة العجيبة ويظهر التناقض الرهيب في السلوكين المزدوجين المتضادين، وهذا هو النفاق الديني الذي نجده في كلّ زمان ومكان، إنّهم يرضون باسم الإسلام اسماً ويرفضونه حقيقة ومضموناً. إنّ هؤلاء من الصعب إرضائهم بأنّ هناك نظام إسلامي أو دولة إسلامية تحكم باسم الإسلام وتقوم على أساس القيم والمبادئ الإسلامية، وهذه من التحديات الكبرى التي تعاصر الدولة الإسلامية الحديثة وترافقها في سجال مستمر وفي جدال محتدم، وهنا لا بدّ من الدور الواعي للأمة لفهم هؤلاء، ودرك المفاهيم التي يتحركون من خلالها. يقول ولي أمر المسلمين عن هؤلاء:

(٤٠) السيّد الخامنئي، العلماء والحوزات العلمية، ص ٥. مصدر سابق.

«وهناك مجموعة أخرى مصابة بالنفاق الديني؛ أي أنها تعتقد بضرورة الدين اسماً وعنواناً، ولكنّها ترفض حقيقته وكنهه! وهؤلاء لا يستطيعون التنازل والقبول بسهولة عندما يبرز الدين في المجتمع بواقعيته وحضوره واقتداره ويقيم نظاماً ويرسي أساساً للحكومة. ولقد رأينا أولئك الذين يتحدثون باسم الدين والقرآن ونهج البلاغة، ولكنهم يرفضون المفاهيم الحقيقية للقرآن ونهج البلاغة»^(٤١).

أمّا المفارقة الأخرى التي يثيرها الخطاب الديني لسماحة السيّد القائد في فكر وثقافة هؤلاء أنهم كيف يؤمنون بنبوّة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ولكنهم ينكرون دولته والحكومة التي أسسها، مع أنّ فعل النبي (صلى الله عليه وآله) وسلوكه السياسي يعتبر حجة علينا جميعاً عندما تتوفر الظروف الموضوعية لإقامة المجتمع المدني فلماذا نحجب عن هذا؟ ويقول دام ظلّه:

«ولقد أقام الرسول (صلى الله عليه وآله) الحكومة الإسلاميّة منذ بداية الهجرة. ولا أدري أنّ ذلك الذي يدين بدين محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله) لكنّه لا يؤمن بهجرته وحكومته وولايته وسلطته، كيف يستطيع إقناع نفسه بذلك؟! وعلى أية حال؛ فإنّ ثمة مجموعة لا تستطيع أن تقبل بالسياسة الدينية، ولا بالدين السياسي»^(٤٢).

لذا فإنّ الفكر الفقهي والحركي الذي يراه الإمام الخميني (قدس سره) ينظر بأنّ الحكومة الإسلاميّة التي شكّلها الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) والأحكام التي نفذها في دولته لا تنحصر في زمانه (صلى الله عليه وآله) بل هي مستمرة وفق المعايير والأدلة الواضحة في القرآن والسنة فيقول في هذا الصدد:

«من البديهي أنّ ضرورة تنفيذ الأحكام التي استلزمت تشكيل حكومة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) ليست منحصرة ومحدودة بزمانه (صلى الله عليه وآله) فهي مستمرة أيضاً بعد رحلته...»^(٤٣).

وبعد الانتصار الإسلامي الكبير الذي حققته الثورة الإسلاميّة في إيران أقلّ نجم هؤلاء المقدّسين بعض الشيء، بعد تجدد حركة الوعي السياسي في صفوف الأمة، ولكنهم يحاولون أن يعيدوا ويلمّوا صفوفهم في الآونة الأخيرة ويبثّوا سمومهم السرطانية القاتلة فيما بين أبناء الأمة لتشتت الجهود الفكرية والسياسية التي قامت على عاتق العلماء الشهداء والمجاهدين المضحيين. لذا يحاول الخطاب الفكري

(٤١) السيّد الخامنّي. دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة، ص ١٨، مصدر سابق.

(٤٢) السيّد الخامنّي. دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة، ص ١٧ - ١٨.

(٤٣) الإمام الخميني، الحكومة الإسلاميّة، ص ٤٧.

لسماحة السيّد القائد أن يشير إلى نفوذ أفكار هؤلاء من جديد في حركة المجتمع فيقول:

«إنّ الأقسام المأجورة والأيدي المستأجرة من قبل العدو تسعى لإضعاف هذا السند المعنوي للثورة وبث التشكيك في قلوب الشعب. إنّ أعداء الثورة إنّما يرضون بوجود علماء الدين إذا رضي هؤلاء بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية أو سحبوا أنفسهم من سوح الثورة، وانزوا في أقبية المدارس والمساجد، مثّلهم في ذلك مثل بعض المشتغلين بالعلوم الدينية في الماضي والحاضر، والذين قادمهم تحجّرهم ويُعدّهم عن الحقيقة للانزواء وترك الأمور بيد هؤلاء الأعداء»^(٤٤).

ثمّ لا يخلو خطاب سماحة السيّد القائد من اللّمة الناقدة لهؤلاء الذين تحجّرت عقولهم، والذين لا يتعرضون لأي هجوم يتعرض له الإسلام، وأنّ موقعهم الديني ونفوذهم الاجتماعي وشخصياتهم العلمية بقيت بعيدة عن النقد والمناقشة، بل أصبحوا موضوعاً للمدح والثناء والإطراء لهذا الدور الذي يقومون به من السكوت والإطباق لكلّ ما يحصل! أمّا علماء الدين الواعين الذين بذلوا دوراً كبيراً في نشر مفاهيم الصحوّة والوعي الفكري والسياسي بين أبناء الأمّة، وقدموا الشهداء في هذا السبيل، فإنّهم يتعرضون إلى شتى أنواع التهم والأباطيل والتضليل على يد اللاعبين السياسيين المنتفعين. لذا يقول (دام ظلّه):

«إنّ من الظواهر ذات المفترى العميق أن نجد هؤلاء العلماء المتحجّرين البعيدين عن الساحة الاجتماعية والتيارات السياسية الجارية لا يتعرضون لأي هجوم خلال مدة الصراع الطويل، وكذلك بعد انتصار الثورة، بل إنّنا نجد المدائح تُقال لهم أحياناً، في حين ينصب وابل الحملات الجسدية والإعلامية - وحتى تهمة الرجعية والعودة إلى الوراء من قبل أذعياء الثقافة أو عملاء الأجانب على علماء الدين الذين لمعت أسماؤهم في سوح الفكر السياسي والتجديد في مجالات العلم والعمل، وعُرفوا بروح تقديمية واعية متسامية»^(٤٥).

ولعلّ المشكلة التي تواجه القيادات الإسلاميّة الواعية، والمتصدية لقضايا المجتمع والدولة، أنّ هؤلاء المقدّسين والمتحجّرين يحاولون استغلال الناس العوام بهذا السلوك، فتتناغم أفكارهم ورؤياهم وسلوكهم مع بساطة الناس وسذاجتهم في استقبال سلوك وعرفان هؤلاء إذا صح التعبير، وهذا ما يشدّ العوام من الناس لهم فيندفعون هم بقوة للإلتزام بهذا الفكر المتحجّر الساكن الخاطر. وهذا ما تواجهه الدولة

(٤٤) السيّد الخامنّي، العلماء والحوزات العلمية، ص ٣، مصدر سابق.

(٤٥) المصدر السابق.

الإسلامية في العصر الحديث من تحديات على صعيد الوعي والفهم الاجتماعي للامة، أو الذي تحتاج بدورها إلى رفع الفهم والقيم الفكرية لتحديد مفاهيم هؤلاء وفضح نواياهم. يرى العلامة الشهيد مرتضى المطهري أنّ أول طبقة من الجهلة المقدّسين التي كلفت الإسلام ثمناً باهضاً هم الخوارج، وإذا كان هؤلاء يتمتعون بصفة الشجاعة والتضحية، فإنّ صنف آخر من المتنسكين ظهروا فيما بعد ساقوا الإسلام نحو الرهبانية والإنزواء، وجعلوا سوق التظاهر والرياء رائجاً^(٤٦). وإذا كان الخوارج يتصفون بالشجاعة في ميدان الحروب كما يرى العلامة المطهري، فإنّ هؤلاء المقدّسين لا يمتلكون أي فضيلة في هذا الاتجاه! بل إنهم انزروا في الأقبية والزوايا والغرف الضيقة، يحاولون أن يوصلوا أصواتهم للناس دون أن يشاركوهم محنتهم.

علماء الدين والفقهاء التجديدي:

ولعلّ من المشاكل التي تواجهها الدولة الإسلامية المعاصرة وصراعها في ميدان الفكر والاجتماع والسياسة، هي مسألة عدم فاعلية الإبداع والتجديد الفكري، ووجود حركة التحجّر العقائدي والفقهي المتفشية والرائجة في الأوساط العلمية وهذا يقف حائلاً أمام دعوات الإبداع والتجديد، ويمكن لحاظ أنّ هذه المشكلة هي التي تواجه رواد الإصلاح والتجديد في العالم الإسلامي قاطبة.

ولعلّ فكرة التوقف الفقهي على الموروث الموجود لها أبعاد تاريخية لم تكن وليدة الساعة، بل إنّ المدرسة الفقهية التي خلفها شيخ الطائفة الطوسي (قدس سره) تجمّد عندها الفقهاء والعلماء آنذاك لفترة ما يقارب لأكثر من مئة عام، حتى جاء العلامة ابن إدريس الحلّي ليفتح أفقاً اجتهادياً جديداً في الفقه، ناقداً وبقوة الآراء الفقهية التي أطلقها شيخ الطائفة وأضحت الثابت في الفكر الفقهي الشيعي.

(٤٦) أجنبي، محسن، الالتقاط الفكري والتحجّر العقائدي في نظرة العلامة، المطهري، ص ١٤٧، ترجمة رعد هادي جبارة، منشور معاونة العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م)، مأخوذ من كتاب الشهيد مطهري الجذب والدفع في شخصية عليّ (عليه السلام)، ص ١٥٤، بشي من التصرف.

إنّ سماحة السيّد القائد ومن خلال نقده البناء للمدرسة الفقهية الحالية يحاول أن يحثّ العلماء والطلبة إلى خطورة أسلوب الجمود عند النصّ الفقهي، داعياً إياهم إلى البحث عن الأسلوب الاجتهادي الحيوي المتحرك والمتجدد لتمهيد السبيل أمام حل المشاكل التي تواجهها الدولة الإسلاميّة والمجتمع المدني الحديث، يقول:

«إنّ خطر التحدّر والروح الرجعية بين العلماء، أو توجّههم - لا سامح الله - إلى منافعهم الشخصية، وتعلق قلوبهم بالدنيا وبهاجها المادية، واستغلال المكانة الاجتماعية.. هذا الخطر لا يقل عن خطر الهجوم المعادي بل يزيد عليه أضعافاً. ومن جهة أخرى تفرض مرحلة الثورة والاتجاه المتزايد نحو الإسلام خارج الوطن الإسلامي على العلماء أن يعملوا عبر رؤية جديدة تماماً - مستفيدين من معين المعارف الدينية الذي لا ينضب، والأسلوب الفقهي التقليدي المعهود، والأسلوب الاجتهادي الحيوي المتحرك - على تمهيد السبيل أمام المجتمع الإسلامي»^(٤٧).

ويشير الفكر التجديدي والإصلاحي لسماحة السيّد القائد إلى أنّ التوسع في حركة الفكر الإسلامي وانتشار حركة الصحوة الإسلاميّة يفرض على العلماء مضاعفة الجهود العلمية، وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل اجتماعية جديدة طرأت على المجتمع الإسلامي. ولهذا فالواقع بحاجة إلى خطابات فقهية جديدة تستظهر من الكنز الفقهي الذي يراعي ويتناغم مع حركة هذا التطور وتغيّره.

ثمّ يدعو سماحته في خطابه الفكري إلى اتباع النهج الإصلاحي، والإبداع والتجديد في النظام التعليمي والتدريسي للحوزة العلمية؛ لأنّ الحوزة العلمية هي الموقع الذي يوجّه الفكر الاجتماعي والفقهي، فلا بدّ لها من الأساليب العلمية الحديثة في مواجهة مشكلات الواقع وتحدياته، يقول:

«كما أنّ على الحوزات العلمية أن تنسجم مع احتياجات العالم اليوم، عبر إيجاد تحول أساسي فيها، وتوجيه برامجها نحو التجديد، وأنّ تسدّ الطريق تماماً أمام أي انحراف أو تركيب هجين من خلال الدقة العلمية اللازمة، وبالتركيز على الأصول والأسس الفقهية»^(٤٨).

ورغم أنّه يؤكد على الجانب الإبداعي في الفقه الاجتهادي لمواجهة المرحلة، فلا يعني أن نترك الطريقة التقليدية في الاجتهاد فهي التي تضمن لنا الرصانة العلمية والفقهية من خلال اتباع القواعد الفقهية الأصيلة في حركة الفقه الاجتهادي.

(٤٧) السيّد الخامنئي، العلماء والحوزات العلمية، ص ٦، مصدر سابق.

(٤٨) المصدر السابق.

ثم يدعو سماحته في خطابه التوعوي والإصلاحي إلى تركيز حركة الوعي السياسي في صفوف علماء الدين وطلبة العلوم الدينية، رافضاً الإنزواء في غرف الدروس المظلمة؛ لكونه الأسلوب الذي تطمئن له قلوب أعداء الثورة الإسلامية لفصل علماء الدين عن الدولة، ثم يدعو إلى عدم تسلل هذه الأفكار إلى صفوف العلماء. إنَّ الحضور الاجتماعي لعلماء الدين والمشاركة في مواقع الجهاد وفي الدروس العلمية والعمل في المؤسسات الفكرية و... الخ. كلها مواقع للإسلام تلازم بعضها البعض ويكمل بعضها البعض الآخر، فإنَّ الدرس العلمي الحوزوي ينبغي أن يتحول إلى فعل داخل المؤسسات الاجتماعية والتوجيهية، فينبغي أن يتواجد العلماء في المسجد والشارع والمدرسة والمركز العلمي والمؤسسات المهنية والفنية ودور العرض والمراكز الرياضية، وكلّ ما يتصل بالمراكز الاجتماعية التربوية والثقافية لكي يؤدي دوره الرسالي في هذه المواقع، يقول دام ظلّه:

«وينبغي... أن يرفضوا مطلقاً أي اتجاه إنزواني يبتعد عن النشاط السياسي، وهو ما يريده الأعداء، وما يخالف حدود الواجب الإسلامي، ولا يسمحوا بتسلله إلى حياتهم وإلى الحوزات العلمية، وأن يسعوا - بكلّ إخلاص - سعياً لا يعرف الكتل والمثل للوقوف دائماً - وخصوصاً في مواقع الخطر - في طليعة الصفوف الشعبية، ويمزجوا العلم بالعمل، والتفقه بالجهاد، والمعرفة بالتبليغ القولي والعلمي، ويعمروا المواقع الثلاثة (المدرسة العلمية، والمسجد، والجبهة)»^(٤٩).

ثمَّ إنّه (دام ظلّه) ينظر بوعي نافذ إلى أن عالم الدين الذي لا يمتلك وضوحاً وبعداً في الفكر السياسي فإنّه سيقع في أخطاء جسيمة في الكثير من المسائل الفكرية والسياسية التي ينبغي معالجتها آنياً، وعدم الوضوح في الرأي السياسي ستكون الأحكام الصادرة خطيرة على حياة الأمة، يقول دام ظلّه في هذه النقطة:

«إنَّ العلماء الذين كانوا يتمتعون بالفكر السياسي الواضح مفيدون ونافعون، وأحياناً نجد عالماً محققاً وشجاعاً وذا شخصية مفيدة، ولكن لكونه لا يملك وضوحاً في الفكر السياسي لا يستفاد منه في الموقع المناسب فنراه يصدر أحكاماً ويعن آراء غير صحيحة ولا ذات فائدة»^(٥٠).

إنَّ حركة التجديد المعرفي ينبغي أن تساير حركة العلماء العلمية والاجتهادية في عطاءاتهم لتلبية الحاجات التي تواجهها الدولة الإسلامية، فإنَّ الدولة قد تطرأ عليها

(٤٩) السيّد الخامنّي، العلماء والحوزات العلمية، ص ٦.

(٥٠) السيّد الخامنّي، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٥٤، خطاب السيّد القائد في قم المقدسة، ١٥ شعبان (١٤١٢ هـ).

الكثير من المسائل الفقهية والمعرفية والتربوية تحتاج إلى إجابة وافية لها، ولفقه الإسلامي قواعده العامة التي تمتد في محتواها الفكري في حركة الحياة، ومهما كانت المشاكل الفكرية أو الاجتماعية، فإنَّ بالجهد العلمي والحس الفقهى المسؤول والاستشمام لما يدور من مسائل يمكن أن نحقق الكثير من القضايا لردم الفجوة الفقهية عند حدوثها.

العلاقة بين العلماء والحكومة الإسلامية الحديثة:

ثمَّ أنَّ هناك مسألة أخرى يحاول الخطاب الديني لسماحة السيّد القائد أن يضع الآلية المناسبة لها، وهي العلاقة التي تربط علماء الدّين بالحكومة الإسلاميّة المعاصرة. وعندما تنظر إلى البعد التاريخي للعلاقة بين علماء الدّين الشيعة والحكومات والأنظمة السياسية التي حكمت مجتمعاتنا فإنّها مرّت في التاريخ السياسي بين المدّ والجزر، ولعلّ الفهم العام لهذه العلاقة يتجسّد عند النظرة الكلية لها إنَّ المرجعيات الدينية في التاريخ لم ترتبط إطلاقاً بمؤسسات الأنظمة السياسية، ولم تحاول أن تعطي صبغة شرعية لهذه المؤسسات، وهذا قد لا نجده عند علماء الطائفة السنية الذين يتمسكون بالولاء للأنظمة الحاكمة مهما كانت توجهاتها ومبانيها الفكرية في إدارة الدّولة.

ولعلّ هذه الفجوة التاريخية التي حددت العلاقة بين المرجعيات الدينية والحكومات والأنظمة السياسية تكمن في عدة نقاط يمكن استخلاصها في النقاط التالية:

١ - المذهبية التي حكمت البلاد الإسلاميّة والتي تتبع فيها الأنظمة مدرسة الخلفاء في الحكم، وهذا هو موضع نظر وخلاف بين المدارس الإسلاميّة والفقهية على طول التاريخ.

٢ - عدم وجود حكام ممن يمتازون بالنزاهة والتوجّه الديني الصحيح في ممارسة الحكم، ولهذا مارسوا كلّ ألوان الظلم والجور والاضطهاد. وهذا ما يكون مرفوضاً لدى علماء الدّين الذين يعتقدون بأنّ الحكم في الإسلام ينبغي أن يديره الفقيه العادل الجامع لشروط القيادة في الأمة.

٣ - بعض الفقهاء ممن يعتقدون بأنّ الدولة لا يمكن أن تنهض لتحقيق أهدافها وتطبيق مفاهيمها إلا بوجود الإمام المعصوم المتجسّد بظهور الإمام المهدي(عليه السلام).

٤ - العزوف عن ممارسة العمل السياسي نتيجة لوجود بعض المفاهيم السياسية الخاطئة، مما وُلد عزوفاً عن ممارسة العمل السياسي، ودعوات فصل الدين عن الدولة.

ولعلنا عندما نشير إلى هذه النقاط، فإننا نتحدث عن العموميات الكلية دون التعرض إلى الجزئيات والتفاصيل، فقد تكون هناك بعض الرؤى أعمق وأكثر سداداً. وعندما نريد أن ندرس الدولة الإسلاميّة في العصر الحديث المتجسّدة في حركة الدولة في إيران، فإنّها تختلف تماماً عن مثيلاتها من الأنظمة التي سادت في العصور الماضية من حياة المسلمين، سواء كان في العصر الأموي، أو العباسي، أو العثماني، فإنّ الدولة الإسلاميّة الحديثة تعتمد في توجهاتها الفكرية ومبانيها الفلسفية على القاعدة الإسلاميّة المحضة في الأمّة، وتربية المجتمع، ويعتبر التشريع الإسلامي منطلقاً فقهياً لركائزها ومدرستها وتوجهاتها الفكرية، كذلك وجود الفقيه الجامع لشروط الإمامة والقيادة والولاية لإدارة شؤون هذه الدولة وهذا ما يُعتبر صمام أمان في توجهاتها ومبانيها.

لذا يدعو الخطاب الفكري لسماحة السيّد القائد إلى وعي هذه المسألة وتنظيم العلاقة بين الحكومة الإسلاميّة الحديثة وعلماؤها فيقول:

«... إنّ العلماء رغم أنهم كانوا معارضين للحكم (المقصود الحكومات السابقة قبل الثورة) إلا أنهم لم يكونوا لا مبالين نهائياً، وهذا الموقف غير سليم في وضعنا الفعلي بل هو غير ممكن الآن، فإذا كنتم تتصورون أن الحوزة اليوم يمكنها أن تتخذ من نظام الجمهورية الإسلاميّة هذا الموقف الذي كان يتخذه العلماء من أنظمة الحكم على مر الأزمنة، فإنّ هذا خطأ من جهات عديدة، فإنّ تلك الحكومات كانت جائزة وحكومة الجمهورية الإسلاميّة حكومة ولاية الفقيه وهي حقّ محض وجميع المسؤوليات فيها مبنية على الأمر الإلهي، فهي لا تقاس بالحكومات الأخرى، وبالإضافة إلى كلّ هذا فإنّ نظام الجمهورية الإسلاميّة مؤسسة قائمة على العلماء وذلك لأنّ الشخص الأول في هذا النظام هو القائد والقائد، يجب أن يكون فقيهاً - أي عالماً - ولأجل هذا فإنّ الحوزات العلمية وعلماء الدين لا يمكنهم أن يكونوا سلبيين تجاه شؤون البلد»^(٥١).

(٥١) السيّد الخامنئي، العلماء والحوزات العلمية، ص ١٨.

إنّ هناك بعض العلماء من المتصدّين للمؤسسات الحكومية في الدّولة الإسلاميّة، يحاول البعض من هؤلاء الابتعاد عن هذه المواقع القيادية لوجود بعض المشاكل التي تعاني منها الدّولة، متذرعين بعدم قدرتهم على حلّها أو مواجهتها، لذا يحاولون الابتعاد عن المشكلات التي تواجه الدّولة واللجوء إلى الراحة والسكون والإنطوائية على الذات، وهذا مما يجعل هناك مواقع شاغرة في نظام الحكومة الإسلاميّة قد يتصدى ممّن لا يكتسب شرعية أو لا يملك الكفاءة الفقهية في الاتجاه الصحيح. لذا يدعو سماحة السيّد القائد الى الحذر من هذا الاتجاه للمسؤولين في النظام الإسلامي فيقول:

«فإنّ النظام نظامكم، ولا مفرّ من ذلك فهو للعلماء، هو للدين فإنكم إذا رفعتم أيديكم عن الجمهورية الإسلاميّة، فإنها ستصبح جمهورية غير إسلامية. واليوم بالرغم من وجود عناصر تمتلك ضميراً حياً في الحكم ولكن هذا غير كاف فإنّ العلماء إذا ابتعدوا عن الحكم بالتدريج، فإنّ النظام يصبح جمهوري غير إسلامي، وتوجد أيدي كثيرة تسعى لأجل جعل الحكم جمهوري غير إسلامي، يبذلون جهداً من أجل ذلك ويصرفون أموالاً طائلة لذلك وهم لديهم الخبرة بجميع أنواع الأعمال ويستعملون شتى الحيل في سبيل تحقيق أهدافهم»^(٥٢).

إنّ الفراغ الذي يتركه مسؤولوا النظام لا يبقى على الدوم فراغاً، فإنّ الفراغ هذا سيملاه الآخرون، وقد يحملون بعض الأفكار والمبادئ غير المباديء التي جاهدت وانطلقت من أجلها الثورة الإسلاميّة. لذا فإنّ سماحة السيّد القائد يُحذّر الجيل القيادي للدولة الإسلاميّة، أو الجيل الصاعد من العلماء والفضلاء من طلبه العلوم الدينية من عدم ترك المؤسسات الحكومية تعيش هذا الفراغ الخطير فيشغله الآخرون الذين يحملون فكراً آخر غير فكر الثورة فيقول:

«فيجب على الجميع - في الحوزة - أن يعتبروا أنفسهم في الصفوف الأمامية ولا سيّما طلبه العلوم الدينية الشباب الذين كانوا - والله الحمد - هكذا دوماً. فعلى الفضلاء والطلبة الشباب وكبار الحوزة والأساتذة المحترمين الذين كان لهم موقع في الصفوف الأمامية في جميع الأمور والجوانب أن يبقوا دوماً في تلك الصفوف والمواقع»^(٥٣).

(٥٢) السيّد الخامنئي، العلماء والحوزات العلمية، ص ١٨ .

(٥٣) السيّد الخامنئي، وظائف الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٦٠، ص ٢٠، حديث سماحته لطلبة البحث الخارج، ٤ ربيع الثاني (١٤١٥ هـ).

ومن هنا يتضح أنّ تفريغ وخلق المواقع القيادية والسياسية في مؤسسات الدولة الإسلامية من العلماء الواعين المؤمنين بالثورة وفلسفتها لقيادة الدولة يذهب بالجهود التضحية للعلماء والشهداء سداً ممّا يشكل منعطفاً خطيراً يذهب بأهداف الثورة ومبانيها الفلسفية إلى بعيد، والتي قامت من أجل تحقيقها وقدمت التضحيات في هذا السبيل لأنّ في نهاية الأمر ستقع هذه المراكز الحساسة في الدولة بأيدي غير أمينة وغير مخلصّة، فتوجه هذه الأيدي ضربة قاصمة للنظرية السياسية الإسلامية في قيادة المجتمع في الوقت الحاضر نتيجة للسلوك السياسي والفكري الذي يطرأ على تصرفات وتوجهات هؤلاء.

ولهذا لا بدّ من تنظيم العلاقة فيما بين علماء الدين والدولة الإسلامية حتى لا يحصل هذا الفراغ الخطير في جسم الدولة.

دور الزمان والمكان في الفقه الاجتهادي:

تمتاز الأحكام الشرعية بمرونة من ناحية فعليتها، إذ هناك ارتباطاً وثيقاً بين الموضوع والحكم في التشريع الإسلامي، ولا يمكن أن تتحقق الأحكام بدون تحقق موضوعاتها في الخارج، فإذا وجد الموضوع وتوفرت مقدماته فإنّ الحكم سيصبح فعلياً في عهدة المكلف وتسري إلى الحكم الشرعي فعليته، فهناك علاقة السبب والمسبب أو العلة والمعلول بين الحكم والموضوع، والأحكام الشرعية تدور مدار الموضوعات وجوداً وعدماً.

وهناك بحثٌ تعرض له الفقهاء وهو هل هناك دوراً مؤثراً للزمان والمكان في تغيير الموضوعات التي تكون في رتبة متقدمة على تغيير الأحكام للعلاقة السببية بينهما؟

ويجيبون على هذا التساؤل: نعم أنّ هناك دوراً كبيراً للزمان والمكان في تغيير الموضوعات، لذا فإنّ هناك بعض الأحكام قد تكون صالحة لزمان ما بحكم العلاقة التي تربط بين الحكم والموضوع ولكنها غير صالحة في زمان آخر بحكم القطيعة الموجودة بين الحكم وموضوعه، وعلى سبيل المثال: إنّ الخمر محرّم من الناحية التشريعية وملاكه المفسدة، فعندما تتوفر العناصر المادية للخمر ويضحى مسكراً فإنّ حرمة سوف تتحقق وتتفعل في الخارج، وتناوله من قبل المكلف يؤدي إلى الحرمة واستحقاق العقوبة في نظر الشارع، أمّا عندما نوقر الأجواء المناسبة لهذه المادة

الخمرية المسكرة ويُصبح خلاً في نظر العرف والشارع، يرتفع موضوع الإسكار في هذه المادة، ويكون بمرور الزمان وبعد توفير الأجواء مادة غذائية أخرى غير الخمرية، أي يرتفع الموضوع وهو الإسكار، هنا ينحل الحكم من الحرمة، ويتحوّل إلى الحلية في نظر الشارع، وهناك أمثلة كثيرة في هذا الاتجاه.

ولذا فقد جاء الخطاب في الفكر الأصولي للفقهاء والأصوليين التركيز على موضوعات الأحكام، ودور الزمان والمكان في صياغتها، بعد أن تُشكّل مواضيع جديدة، وهي بدورها ستؤدي إلى وجود أحكام جديدة.

وهذا ما يركّز عليه الخطاب الفقهي لولي أمر المسلمين على دور الزمان والمكان في الاجتهاد الفقهي، معتبراً أنّ الزمان والمكان يساعدان الفقيه على التروّي من الواقع الزماني والمكاني لبلورة نظريات فقهية فيها الأحكام الجديدة للدولة والمجتمع يقول:

«إنّ الزمان والمكان وتقلّبات الحياة المتنوعة والمستجدات في العالم تساعد الفقيه العالم بالدين والزمان ليرتوي ويروي أهل زمانه من ذلك الكوثر أي النبع الأزلي المتزايد ولا يتحمل حرمان البشرية المحتاجة دائماً وأبداً إلى الدين والشريعة الإلهية»^(٥٤).

ويرى السيّد القائد: إنّ الإنزواء والابتعاد عن الحياة الواقعية الاجتماعية للفقيه يحجب الرؤية عنه في تشخيص الموضوعات التي تساعد في تفعيل الأحكام؛ لأنّ الجهل بالموضوع يعني إصدار حكماً شرعياً خطأ من الناحية الفقهية، ويسبب ارتباكاً فكرياً واجتماعياً في حياة الناس، لهذا يحاول سماحته أن يدفع بالفقهاء والعلماء وطلبة العلوم الدينية إلى الواقع ليكتشفوا الموضوعات التي تدور حولهم، ويؤسّسوا لهذا الواقع المستجد قواعد فقهية جديدة ذات نكهة علمية جديدة وواقعية قابلة للإجراء والتطبيق، لذا يقول في هذه النقطة:

«لا ينبغي أن ينزوي الطلبة بعيداً عن التطورات والوقائع والمواضيع العلمية والنظريات والاكتشافات الجديدة في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية على الأخص أنّ معرفة الموضوعات ركن مهم في إصدار الحكم والفتوى إذا كان الفقيه جاهلاً بالموضوع فلن يتمكن من استنباط الحكم الإلهي كما يقتضيه دليله»^(٥٥).

(٥٤) السيّد الخامنّي، دور الزمان والمكان في الاجتهاد، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١١٧، ص ٣، بيان سماحته في مؤتمر دراسة المباني الفقهية للإمام الخميني (قدس سره)، ٢٤ شوال (١٤١٦ هـ).

(٥٥) السيّد الخامنّي، رسالة الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣، ص ١٣ حديث سماحته لطلبة البحث الخارج، ٢٢ ربيع الأول (١٤١٣ هـ).

فقد تصدر بعض المسائل الشرعية لبعض الفقهاء دون وجود تفاصيل لهم حول موضوعات وتفريعات هذه المسائل، نتيجة لابتعادهم عن مجريات الواقع وتحولاته، فإذا كانت التصورات والمقدمات خاطئة فمن الطبيعي ستكون النتيجة كذلك.

وبما أنّ سماحة السيّد القائد يتصدى لمشاكل الدولة وتحدياتها المعاصرة فإنّه يتحدّث عن تجربة فقهية تطبيقية قريبة من الواقع، بل هي في صميم الواقع وتداعياته، لهذا فقد تستظهر بعض الأحكام الشرعية حول بعض القضايا والموضوعات في المجتمع والدولة، لكن سرعان ما تجد أنّ هناك بعض التفريعات لموضوعات أخرى لهذه المسألة التي تم استظهار الفتوى أو المسألة الفقهية حولها، ولهذا تبدأ عملية التغيير والملاحقة والتزوي حتى يصل الاجتهاد الفقهي إلى أعلى درجة وإلى مستوى القمة في عطائه الفقهي والتطبيقي، يقول دام ظلّه في هذه القضية:

«كثيراً ما يرى المرء فتاوى غير صحيحة ولا كاملة. وعندما يدقق النظر يجد أنّ الموضوع لم يكن واضحاً لدى الفقيه، نحن نواجه الكثير من القضايا من هذا النمط من خلال البحوث الفقهية. يلاحظ أحياناً أنّ أغلب الفقهاء قد حكموا حكماً واحداً في مسألة من المسائل، وعندما نستقريء الواقع الخارجي نرى أنّه من غير الممكن أن يكون حكم المسألة كذلك. وبعد التأمل والنظر نرى أنّ شقوق وتفريعات الموضوع لم تكن واضحة تمام الوضوح، وكانت لا تزال هناك شقوق أخرى لم يطلع عليها الفقيه والعالم، أو أنّها لم تكن موجودة أصلاً في زمانه، وقد استحدثت فيما بعد»^(٥٦).

ولذا نجد في تاريخ الفتوى الفقهية أنّ بعض الفقهاء المخضرمين قد غيروا آرائهم الفتوائية في مسألة واحدة عدة مرات، وبدرجة ١٨٠ من الحرمة إلى الحلية أو بالعكس، رغم أنّهم لم يعيشوا مشكلات وتحديات كبيرة كما تعيشها الدولة الإسلامية والمجتمع المدني في العصر الحديث. ولهذا تأتي التحديات التي تواجهها الدولة الإسلامية في أنماط وتصورات كبيرة جداً تحتاج إلى استنفار فقهي واسع يقف بمستوى حجم المشاكل التي تواجهها.

ولا يعني هذا أن يؤدي بنا إلى الإنفلات الفقهي في هذه المسائل والقضايا الحساسة في حركة التشريع الفقهي وهذا ما يؤكده سماحة السيّد القائد في اجتهاده الفقهي وخطابه الديني على إيجاد روح الموازنة وعدم الإفراط والتفريط في هذه

(٥٦) السيّد الخامنئي، رسالة الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣، ص ١٣ - ١٤ حديث سماحته لطلبة البحث الخارج، ٢٢ ربيع الأوّل (١٤١٣ هـ).

القضايا، فإذا كانت هناك خطورة في الجمود الفقهي والفكري وعدم إيجاد المرونة الكافية، فإنّ الإنفلات يؤدي إلى الخطورة بنفس الدرجة. ولهذا نحن بحاجة إلى فقهاء عارفين بأمور زمانهم متضلعين بقضايا الفقه والأصول ولهم الخبرة العلمية الكافية في إصدار الأحكام لهذه القضايا، يقول دام ظلّه:

«ومن أجل فهم هذا الأصل العام وتطبيقه لابدّ من أعمال بصيرة ووضوح في الرؤية، وفي الوقت نفسه لابدّ من مراعاة الإلتزان الفكري التام، فإنّ أدنى إفراط أو تفريط في هذا الموضوع الحساس والخطير سيؤدي إلى أضرار لا يمكن تلافئها. وفي هذا المجال يعتبر خطر الإهمال العلمي بمستوى الخطر الموجود في الجمود الفكري وضيق الأفق»^(٥٧).

إنّ تركيز دور الزمان والمكان في تغيير موضوعات الأحكام الشرعية لا يعني ذلك أن تكون هناك إنسيابية وانفلات في الأحكام؛ بل يتم هذا على أساس الفقهية التقليدية في عمليات الاجتهاد الفقهي التقليدي الذي يتبعه فقهاء الإمامية. وهذا ما يؤكده سماحة السيّد القائد في رؤيته الاجتهادية والفقهية، فإنّ الفن في تحديد هوية الزمان والمكان، ودورها في القضايا الفقهية يرجع إلى دور الفقهاء من أصحاب هذا الفن في عمليات الاستنباط، ودون وجود هؤلاء فإنّ الأمر سيكون خطيراً في نتائجه ومسؤولياته، وهذا ما يؤكد عليه الإمام الخميني (قدس سره) في فقهه التقليدي على دور الزمان والمكان في المسائل الاجتهادية. لذا يحاول أن ينبّه سماحة السيّد القائد إلى هذه المسألة فيقول:

«إنّ التعرف على دور كلّ زمان ومكان ينبغي أن يكون مصحوباً دائماً مع الإلتزام على أسس الفقهية، والتي هي (أساليب) علمية وتخصصية، وهذا معنى قول الإمام الراحل (قدس سره) إذ رأى وأصرّ على أنّ الفقه المتحرك والمنسجم مع مستجدات جميع الأمكنة والأزمنة هو الفقه التقليدي.

ومن هنا نعلم أنّ الفقهاء المجرّبين وأهل الفن وحدهم فقط الذين يصلحون لمعرفة دور الزمان والمكان في أحكام الشريعة ويفتون على ضوء ذلك، وأنّ هذا الأمر الخطير بعيد جداً عن متناول غير الخبراء وغير المتبحّرين في بحر الفقهية»^(٥٨).

إنّ التحديات التي تعيشها الدولة الإسلامية والمجتمع المدني الإسلامي الحديث، يحتاج إلى شجاعة فقهية واندفاع استنباطي يرتوي من معين فقه أهل البيت (عليهم السلام)، ويقراءه قراءة علمية وموضوعية ليفعلّه ويحرّكه في اتجاه هذه التحديات، حتى تستطيع الدولة الإسلامية أن تُنجز المشروع الاجتماعي الكبير، والذي انطلقت من

(٥٧) السيّد الخامنّي، دور الزمان والمكان في الاجتهاد، ص ٣، مصدر سابق.

(٥٨) السيّد الخامنّي، دور الزمان والمكان في الاجتهاد، ص ٣ - ٤، مصدر سابق.

أجله وعاشت المعاناة في سبيله، وأنّ الزمان الذي نعيشه اختلف تماماً عن الزمان الذي عاشه الفقه الإسلامي التأسيسي الأوّل، لذا نحتاج إلى تحريك أدوات هذا الفقه الأصيل ليروي عطش المجتمع الحديث ويقف بعناد وكبرياء في مواجهة مشكلاته بروح عصرية مجددة.

^ ^ ^

خلاصة البحث

رُكز الخطاب الديني لسماحة السيّد القائد في هذا البحث من الفصل الثاني «علماء الدين والدولة الإسلاميّة» على النقاط التالية:

١ - إنّ الدّولة الإسلاميّة تكتسب شرعيّتها من قيادتها التي تتمثّل بالعلماء والفقهاء الذين قادوا مسيرتها، وصنعوا أحداثها، وأسّسوا مبانيها الفكرية على ضوء النظرية والتصور الإسلامي، وبقي دورهم هذا مستمراً في قيادتها إلى يومنا هذا وكذلك أضفى الشعب الإيراني المسلم الشرعية على حركة الثورة من خلال نهضته وجهوده السياسيّة والحركية في إشعال فتيلها.

٢ - إنّ من التّحديات التي تواجه الدّولة الإسلاميّة هو وجود المتصنّعين بالقداسة، وقد حدّر الخطاب الديني من جود هذه العناصر التي تعرف الإسلام بالاسم فقط، ولا تعتقد بحقيقته ومضمونه، وهؤلاء لازالوا يمارسون دور التشويه للدّولة الإسلاميّة ورجالها، ويعملون في محاولة تشويه سمعتها أو إسقاطها من خلال استغلال بساطة النّاس وإيمانهم بشعارات وأفكار هؤلاء المتصنّعين للتّقديس.

٣ - أمّا المشكلات الأخرى التي تواجهها الدّولة الإسلاميّة هو الجمود الفكري والفقهي، والتي هي بحاجة إلى فقهاء قادرين على مواكبة تطورات العصر، ومقاصده، وإنّ التّشريع الإسلامي والفكر الفقهي فيه من المرونة والقواعد اللازمة لمواكبة حركة التطوّر هذه، ولكن ينبغي تحديد أسلوب جديد وآليات جديدة في الخطاب لمواجهة التّحديات.

٤ - لا بدّ من وضع آلية لتنظيم العلاقة بين علماء الدين والحكومة الإسلاميّة الحديثة، فالحكومة الإسلاميّة ليست مثل الأنظمة السياسية التي عزف العلماء عن تنظيم العلاقة معها، بل هي من صميم خط العلماء وتوجهاتهم، فالانسحاب من المسؤوليات الإدارية في الدّولة قد ينتج فراغاً حكومياً ينفذ من خلاله الذين لا يمتلكون

وزناً فقهياً، أو يحملون أفكاراً غير إسلامية فتفقد الدولة شرعيتها، ولذا يدعو الخطاب إلى ممارسة العلماء وطلبة العلوم الدينية مسؤولياتهم تجاه ذلك، وهذا من التحديات التي تعيشها الدولة الإسلامية في الوقت الحاضر.

٥ - إنَّ هناك دوراً كبيراً للزمان والمكان في تحديد موضوعات الأحكام الشرعية فمعرفة الزمان والمكان تؤدي إلى تكوين واستحداث موضوعات جديدة ممَّا يؤثر على طبيعة أحكام هذه الموضوعات، للعلاقة بين الحكم والموضوع، قد تظهر بعض المسائل بحاجة إلى فقهاء قادرين على ملء فراغ هذه المسائل والقضايا في التعقيدات الفقهية والاجتماعية، وهذا يتم من خلال معرفة موضوعات أحكام هذه المسائل، وهذا فن اجتهادي دقيق لا ينبغي أن يؤدي إلى الإنفلات الفقهي والإنسيابية، بل لابد من مراعاة الموازين الشرعية كما أشار الفكر الفقهي والاجتهادي لسماحة السيّد القائد (دام ظلّه).

الحوزة العلمية بين الأصالة والمعاصرة

- ^ الحوزة العلمية ومواجهة الأزمات الفكرية.
- ^ النزعة الفردية والاجتماعية في الاجتهاد الفقهي.
- ^ تنظيم العلاقة بين الدولة الإسلامية والحوزة.
- ^ التخطيط وتغيير المناهج العلمية في الحوزة.
 - أولاً: المركزية الإدارية.
 - ثانياً: التخطيط والبرمجة.
 - ثالثاً: تغيير المناهج العلمية في النظام الدراسي.
 - رابعاً: التطوير الفقهي واستيعابه لمشاكل الحياة.
 - خامساً: التخصص وكتابة الشهادات العلمية.

التمهيد

تُمثل الحوزة العلمية في إيران والعراق العمق الفقهي والأصولي والفكري لمدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، وقد تركت لنا في تاريخها العلمي الطويل الكثير من العلوم والمعارف من خلال مؤلفات علمائها ومفكريها في شتى علوم المعرفة والفكر، في الفقه والأصول، والحكمة والفلسفة، والمنطق واللغة، والعرفان والأخلاق، والتفسير والتاريخ، وكان لمواقعها العلمية دورات تاريخية وعلمية مختلفة ومتفاوتة حسب ظروف ذلك الموقع، فقد عاشت في بغداد والحلة والشام والنجف وإصفهان وقم ومشهد وغيرها من المدن العلمية الكبيرة، بيد أنّ الحوزة العلمية في النجف الأشرف تمتد تاريخياً إلى زمن بعيد، وقد عاشت فيها الحوزة العلمية لأكثر من ألف عام فخرّجت الفقهاء والعلماء والفلاسفة والمفكرين على طول تاريخها العلمي الحافل.

ولكن وبعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران وقيام الدّولة الإسلاميّة، وانحسار حوزة النجف الأشرف بعد الضغوط التي مارستها السلطات العراقية القمعية آنذاك، اتجهت الأنظار نحو الحوزة العلمية في قم المقدسة وأضحت الموقع العلمي المتميّز الذي تتوجه إليه الأنظار من كل حذب وصوب، وهذا يأتي في ظل الاهتمام الذي توليه الدّولة الإسلاميّة وقيادتها العلمائيّة لهذا الموقع العلمي المهم، باعتبار أنّ الحوزة العلمية في قم كانت تحتضن التحركات الثورية والسياسية قبل أحداث الثورة إذ كانت قيادة الثورة المتجسّدة بشخصية الإمام الخميني (قدس سره) كانت تحرك الواقع السياسي الإيراني، وتحركات الشعب من خلال موقع الحوزة العلمية، ولهذا ارتبط اسم الحوزة العلمية بتاريخ الثورة الإسلاميّة منذ انطلاقتها وإلى يومنا هذا، فهناك ارتباطاً وثيقاً بين الدّولة الإسلاميّة والحوزة العلمية، وهذا ما يفرض على الحوزة العلمية أن تمدّ الدّولة الإسلاميّة بالعناصر العلمية الكفوءة لممارسة المسؤوليات الحكومية الحساسة والمهمة في مناصب الدولة، سواء على مستوى القضاء، أو العضوية في مجلس الشورى - السلطة التشريعية، أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية وغيرها من المواقع الحكومية الحساسة - ولعلّ المشاكل والتحديات التي تواجهها الدّولة الإسلاميّة

لابدّ للحوزة العلمية أن تساهم في الجهد الكبير لرفع هذه المشاكل والتحديات التي تواجهها، بحكم موقعية نفوذ العلماء في الوسط الشعبي وكلمتهم المسموعة لدى قطاعات واسعة من أبناء الشعب.

بيد أنّ هذا التطور الملحوظ الذي طرأ على الحوزة العلمية في قم ليس معناه عدم وجود نقاط ضعف تحتاج إلى جهود لتذليلها أو تقويتها كي تؤدي الحوزة العلمية رسالتها العلمية الناجعة، وجاءت خطابات ولي أمر المسلمين في العديد من المناسبات لوضع اللمسات الفكرية والمنهجية ورفع الإشكالات التي تواجهها الحوزة العلمية خصوصاً وأنّ الدولة الإسلاميّة تدعمها، معتبرة إياها من المراكز العلمية الهامّة في البلاد، ولا يعني هذا عدم استقلاليتها في تنظيم جهودها، بيد أنّها أضحت موقفاً فكرياً وسياسياً مهماً على صعيد بناء الأمة لهذا تحتاج إلى الترميم والبناء ووضع المنهج الصحيح والمتجدّد لمسيرتها العلمية.

الحوزة العلمية ومواجهة الأزمات الفكرية:

إنّ الشريعة الإسلاميّة تمتلك ثروة فكرية ومعرفية عظيمة من خلال ما تعتمد على مصادر فكرية كبيرة، ولكنّ المشكلة تكمن في الجمود الفكري وعدم الانفتاح الفكري والإبداعي على هذه المصادر المعرفية العظيمة، ولذلك غزت الأمة في العقود الماضية جملة من الأفكار التي أخذت تزاحم النظرية الإسلاميّة وتقف خصماً عنيداً في مواجهة التصور الإسلامي، ولذا كان لابدّ للتصور الإسلامي أن يقول كلمته في مواجهة هذه الأفكار الضالّة، والوافدة على مجتمعاتنا الإسلاميّة وكيف تكون هذه الكلمة؟ وأحسن تعبير ما قاله الإمام الشهيد الصدر (قدس سره) في مقدّمته لكتاب فلسفتنا وهو كان يواجه الصراع الفكري والحضاري في مؤلفاته الفكرية الرائدة فيقول (قدس سره):

«وكان لابدّ للإسلام أن يقول كلمته، في معترك هذا الصراع المرير، وكان لابدّ أن تكون الكلمة قوية عميقة، صريحة واضحة، كاملة شاملة، للكون، والحياة، والإنسان، والمجتمع، والدولة والنظام، ليتاح للأمة أن تعلن كلمة (الله) في المعترك، وتنادي بها، وتدعو العالم إليها، كما فعلت في فجر تاريخها العظيم»^(٥٩).

وهنا يظهر من كلام الإمام الشهيد حجم الكارثة الفكرية التي افتعلها أعداء الرسالة، ولهذا لا بدّ أن تكون الكلمة التي يحتاجها هذا الصراع قوية وعميقة في المواجهة، وأن تكون بحجم هذه الهجمة، لا أن تكون جامدة ساكنة لا روح فيها ولا إبداع أو تجديد في معطياتها. وهذا ما يحتم على الحوزة العلمية القيام به في مواجهة هذا الغزو الفكري الخطير، لذا فإنّ الفكر الإسلامي الذي يؤكد ولي أمر المسلمين وهو يوجّه انتقاداته وإصلاحاته للحوزة العلمية - الموقع القيادي والفكري والعقدي للأمة - هو أن تكون على مستوى المسؤولية والمراقبة ومسايرة التحولات التي تطرأ على الأمة لمواجهة الأزمات الفكرية في ساحة الصراع فيقول:

«من واجبات الحوزة العلمية أنه لا بدّ من التّعجيل قبل فوات الأوان بإيجاد الصلاحيات اللازمة في أوساط الحوزات من أجل مواجهة الأزمات الفكرية، ولعلّ البعض لا يدرون بما يدور في أذهان جمع من الشباب والمجتمع لأنهم لا يهتمون بذلك»^(٦٠).

فالتمسك بالنص التراثي وعدم الانفتاح على أزمات العصر هو الذي يعطل مسيرة التكامل الفكري والنهضوي على مستوى الأمة، إذ أنّ هناك من المتزمتين والالاباليين ممّن يمسون بمفاتيح المسؤولية في الحوزة لا يسمحون بإيجاد تحوّل ملحوظ في المسلك العلمي الحوزوي، أو وضع الحلول المناسبة للأزمات الفكرية التي تحصل لمواجهة المشاكل الاجتماعية، إن إعطاء الصلاحيات للمسؤولين الكفوئين من العلماء والفضلاء يجعلهم ينهضون في وضع الخطط العلمية والمنهجية لمواجهة تلك الأزمات حتى لا تستفحل الأزمات الفكرية وتنتشر كالنار في الهشيم، كما ظهر في المدّ الماركسي في منتصف القرن العشرين، والذي استطاع أن يدخل إلى مشارف الحوزة العلمية نفسها، والذي يدل بدوره على عدم وجود مراكز علمية تخصصية لدراسة الواقع الاجتماعي والفكري واستشراف المستقبل، يقول ولي أمر المسلمين دام ظلّه:

«إنّ على الحوزات العلمية أن تكون قادرة على استشراف المستقبل والتنبؤ بالأزمات الفكرية. وأنّ الأزمات الفكرية ليست كالأزمات السياسية، حيث إنّها تتسلل بهدوء، وتترك بصماتها بالتدريج، ثمّ تبرز فجأة عندما لا يكون العلاج أمراً يسيراً»^(٦١).

(٦٠) الخامنّي سيّد عليّ، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٩٩، ص ٢٦.

(٦١) الخامنّي سيّد عليّ، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٩٩، ص ٢٧.

إنّ الاهتمام العلمي في قضايا الفقه والأصول في الحوزة العلمية، والتفريط في مسائل أخرى حيويّة في حياة الأمة هو الذي يجعل الأفكار المنحرفة تسري، وتستفحل في عقلية الأمة، إضافة إلى أنّ العلماء يتصوِّرون بأنّ الأمة لإيمانها العميق بمعتقداتها من الصعب أن تنظلي عليها أفكار مضادة ممّا يدفع بالعلماء والفضلاء في الحوزة العلمية إلى التراخي وعدم الإهتمام في مسائل حيوية ملحة قد تهزّ الواقع الاجتماعي من العمق وتفكك بمعتقداته. لذا فإنّ سماحة السيّد القائد يدعو أبناء الحوزة العلمية على أن يكونوا في أهبة الاستعداد للمواجهة الفكرية، وأن يكونوا مستعدين فكرياً مسبقاً قبل أن يضع الخصم أفكاره المسمومة في ذهنياتنا ويفتعل الشبهات في عقول أبنائنا، وأن لا نننظره ليهاجمنا حتى نكون في موقع الدفاع عن معتقداتنا، ولا بدّ أن نكون بالمستوى الواعي والعالي في إنتاجنا الفكري المنظم والمخطّط له فيقول:

«لو كانت الحوزات العلمية قد التفتت إلى الأفكار المادية والاقتصادية والاجتماعية للماركسية - والتي ليس لها وجود الآن - أو أية نظرية ملحدة ومنحرفة أخرى وهي في طور النمو والانتشار لكانت الحوزات قد نجحت في عرض الأفكار الإسلاميّة الصحيحة وكانت في موقع الدفاع - بل كان يمكنها أن تكون في موقع هجومي دوماً - وعلى هذا فإنّ الحوزات العلمية عليها أن تواجه الأفكار التي لها مساس بالمسائل الإسلاميّة في الوقت المناسب، فالمنطق الديالكتيكي قد طرح في العالم مدة طويلة، فجاء رجل اسمه (هيجل) بديالكتيكية انتشرت في أنحاء العالم، وبعد أن استطاع أن يقطع شوطاً أخذنا في نقد الديالكتيك والرد عليه، وهذا تعامل انفعالي، بل نكون دوماً أصحاب موقف إنفعالي تجاه القضايا»^(٦٢).

وعند القراءة الوصفية المتعمّقة لهذا النصّ الفكري الذي أطلقه السيّد القائد يتّضح لنا أنّ الأزمة التي نعانيها في الفكر ليست نابعة من الأصول الفكرية التي نستمد منها أفكارنا؛ بل من عدم وجود الأفكار والأدوات الإبداعية المُعدّة سلفاً لمواجهة الأزمت الفكرية، ولذا عندما تستفحل الأفكار نحاول أن نشدّ الهمم ونبحث عن الفكر الدفاعي لمواجهة هذه الأزمت. إنّنا بحاجة إلى فكر يبدأ بعمليات الهجوم والاقترام لمواقع العدو قبل أن يبدأ هو في بث سمومه الفكرية في أوساطنا، وهذا ما يحتم علينا أن نكون في استنفار تام، حتى لا نكون في موقع انفعالي غير مدروس في مواجهة الأزمت الفكرية، وهذا ما يركّز عليه الخطاب وما تحويه مضامينه الفكرية الفعّالة.

(٦٢) الخامنئي، سيد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٤٩.

النزعة الفردية والاجتماعية في الاجتهاد الفقهي:

يرى سماحة السيّد القائد مسألة فصل الدين عن الدولة من المسائل التي كانت ولا زالت متوغلة في الثقافة الحوزوية وعلى مستويات عليا من العلماء والفقهاء، لذا يعتبر أنّ مسألة نشر الوعيوتعميقه في الكيان الحوزوي من المسائل الضرورية الملحة في التغيير، فرغم القفزة التي شهدتها الحوزة العلمية بعد ظهور بوادر الصحوة الإسلاميّة وقيام الدولة الإسلاميّة، ولكن آفة ومرض فصل الدين عن الدولة لازالنا نجد لها رواجاً وأذاناً صاغية فيقول (دام ظلّه):

«وليعلم الأخوة أنّ فكرة فصل الدين عن السياسة هي آفة لم تستأصل بشكل كامل ولا تزال إلى الآن موجودة في الحوزات مع الأسف. وهناك من يتصور أنّ على الحوزات الانشغال بأعمالهم، وأهل السياسة وإدارة البلد ينشغلون بأعمالهم وأمورهم، والمطلوب هو أن لا يختلفوا فقط أمّا أن يكون الدين في خدمة إدارة حياة الإنسان وأن تتغذى السياسة من الدين، فهي مسألة لم تحظى باهتمام البعض لحد الآن. يجب تأصيل وترسيخ فكرة وحدة الدين والسياسة في الحوزة بحيث تكون الفقاهاة والاستنباط الفقهي على أساس إدارة النظام والمجتمع لا مجرد الإدارة الفردية»^(٦٣).

وهنا يظهر الخطاب الوصفي لسماحة السيّد القائد في بيان أهمية الوحدة بين الدين والسياسة في الكيان الحوزوي وتأصيل هذه الوحدة، لا من باب الترف الثقافي أو التربية الواعية في الثقافة الحوزوية، بل من باب أهمية الدعوة للوحدة المتماسكة بين الدين والسياسة لتترك أثراً فقهياً وفكرياً على مسألة الاجتهاد والاستنباط الفقهي في الثقافة الحوزوية، بحيث يتحول الاستنباط من الخطاب الفردي القائم على الفتوى الشرعية، إلى الخطاب الاجتماعي لإدارة نظام المجتمع والدولة؛ أي لا بدّ من استظهار النزعة الاجتماعية والنظرية في الاستنباط الفقهي لا النزعة الفردية، وهذا ما يقف أمام التحديات الفقهية التي يواجهها النظام الإسلامي في الوقت الراهن.

إنّنا عندما نريد أن ندرس تاريخ الاستنباط الفقهي، فرغم الإبداع الفقهي الذي قدّمته المدارس الفقهية بمختلف مراحلها الإبداعية والتجديدية فإنّها لم تتجاوز في خطابها النزعة الفردية في الاجتهاد؛ أي أنّ الفقيه عندما يريد أن يعالج مسألة فقهية وضعت بين يديه فإنّ ذهنه لا تتعدى - في الفقه الاستنباطي - الجانب الفردي في الخطاب وهذا يرجع إلى الارتباط الحاصل بين الفقيه وأفراد الأمة، فالفقهاء لم يمارسوا العمل السياسي، ونظام الحكم والدولة في المجتمع، وهذا راجع لأسباب

(٦٣) الخامنئي، سيد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٥٢ - ٥٣.

تاريخية معقدة في علاقة الفقيه بالسلطة، لهذا أضحي الخطاب الفقهي في تاريخه يميل إلى النزعة الفردية وبيّتعد عن النزعة الاجتماعية، وعن نظام الحكم والإدارة التي يحتاجها الناس في حياتهم، وقد أشار بعض الفقهاء المصلحين والمجددين في الحوزة إلى هذه النزعة في التاريخ الاجتهادي للفقهاء، ومن ضمنهم الإمام الشهيد الصدر في بعض مؤلفاته لذا فإنّ ولي أمر المسلمين يشير في كلامه وخطابه الفكري إلى هذا التعقيد إذا سمحنا للحوزة العلمية أن يدخلها مفهوم فصل الدين عن الدولة؛ لأنه يؤدي إلى الميل تدريجياً إلى انتشار روح النزعة الفردية في الاستنباط، ويعطل الجانب الاجتماعي والنزعة الاجتماعية في الاجتهاد الفقهي، مع أننا نلاحظ أنّ أكثر أبواب الفقه في التشريع الإسلامي نستوحي منها روح النزعة الاجتماعية أو إدارة المجتمع لذا يقول السيّد القائد في هذه المسألة:

«إنّ فقهاءنا ابتداء من الطهارة إلى الديّات موجّه لإدارة بلد، ومجتمع ونظام، لو أمعنتم النظر لوجدتم حتى هذا الباب (الطهارة) في الماء المطلق أو ماء الحمام له تأثير على جانب من إدارة حياة المجتمع، فكيف الأمر بأبواب المعاملات والأحكام العامة وبقية الأبواب الموجودة؟ يجب أن تستنبط الأحوال الشخصية وغيرها بعنوان أنّها جزء من مجموعة الأحكام المتعلقة بإدارة البلد. هذه الروحية في الاستنباط ستؤثر، وقد تؤدي أحياناً إلى تغييرات دقيقة»^(٦٤).

إنّ تركيز مفهوم الوعي السياسي في مسألة الربط بين الدين والدولة في الثقافة الحوزوية سيعطي نتائج اجتماعية كبيرة جداً، ويغيّر من النظرة التي ترى أن الإسلام لا يمكن تطبيقه على مرافق الحياة بكلّ تفاصيلها، وأنّ يُحصر في المسجد، أو هو مجرد بعض مناسك عبادية تختصر في الصلاة والصيام والحج وغيره، بل الإسلام والتشريع الإسلامي لا بدّ أن يقول كلمته في كل مرافق الحياة ومفاصلها لإنفاذ الإنسان. إنّ النظام السياسي الإسلامي الراهن بحاجة إلى إجابات على كثير من الاستفهامات التي تعرّض لها خلال التجربة التطبيقية في حياته، وهذا ما يمكن أن تفعله الحوزة في وعيها لمرحلة الواقع الذي تعيشه ومدى انفتاحها على مشكلات المرحلة، يقول ولي أمر المسلمين:

«نحن اليوم نواجه في إدارة البلد مسائل وقضايا هي جزء من المشكلات والمعضلات الدينية والفقهيّة التي نريد أجوبتها، ولكن ليس هناك من يجيب. ولذا فإننا نكلّف شخصاً نطلب منه الإجابة عن المسألة عن طريق البحث في كتب المصادر، في حين أنّه يجب أن يتوفر جهاز يتابع المشكلات

(٦٤) الخامنئي، سيد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٥٣.

والمعضلات التي قد يواجهها النظام لأجل حلها وتهينة الجواب المناسب لها وهذا جزء من وظائف الحوزات العلمية»^(٦٥).

وبما أنّ الدولة الإسلاميّة الحديثة هي من رحم الحوزة العلمية التي تعتمد في منهجها الفكري على التشريع الإسلامي، فلا بدّ للحوزة أن تحمي الدولة الإسلاميّة، من المشاكل التي تعصف بها، وأنّ تمدّ الدولة بالاجتهادات الفقهيّة لحلّ هذه المشاكل، وأنّ تركز مفهوم الدين والدولة في وعي طلابها وفضلائها، يقول سماحته:

«... فالنظام الحاكم في إيران، متعلق بالإسلام، و الحوزة العلمية قد وجدت من أجل الإسلام، والبعد الآخر للوحدة بين الدين والسياسة هو أن لا تتعد الحوزات العلمية عن السياسة أبداً»^(٦٦).

إنّ الحوزة العلمية تمتلك من الأصالة والتراث العلمي والفقهي القادر على الاستجابة لمتطلبات الدولة الحديثة، والفقه التشريعي فيه من القواعد العامة والجزئية ما يكون قادراً على استيعاب تحديات الدولة الإسلاميّة، ولكن هي بحاجة إلى عصرنة هذا التأسيس التراثي الرائع، وأنّ تحوّل الخطاب الفقهي باتجاه النزعة الاجتماعيّة والنظميّة، ولعلّ التجربة التي مرّت على الفقهاء الذين أداروا مسألة الدولة في الواقع فيه من الدلالة الواضحة على هذه القدرة في الفقه التشريعي الإسلامي. إنّ الفقه الإسلامي لا يختصر على مسائل الطهارة والنجاسة أو العبادات الأخرى، بل إنّ الفقه الإسلامي هو شامل لجميع مرافق الحياة ومتطلباتها سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع والدولة، وهذا ما يحاول أن يشير إليه الخطاب الفقهي الاجتهادي لولي أمر المسلمين:

«يجب أن نطبّق الفقه على المجتمع، وليس الفقه الإسلامي هو عبارة عن الطهارة والنجاسة والعبادات، وإنما هو الذي تشمل فروعه جميع جوانب حياة الإنسان الفرديّة والاجتماعية والسياسية والعبادية والعسكرية والاقتصادية فهو فقه (الله أكبر) يدير حياة الإنسان وينظم ذهن وفكر وروح الإنسان وهو الذي يصحح آداب حياته وينظم علاقاته الاجتماعيّة والسياسية ووضعه المعيشي وعلاقاته الخارجيّة»^(٦٧).

فإذا كان الظرف التاريخي في تلك الفترة الزمنية لم يسمح للفقهاء باستظهار مكامن وقدرات الفقه الإسلامي على مستوى الخطاب الاجتماعي وتنظيم الدولة، فإنّ

(٦٥) الخامنئي، سيد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٥٣ - ٥٤.

(٦٦) الخامنئي، سيد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٥٤.

(٦٧) الخامنئي، سيد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٦.

ذلك ظرفاً تاريخياً يمكن توجيهه، ولكن في الوقت الحالي دخلت الدولة الإسلامية معترك الصراع الفلسفي والحضاري العقائدي والنظمي، لذا فهي بحاجة إلى فقه يخاطب الدولة والمجتمع معاً؛ لأنه نظام جديد يخاطب الإنسان بما هو كائن اجتماعي قائم لا يمكن إغاؤه أو تجاهله فيقول ولي أمر المسلمين:

«من كان بيدهم الحكم ومارسوا السياسة الخاصة بهم، وكانوا يتقاسمون الغنائم فيما بينهم، أردنا نحن في تلك الظروف حيث كانت قافلة الحكم تسير بالاتجاه الذي حدّد لها من قبل الحكم وبالمقدار الذي استطعنا - أردنا تبليغ الناس - بما هم أفراد - أحكامهم الشرعية الفردية هكذا كانت نظرنا للفقه، وقد سيطرت هذه النزعة على أقل تقدير في القرون الأخيرة، واليوم نطرح الفقه كنظام اجتماعي أي كشكل من أشكال الأنظمة الاجتماعية، وأحد أجزاء النظام الاجتماعي هو الحكومة الإسلامية؛ لأنّ الحكومة والدولة تشكل جزءاً من النظام الاجتماعي العام، فهل هناك فقيه يجرؤ على القول إنّه قد استنبط هذه المسائل؟ وأنها كلها جاهزة للتطبيق والتنفيذ؟ طبعاً لم يدع أحد ذلك لا حاضراً ولا ماضياً، بل لا يجرؤ أحد على دعوى كهذه، فإذن يجب علينا أن نستخرج هذه المسائل من الفقه، وهذا يعني فكراً جديداً ومستحدثاً»^(٦٨).

إنّ من التحديات الاجتماعية التي تواجهها الدولة الإسلامية الحديثة هي النظرة الفقهية الضيقة، وسريان النزعة الفردية التي تمتاز بها الاستنباطات الفقهية في الحوزة العلمية، وإنّ كان قد تقدمت الدولة والحوزة العلمية بخطوات كبيرة في هذا المجال، ولكن هذه الخطوات لم تكن بمستوى التحديات التي تقف بوجه الدولة. ولهذا فإنّ الحوزة بحاجة إلى تنقيف النزعة الاجتماعية في الاجتهادات الفقهية كي تحقق الهدف المطلوب الذي نشأت من أجله الدولة الإسلامية.

وهذا هو الهاجس الذي نستظهره من خلال الخطاب الفكري والإصلاحي الذي يركّز عليه ولي أمر المسلمين في العديد من لقاءاته ومناسباته التي يتحدث فيها لطلبة العلوم الدينية ليثير الهمم فيهم ويشحذ الذهنية الاجتهادية في ثقافتهم الاستنباطية مستقبلاً.

وبما أنّ الحوزة العلمية تمتلك تراثاً فقهياً عالياً من خلال التجربة العلمية والتاريخية التي كانت تضخ فقهاً واستنباطاً واجتهاداً، فإنّها بحاجة إلى عصرنة هذا التراث العلمي الضخم، وتحويل خطابه من الفردي إلى التفعيل الاجتماعي لينظّم الحياة.

(٦٨) الخامنئي، سيد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٢١ - ٢٢.

تنظيم العلاقة بين الدولة الإسلامية والحوزة:

إنّ العلاقة بين الحكومة الإسلاميّة والحوزة العلميّة هي علاقة تلازمية لا يمكن أن تنفك بأي حال من الأحوال، فما دامت الدولة الإسلاميّة يقودها العلماء وعلى رأسهم فقيه وقيادي ذا كفاءة علمية، ووعي سياسي وذا بصيرة نافذة، فلا بدّ من تنظيم العلاقة بين هذه القيادة العلمائيّة والحوزة، وقد تظهر في بعض الأفكار آراء حول طرح مفاهيم القطيعة بين الحوزة والدولة وهذا يمثل تحدياً كبيراً تواجهه الدولة، باعتبار نشأتها قائمة على أساس علاقتها بالحوزة العلميّة التي تُمثل المركز الفكري والفقهّي للدولة الإسلاميّة والسؤال الذي يُطرح في ظل هذه الآراء الفكرية، هل أنّ الحوزة العلميّة يمكن أن تكون إحدى مؤسسات الدولة المهمّة، وأن تكون تابعة لنشاط الدولة وأوامرها الصارمة؟ أم تبقى الحوزة العلميّة على استقلاليتها كما كانت في تاريخها الطويل بعيدة عن ضغوط الدولة وتوجهاتها السياسية والفكرية؟

يشير الفكر الخطابي لولي أمر المسلمين على تبني التوجّه الثاني، بالرغم من أنّ الدولة الإسلاميّة يقودها العلماء والفقهاء، لكن لا بدّ للحوزة العلميّة أن تبقى على استقلاليتها الذاتية كما هو تاريخها؛ لأنّ الحوزة العلميّة عاشت هذه الاستقلالية منذ فجر تاريخها وإلى يومنا هذا سواء كان إدارياً أم مالياً أم فكرياً، وقد حاولت الحكومات والأنظمة التي حكمت البلاد الإسلاميّة استمالة المواقع القيادية للحوزة، وترويض المرجعيات الدينية لغرض إضفاء الشرعية لحكومات هذه الأنظمة لكنّها لم تفلح في ذلك، وهذا الكلام قد يُوجّه النقد إليه معتبراً أنّ الحكومات التي حكمت في تلك الفترة الزمنية كانت حكومات جائرة ومستبدة ولا تمتلك الشرعية اللازمة، ولم تطبق الشريعة في نظامها السياسي والعقائدي الحكومي، ولهذا كانت القيادة العلمائيّة للحوزة العلميّة تعرض عن تأييدها أو الالتحاق بمؤسساتها حتى لا تضفي الشرعية على مشروعيتها لتكسب رضا الناس تجاهها، ولكن في العصر الحديث، أضحت الحكومة - ونحن نتحدث على مستوى إيران - حكومة إسلامية يقودها فقيه عادل ملتزم بقانون الإسلام ويطبّق الشريعة بحذافيرها، فما هو الضيّر من التحاق الحوزة بهذه الحكومة التي يقودها الفقيه العادل؟

ورغم هذه الاتجاهات الفكرية وهذا السجال الفكري الذي يكثر الحديث عنه، فإنّ الفكر الخطابي الإصلاحى لسماحة السيّد القائد إلى ضرورة استقلالية الحوزة عن الدّولة، فلنقرأ أولاً ماذا يقول سماحته لندخل في البحث الوصفى لقوله، يقول:

«... لأجل أن تُطرد هذه الشبهة من الأذهان أقول: إنّ الحوزة تشكيل مرحلي زهاء الألف عام وهو معتمد على جذور قوية. وتشكيل بهذه القوة والعظمة وهذه السابقة التاريخية الطويلة وهذه الآثار الضخمة لا يمكن أن يعتمد إلا على نفسه. إنّ تبعية الحوزة أمر خطير ويمكن أن يهدد مستقبل الحوزة. يجب أن تدبّر الحوزة شؤونها بالاعتماد على نفسها، وأن تكون مستقلة في الجانب المالى والجانب الإدارى على حد سواء...»^(٦٩).

فإنّ هذا الامتداد التاريخى الذى حافظت فيه الحوزة العلمية على استقلالها، يُوحى بقدرتها على تنظيم شؤونها الإدارية والمالية، أمّا تبعيتها فولى أمر المسلمين يعتبره أمراً خطيراً يهدد الكيان الحوزوى، وقد يكون إشارة في الخطاب الفكري إلى أن تكون هذه الخطوة قابضة في الفكرى العقائدى الذى يشكل الانعطاف الحساس فى المسيرة العلمية للحوزة، أو تسييسها باتجاه بعض الاتجاهات السياسية التى تدور حول محور الدّولة أو أشياء أخرى تهدد هذا الموقع الفكرى الحصين فى المذهب.

ولا يعنى الاستقلال هذا بالنسبة للكيان الحوزوى أن يؤدّى إلى الانفصال التام بين الحوزة والحكومة الإسلامية، فلا بدّ من إيجاد آلية عملية وتنسيق فيما بين احتياجات الدّولة الإسلامية وما يمكن أن تقدّمه الحوزة العلمية من الكفاءات العلمية لدعم مسيرة الدّولة، فالحكومة قد تحتاج فى بعض مؤسساتها الحكومية بعض العناصر العلمية الكفوءة لأداء مهامها، فلا يمكن أن نفك الارتباط بين الجهاز الحوزوى والجهاز الحكومى الحديث، حتى لا يشعر طلبة العلوم الدينية أنّهم منفصلون تماماً عن الشأن السياسى، كما يحاول البعض أن يدق أسفين لهذه المفاهيم، وهذا ما يحاول أن يضعه الخطاب الفكرى لولى أمر المسلمين فى النقد المناسب فيقول:

«... وليست هناك منافاة أبداً بين استقلال الحوزة والتنسيق والتعاون مع أجهزة الدّولة، بل يجب أن تدعم الحوزة أي نظام وجهاز يحتاج إلى العون والمساعدة. فتقديم العون والتنسيق أمران ضروريان. وليس معنى استقلال الحوزة إنفرادها عن الأجهزة الإدارية فى البلاد وفك ارتباطها مع ما يحيط بها فى الخارج. وليس استقلال الحوزة أن لا يشعر الحوزويون بالمسؤولية تجاه النظام وأجهزة الحكم الإسلامى وأن لا يشتركو معهم فى أمور الدّولة. إنّ معنى استقلال الحوزة لزوم مواصلة

(٦٩) الخامنئى، سيد على، رسالة الحوزات العلمية، سلسلة فى رحاب الولاية، العدد ٣، ص ١٥.

الحوزات العلمية والروحانيين الشيعة كما هو الحال في السابق لاعتمادهم على أنفسهم وإدارتهم بشكل تلقائي وطبيعي من دون أن يفرض ذلك على الحوزة من خارجها»^(٧٠).

ثم يشير الخطاب الديني لسماحة السيّد القائد على أنّ هذا التنسيق وإقامة الآلية بين الحوزة والدولة يقوم على أساس ركيزتين مهمتين:

الأولى: حاجة الحكومة الإسلامية إلى المعارف الإسلامية والفقهاء التشريعي القائم على الفقه التجديدي، لتستطيع الدولة أن تطبق هذا الفقه، وهذا ما يمكن أن تعمل الحوزة على تفعيله.

ثانياً: حاجة الحكومة إلى الكفاءات العلمية لسد بعض النقص والشواغر الذي تعيشه مؤسسات الدولة التي تحتاج إلى العلماء الأكفاء في هذا المضمار. ولهذا يركّز الخطاب الفكري لهاتين النقطتين على مسألة التطبيق العملي لفلسفة تكوين الحوزة العلمية وتحقيق أهدافها، فيقول دام ظلّه في هاتين الركيزتين:

«أولاً: حاجة الحكومة الإسلامية - والتي لم يؤسس مثلها على مر التاريخ من بعد حكومة الإمام عليّ(عليه السلام) والإمام الحسن المجتبي(عليه السلام) والتي تركز على أسس ومنطلقات دينية وإسلامية - إلى المعارف والأحكام الإسلامية وإلى فهم جديد وواع للدين... فإنّ هذا النظام والحكومة الإلهية وفي مرحلة العمل والتطبيق تحتاج إلى المعارف والتعاليم الإسلامية.

ثانياً: هناك حاجة ماسّة وملحة في بعض المجالات إلى من يتصدى لإدارة شؤون وقضايا النظام؛ وعليه يتوجّب على الحوزات أن تقوم بتربية وإعداد مثل هؤلاء الأشخاص.

إذن لما كانت هناك حاجة إلى المعارف والعلوم الإسلامية على صعيد المجتمع والحكومة الإسلامية وعلى صعيد التطبيق والتنفيذ؛ فلا بدّ للحوزة العلمية أن تنهض بمسؤولياتها وتستجيب لهذه الحاجة وتملأ الفراغ الناتج عنها»^(٧١).

إنّ إيجاد فريق من العمل ليقوم بوضع آلية التنسيق بين الحوزة والدولة يكون له ثمرات عملية في الناحية التطبيقية لمفاهيم وتعاليم الفكر الإسلامي، فالحوزة العلمية وبما تتمتع به من أصالة والتزام وإيمان بأفرادها وصلاتهم في التصديّ لقيادة الأمة يجعلها أمام مسؤوليات كبيرة في مواجهة تحديات الدولة، ولذا فهي بحاجة إلى تربية كادر علمي يتمتع بكفاءة سياسية وفكرية عصرية يستطيع أن يخاطب ويتناغم مع توجهات ومتطلبات الدولة والتداعيات التي تقف أمام تحقق مشروعها، وأن لا تكتفي

(٧٠) الخامنئي، سيد عليّ، رسالة الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣، ص ١٥.

(٧١) الخامنئي، سيد عليّ، الحوزة ومتطلبات العصر، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٩٨، ص ٨.

الحوزة أو تنزوي عن أداء هذه المهام الرسالية، مما يجعلها تنفصل عن مشكلات المجتمع واحتياجاته، ويمكن لها أن تكون مستقلة إدارياً ومادياً وفكرياً في عطائها الفكري، لكنها لا يمكن لها أن تنفصل عن الحياة الاجتماعية والسياسية لأنّ الأخيرة بحاجة لها.

التخطيط وتغيير المناهج العلمية في الحوزة:

يُعدّ الإصلاح الإداري وتغيير المناهج العلمية الدراسية من القضايا الضرورية التي تتطلبها المرحلة التي تعيشها الحوزة العلمية، وأنّ الجمود والانكماش والانطواء على الذات لا زالت موعلة في الحوزة العلمية رغم التقدّم الكبير الذي حصل في الحوزة العلمية في قم المقدسة، بيد أنّ المناهج الدراسية العلمية والمؤلفات القديمة التي تعتبر من أمّهات الكتب الدراسية لا زالت تُدرّس وبكثافة في الدرس الحوزوي، أمثال الرسائل والمكاسب والكفاية وغيرها من الكتب الدراسية ذات المناهج القديمة (الكلاسيكية)، وقد ظهرت صيحات عالية لدى رجال الإصلاح من العلماء البارزين في الحوزة، ولكن يحاول تيار الجمود الكلاسيكي أن يقف بوجه تيار الإصلاح بالاستفادة من موقعه العلمي المرموق في الحوزة العلمية. ولعلنا عندما نريد أن ندرس البعد التاريخي لتيار الإصلاح؛ فإنّ هناك من رجاله ممن دعى إلى إحداث تغيير المناهج العلمية، وإيجاد التغيير في التنظيم الإداري الحوزوي أمثال هبة الدّين الشهرستاني، ومحمّد جواد البلاغي، ومحمّد رضا المظفر، ومحمّد حسين كاشف الغطاء، والسيد محسن الأمين، والشهيد مرتضى المطهري، وغيرهم من أعلام الفكر الحوزوي، والأساتذة البارزين في الدراسات العليا للحوزة العلمية، فإنّ العصر الجديد وما فيه من الفكر كالبهر المتلاطم أخذ يضغط بشكل كبير على الطريقة التقليدية المألوفة التي تُدار فيها الحوزة العلمية وهذا ما حاول تركيزه العلامة الفقيه الشيخ محمّد رضا المظفر أحد رجالات تيار الإصلاح فيقول:

«هذا هو التفكير الذي يبدو ظاهراً على بعض رجالنا الذين يحملون بإصلاح نواقص الدراسة العلمية في معاهد النجف الأشرف، فإنّ هذه النواقص كفقدان نظم التربية والتدريس في الامتحانات والمواد العلمية والأوقات والشهادات كانت تهدد المفكرين منّا بشلل الحركة العلمية في مستقبل الجامعة القريب أو البعيد يوم أن اصطدمت سفينة هذه الجامعة القديمة بتيار هذا العصر الجديد فهزّتها

في بحر متلاطم بالميل. ولكن الوقت الذي كانوا يفكرون في هذا كان يعوقهم عن التقدم في العمل ذلك التفكير المؤلم»^(٧٢).

وعن الفوضى والتخبُّط والعشوائية التي يقع فيها طالب العلم في الحوزة العلمية يتحدث العلامة المفكر الكبير السيّد محسن الأمين (قدس سره) قائلاً:

«...فالتّالِب يقرأ أتى شاء وفي أي كتاب شاء، وعند من يشاء لا يجبر على شيء، والطلاب كلهم ليس لتدريسهم ميزان ولا (برو غرام) يمشون عليه إلا ما أورثته العادة القديمة التي لا مجبر عليها»^(٧٣).

ثمّ يقول (قدس سره):

«إنّ هذه المعاناة، والفوضى في المناهج التي أورثتها النزعة الذاتية في التحصيل العلمي لا فائدة فيها، ولا تتم الثمرة العملية المرجوة إلا بعد عناء شديد أو زمان طويل كان يمكن لطالب العلم الاستفادة أضعاف ما استفاده في أجواء تلك الظروف الفوضوية حتى ينتفع الناس به أكثر»^(٧٤).

إنّ القفزة النوعية التي شهدتها الحوزة العلمية في قم المقدسة تعتبر خطوة جبارة وأكيدة، ويسعى من خلالها المسؤولون الإداريون على تجاوز المشاكل الفنية لاستظهار الدور العلمي المرموق الذي ينبغي أن تقوم به الحوزة في الوقت الراهن، وذلك بعد بلوغ المجتمع الإسلامي ذروته في الوعي السياسي، وتقوم قياداته العلمانية بإدارة الدولة الإسلامية لتطبيق المشروع الإسلامي الكبير، ولكن ليس معناه عدم وجود تلكأ أو تخبُّط في إدارة النظام التعليمي للحوزة العلمية، فإنّ الطالب يشعر أنّه في كلّ سنة هناك برنامجاً جديداً ومنهجاً متغيراً في بعض الفصول الدراسية، وهذا ما نحسُّ به في واقع الحوزة الحالي، كذلك لغة الامتحانات التي تُعتبر مشكلة يعاني منها طالب العلم، فالامتحانات الحوزوية حالة حضارية يمكن أن تظهر القدرات العلمية والقابليات الفكرية لطالب العلم، ولكنّ الكثير من الأساتذة الذين يضعون مادة الامتحانات سواء الشفهية منها أو التحريرية يعيشون الحالة التقليدية بما تحمل الكلمة من معنى وهذا ما يعقّد المشاكل في الامتحانات.

ولا نريد أن نسترسل في هذه النقاط المهمة للفوضى الموجودة والتي يطيل الكلام فيها، بيد أنّ الخطاب الفكري والإصلاحي لسماحة السيّد القائد يحاول التركيز على

(٧٢) الأصفى، محمّد مهدي، مجلة قضايا إسلامية، العدد ٥، ص ٤٢٤.

(٧٣) السماوي، محسن، مجلة قضايا إسلامية، العدد ٥، ص ٥٠٢.

(٧٤) المصدر السابق، ص ٥٠٢.

قضايا ومسائل مهمة وحيوية تحتاجها الحوزة العلمية لإحداث النقلة التحديثية المهمة في برامجها ومناهجها العلمية، سواء كانت الحوزة العلمية في قم المقدسة - والتي أخذ التخطيط والبرمجة الجديدة موقعها المناسب فيها - أو في النجف الأشرف التي تعيش ظروفاً علمية وإدارية مشابهة للظروف التي تعيشها حوزة قم بعد الأحداث السياسية الجديدة التي حدثت في العراق، أو غيرها من الحواضر العلمية في العالم الإسلامي والشيعي منه بالخصوص.

ونحن نحاول من خلال هذه الدراسة الوصفية أن نعلن عدّة نقاط مهمة أثارها الخطاب الفكري الإصلاحي لولي أمر المسلمين في قضايا الإصلاح والتغيير في الحوزة العلمية سواء كان في جانبها الإداري أو الجانب المنهجي العلمي فيها، حتى تستطيع الحوزة العلمية أن تنهض بمهامها ومسؤولياتها تجاه ما تعانيه الأمة، والدولة الإسلامية من مشاكل تحتاج إلى التجديد والإبداع في مواجهتها.

أولاً: المركزية الإدارية:

إنّ أي مؤسسة علمية كبيرة لها رصيد واسع من الطلبة والأساتذة ومن ذوي الخبرة والاختصاص في القضايا العلمية، وتمتلك مهارات فكرية عالية وتحاول أن تقدم الخدمات الضرورية لطلابها، تحتاج إلى الإدارة المركزية الفاعلة والتي تضع الخطط الشاملة والأجندة لهذه المؤسسة العلمية الكبيرة، سواء في جانبها الإداري الخدماتي أو الجانب العلمي المنهجي، الذي يساعد طالب العلم - الذي يأتي إلى الأجواء العلمية الحوزوية وهو يحمل الذهن البسيطة، وفي روح الأمل الكبير، والمستقبل الزاهر للمرور والتزود من هذه المؤسسة بالمعرفة والعلوم - على المسير العلمي الصحيح والناجح.

لذا يرى سماحة السيّد القائد أن إيجاد الإدارة المركزية في تنفيذ المشاريع العلمية المتطورة والمبرمجة علمياً من الضرورات الملحة، وهذا ممكن من خلال تشكيل جهاز إداري يضم عدداً من فضلاء الحوزة وعلمائها لتنفيذ هذه المشاريع والمتمكون من عدّة عناصر فاعلة، وبإدارة وقيادة شخص واحد يتمتع بكفاءة عالية في هذا الخصوص فيقول:

«... تتولى مجموعة من فضلاء الحوزة من الطراز الأول مسؤولية وضع سياسة الحوزة، ويكون هناك مدير تنفيذي له صلاحيات كافية ومقدرة على الحركة بحيث ينقذ الأمور الموكلة إليه على الوجه

الأفضل، فهم يرسمون الخطط وهو ينفذها عملياً، ولا ينبغي أن يشترك في عملية التنفيذ عدة أشخاص (لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا) لو تدخل عدة أمزجة مختلفة في عملية التنفيذ وأرادوا أن يتشاوروا فيما بينهم ويعملوا بعد ملاقحة آرائهم، فإن النتيجة الفشل سلفاً»^(٧٥).

إنّ هذا الجهاز الإداري المتطور علمياً ينبغي أن يتمتع بموقع علمي وتربوي بارز في الحوزة العلمية، وينبغي له أن يكون :

١ - له اطلاع وافر وشامل على العلوم الدينية والمناهج العلمية للنظام التعليمي.

٢ - له علم ودراية وكفاءة للمشاريع الموكلة إليه.

كذلك ركّز الفكر الخطابي الإصلاحي على أن يقوم هذا الجهاز بوضع الخطط اللازمة للنظام الإداري والتعليمي، وأن يكون هذا الجهاز تحت إمرة شخص واحد نافذ حتى لا يؤدي إلى الاختلاف ممّا يربك المشروع العلمي المطروح للتنفيذ، فالجهاز يضع التخطيط المنهجي، وهذا المسؤول يقوم بعملية التنفيذ، ويؤكد سماحته على هذه النقطة فيقول:

«نعم، العمل المشترك يجوز أن يكون في التشاور ووضع البرامج، أمّا تنفيذ الخطط وحتى وضع البرامج التنفيذية فيجب أن يتولاها شخص مسؤول واحد. وأمّا الآخرون فيساعدونه. يجب أن ينهض عدة أشخاص لوضع البرامج وترتيب المقدمات والتشاور والتنسيق، ولكن القرار النهائي يجب أن يتخذه شخص واحد فقط وينفذه بنفسه»^(٧٦).

ولعلّ تأكيد سماحته على أن يرأس هذه الإدارة شخص واحد، حتى تُدّلل المشاكل ولا تظهر الخلافات بين الأفراد ليفشل المشروع. ثمّ يؤكد في موضع آخر من كلامه على أن يتفرغ هؤلاء الإداريون لعمل التخطيط والبرمجة الإدارية والعلمية الحوزوية؛ لأنّ عدم التفرغ لهذا يولد فراغات حاصلة من انشغالات هؤلاء بمشاريع أخرى فيرتبك العمل المبرمج فيقول (دام ظلّه):

«ستقولون: إنّ فضلاءنا لديهم دروس وبحوث، أقول: إنني أعلم بذلك، ولكنني أطلب منهم تعطيل هذه الدروس قربة لله وإخلاصاً له، وليأخذوا مسؤولية هذا الأمر على عواتقهم، فإنني بعد وفاة الإمام(قدس سره) أوكلت الكثير من المسؤوليات المهمة لعدد من الفضلاء»^(٧٧).

(٧٥) الخامنئي، سيّد عليّ، رسالة الحوزات العلمية، ص ١٦، مصدر سابق.

(٧٦) المصدر السابق، ص ١٦.

(٧٧) الخامنئي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، ص ٣٠، مصدر سابق.

ثمَّ يحدّد ولي أمر المسلمين الصفات والشروط اللازم توفرها لهذا المدير التنفيذي بعد اختيار الشورى المركزية والإدارية للحوزة فيقول:

«١- أن يكون فاضلاً.

٢- أن تكون لديه الصّلاحيات الكافية.

٣- أن تكون الميزانية المطلوبة تحت تصرفه.

٤- يستعين بمعاونين أكفاء، بشرط أن يشكّل مركزاً دائماً للتخطيط والبرمجة»^(٧٨).

ثمَّ يُحدّد الخطاب المنهجي لسماحة السيّد القائد تسمية الأقسام والفروع المهمّة والتي ينبغي على المدير التنفيذي للشورى المركزية أن يحدّد معاونيه الكفوءين من خلالها، والتي تناط إليهم مهمة هذه الفروع ومسؤولياتها، والتي يركّز عليها الخطاب التخطيطي والمنهجي لسماحة السيّد القائد ويقرّر الفروع والأقسام التسعة التالية، فيقول:

«١ - معاون القسم التبليغي، ويتولى إعداد المبلّغين في الداخل والخارج وإرسال المبلّغين الدائمين لمختلف المناطق... الخ.

٢ - معاون القسم التعليمي الذي يتولى إعداد الأساتذة للتدريس في المراكز العلمية والثقافية والدراسة الحوزوية.

٣ - معاون قسم لإعداد وإرسال العلماء والمبلّغين الذين يتولون قسم العقيدة والسياسة في المؤسسات الرسمية.

٤ - معاون قسم الشؤون المالية، ودراسة البرامج وتحديد الميزانية اللازمة.

٥ - معاون قسم التحقيق والنشر العلمي يتولى إعداد المحققين للقيام بالأبحاث التحقيقية وإصدار المجلات العلمية.

٦ - معاون قسم الشؤون التربوية يضم المستشارين التربويين في الأخلاق والتعليم لإعداد البرامج التربوية.

٧ - معاون قسم لأمر الحوزات في المحافظات.

٨ - معاون لقسم التسجيل والقبول، وإجراء الإحصائيات»^(٧٩).

(٧٨) المصدر السابق، ص ٢٠.

(٧٩) الخايمي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، ص ٣١ - ٣٤.

وعند تطبيق هذا البرنامج الإداري المتطور على مستوى التنفيذ يتولى معاونون هذه المهام، فإننا سنتقدم خطوات علمية واسعة في التحصيل العلمي، وإن كانت هناك بوادر مشجعة في السنوات الأخيرة أخذت على عاتقها هذه المهام، وتعطي ثمارها على مستوى التنظيم الإداري للحوزة العلمية.

ثانياً: التخطيط والبرمجة العلمية:

فإذا تم تشكيل الإدارة المركزية، وأصبحت هذه الإدارة تتمتع بصلاحيات واسعة في الأجواء الحوزوية، تأتي في المرتبة الثانية مهمتها التخطيطية، فهذه الفروع والأقسام المتنوعة والأجواء العلمية الواسعة التي تفرض نفسها على الواقع الحوزوي بحاجة إلى نظام دقيق ومُنسّق وفق خطة علمية دقيقة ومحكمة حتى تُعطي ثمارها وعلى جميع المستويات، يقول سماحة السيّد القائد:

«الحوزة العلمية بصفقتها تتشكل من مجموعة كبيرة من العلماء العظام والباحثين الكبار في العلوم المختلفة من فقه وتفسير وأصول وكلام وفلسفة وسواها من العلوم الحوزوية، لا بدّ لها هي الأخرى من جهاز للتخطيط يمارس عمله بنشاط مستمر»^(٨٠).

ومن الطبيعي أنّ الحوزة العلمية كمؤسسة علمية ودينية لا يمكن لها أن تنفصل عن العالم الخارجي، وما تقدّمه من النتائج العلمي في الفلسفة والعقيدة والنظم الاجتماعية والسياسية والمذاهب الاجتماعية والأفكار المختلفة، ولا يمكن لها أن تنفصل عن هذه التيارات الفكرية الفاعلة في العالم، أو تغضّ النظر عنها، لهذا هي بحاجة إلى خطة علمية شاملة، خصوصاً أنّها تتمتع بالقدر الكافي من الكم العلمي، والكيفية الفكرية والتي يجعلها لا تهاب وجود هذه التيارات والمذاهب الفكرية، فإنّ تحريك القواعد العلمية الأصيلة وفق نمط علمي عصري متين، وتفعيل الأدوات المعرفية الثأوية في الموروث العلمي الحوزوي، ودراسة الواقع دراسة تخطيطية منهجية، فإنّها تستطيع أن تجيب على الكثير من الاستفهامات حول النظام الإسلامي الشمولي في الحياة، وهذا لا يتم إلا من خلال التجديد والإبداع لهذه المؤسسة الدينية العريقة، ووضع الخطط اللازمة لها. هذه النظرات الفكرية الثاقبة التي يُثيرها ولي أمر المسلمين ويسجلها في خطابه المنهجي والإصلاحي، فيقول:

(٨٠) الخامنئي، سيّد عليّ، العلماء وتحريف الدين، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٩٤، ص ٤.

«إننا لو أردنا اليوم أن نعرف كيف نقوم بالتخطيط لحوزة قم ذات الأبعاد الواسعة، فلا بد لنا من النظر إلى العالم حولنا وما تحتاج إليه البشرية، ولا بد لنا من الوقوف على ما يستجد من أفكار ونظريات وآراء وقضايا في كل يوم وآخر، بل بين الفينة والأخرى، مما يتعلق بشؤون الحوزات العلمية؛ ليس ما لا يتعلق بالحوزات العلمية بشكل مباشر، بل ما يتعلق بالأمور ذات الصلة المباشرة بالحوزات العلمية. إن هناك أفكار يطلع بها علينا العالم دائماً في باب الأخلاق، والحقوق، والفلسفة، وفلسفة الأديان، وعلم الكلام، وإن كان هذا لا يعني بأن تلك الأفكار على حداتها تعتبر كلها صحيحة أو مهمة، بل يعني أن هذه القضايا تحتل مساحة واسعة، وتشغل حيزاً كبيراً من أذهان سكان الكرة الأرضية. وبالأخذ بنظر الاعتبار ما يتناقله العالم بسرعة من قضايا وأفكار ومواضيع وما يطرح هنا وهناك في أطراف المعمورة من شبهات وحلول وفضل شبكة الاتصالات الواسعة التي تعم العالم اليوم، فإنه من الجدير بحوزة كحوزة قم العلمية أن تهتم بأمر البرمجة والتخطيط»^(٨١).

إنّ هذا الكلام المسهب فيه من الدقة التحليلية لما يدور حولنا من مأساة فكرية تطرح بمختلف السبل والآليات الحديثة، فأجهزة الاتصالات المتطورة من الفضائيات، وشبكات المعلومات العالمية (الأنترنت)، والأجهزة الإعلامية الدقيقة والحديثة في العالم، والأقراص السهلة الحمولة، جعل الأفكار والأديان، والعقائد والمذاهب الفكرية قريبة بعضها من بعض حيث الاحتكاك والتصادم، وهي في متناول اليد وبالسرعة الخاطفة، وأي شيء من الإنسيابية واللابالية والجمود يضعنا في استفهامات وزاوية حرجة أمام هذه الأفكار الواردة. وقد ركز الخطاب الفكري لسماحة السيّد على تداعيات وخطورة المرحلة الراهنة.

إنّ هناك بعض المشاريع العلمية لبعض الفقهاء البارزين في الحوزة العلمية، وهي مهمة في خطابها الفكري، أو اتصالها بالمجتمع المدني، لكنها تموت بعد موت الفقيه، لأنّ المرجع أو الفقيه إذا مات تحوّلت المرجعية إلى فقيه آخر، وهذا المرجع الجديد سرعان ما يبدأ بنشاط جديد قد لا يلتقي مع ما كان يطمح له المرجع السابق، وهكذا يعيش الواقع الحوزوي في دوامة المشاريع غير المكتملة، ويذهب بالجهود العلمية أو المادية أو الاجتماعية من دون تحقيق أي ثمرة عملية وهذا ناتج لعدم وجود التخطيط والبرمجة العلمية الدقيقة في المشاريع لإدارة الحوزة تنظيمياً، ولهذا تبرز ظاهرة التكرار والاستغراق في قضايا قد لا تحتاج إلى مدة طويلة، ويمكن أن يتم إنجازها خلال فترة قصيرة، ولكن لسوء التخطيط يجعل طول المدة العامل السلبي في عدم نجاح المشاريع العلمية، أو يعمل على إنهاك الحوزة علمياً واقتصادياً، يقول سماحة السيّد ناقداً ومبرمجاً:

(٨١) الخامنئي، سيّد عليّ، العلماء وتحريف الدين، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٩٤، ص ٤ - ٥.

«إنّ هناك من الأعمال مثلاً ما يمكن إنجازه في عشر سنوات، ولكن هذا العمل نفسه قد يستغرق إنجازه مئة عام بدون تخطيط، فقد يأتي شخص ليفعل شيئاً بالتدريج، ثم تأتي الصدفة بشخص آخر فيستكمل عمل من سبقه. فيالها من عادات؛ ويا لها من تكرارات، ويا لها من متناقضات، وهي أمور لا يمكن التغلب عليها إلا بالتخطيط. وإنّ هذه القضية في غاية الأهمية وهي من الضرورات الأساسية»^(٨٢).

ثالثاً: تغير المناهج العلمية في النظام الدراسي:

تعتبر المناهج العلمية من القضايا التي تهتم بها الجامعات العلمية الكبرى في العالم، والحوزة العلمية ليست مستثناة من هذه الأهمية، لقد واجه علماء الإصلاح في الحوزة العلمية هذه المعضلة في حياتهم الفكرية والعلمية التي أمضوها في الحوزة، وقد كان التأثير بطيئاً في بعض المراحل التاريخية لاصطدام مشاريعهم الفكرية بتيار التقليد وإلى يومنا هذا لا زال التحديّ حاصل وقائم بذاته، ولعلّ من ضمن الملاحظات المنهجية التي يوجهها ولي أمر المسلمين إلى الحوزة العلمية ويدعوها إلى الأخذ بها هي مسألة المناهج، يقول في هذا الصدد:

«إنّ النظم والكتب الدراسية هي من الأمور التي تتغير وتتطور باستمرار في برامج المراكز التعليمية الكبرى، فهم دائماً يتلافون ما فيها من نقائص وعيوب وذلك بما يتناسب من خصائص التربية والتعليم»^(٨٣).

فالمناهج الدراسية في الفقه والأصول كالشرائع واللغة والمكاسب والرسائل والكفاية كُتبت في فترات زمنية، وبذهنيات علماء عاشوا ذلك العصر ومشكلاته، وهذه الكتب الدراسية لا زالت من أمّهات الكتب التي تُدرّس في الحوزة رغم عمقها العلمي ومضامينها الواسعة لكنّها لم تُعدّ تصلح أن تكون منهجاً علمياً دراسياً، فيمكن للمحققين من العلماء الكتابة حول هذه المواد العلمية الموجودة فيها بطريقة عصرية إبداعية وتجديدية، تعتمد الأصالة في البحث الأصولي والفقهية، والحدّات في الأسلوب العلمي والدقة اللغوية. إنّ الحوزة العلمية فيها القدرة على تخريج علماء أكفاء ليقوموا بالكتابة لمناهج جديدة في الحوزة، فإنّ هناك الكثير من المفاهيم

(٨٢) الخامنئي، سيّد عليّ، العلماء وتحريف الدين، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٩٤، ص ٦.

(٨٣) الخامنئي، سيّد عليّ، دور العلماء في بناء الحضارة الإسلاميّة، ص ٣٠، مصدر سابق.

الأصولية، كما في مبحث الألفاظ أو البحوث الفقهية وكما في مبحث الإمام والعبيد، لم تعد فيها ثمرة عملية على مستوى البحث العلمي، يقول سماحة السيّد القائد ناقداً هذا الوضع المنهجي:

«لماذا لا تؤلف كتب دراسية جديدة؟ ما هو الإشكال في ذلك؟ فلتشكّل هيئات تأليفية لإعداد كتب علمية جديدة، أم أنّه لا بدّ أن ندرس المطول والمعالم والقوانين... وشرح للمعة، إلى الأبد؟ إنني أقول لكم: إصلاحوا هذا، جددوا، فهل من المعقول أن هذه المجموعات البشرية الهائلة مع ما تملك من استعدادات وكفاءات ليس لديها القدرة على تجديد الكتب الدراسية؟ هذا الأمر لا بدّ من إنجازه، فمن يقوم بهذه الأعمال كلها؟ إنّها وظيفة إدارة الحوزة»^(٨٤).

ولا تتوقف مشكلات المنهج عند مسألة التغيير في المناهج الأصولية والفقهية، بل إنّ هناك عزوفاً عن الدراسات القرآنية والتي لهذه المعضلة تاريخ طويل، فلم يأخذ القرآن الكريم موقعه الرائد والمناسب في الدراسات العلمية الحوزوية، وإذا كانت هناك بعض الحوزات العلمية اهتمت مؤخراً بالدراسات القرآنية، فإنّما جاء من بعض أشخاص الذين لهم اهتماماتهم الخاصة فحسب، لذا يدعو الخطاب النقدي لسماحة السيّد القائد الاهتمام بالدراسات المنهجية القرآنية، إذ يقول:

«على الرّغم من أن الأساس في الحوزات العلمية هو الفقه، فإنّه يجب عدم الغفلة عن العلوم الأساسية الأخرى، وعلى سبيل المثال يجب أن لا نغفل عن القرآن، وعلوم القرآن، فهم القرآن، والأنس في القرآن. يجب أن يكون القرآن جزءاً من دروس الحوزات...»^(٨٥).

فإذا تمّ تشكيل اللجان المتخصصة لدراسة المناهج العلمية، ومراجعة الواقع العلمي الذي يتطلبه تغيير المناهج العلمية، فمن الواضح أنّ الدراسات العلمية الأخرى التي تعتبر دراسات جانبية في المادة العلمية للدراسات الحوزوية، ستأخذ مكانها المناسب والعلمي اللائق بها، كما هو الحال في مادة القرآن والتاريخ والكلام والفلسفة، وعلم الأديان وعلم الاجتماع، والدراسات والتخصصات العلمية والمعرفية الأخرى التي هي الآن تحت اهتمام المراكز العلمية الأخرى في الجامعات العالمية حتى غير الدينية. وهذا يتطلب أن يُنهض بهذا الأمر في الإعداد وتغيير المناهج وأن تكون هناك صلاحيات واسعة للإدارة المركزية في الحوزة العلمية، أو أن تكون مؤيّدة من قبل الفقهاء والأعلام البارزين في المواقع الحوزوية المتقدمة.

(٨٤) الخامنّي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، ص ٢٩، مصدر سابق.

(٨٥) الخامنّي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، ص ٤٤ - ٤٥.

رابعاً: التطوير الفقهي واستيعابه لمشاكل الحياة:

تعتبر الدراسات الفقهية في الحوزة العلمية من أهم المواضيع الحساسة والمهمة، بل ينصب البحث العلمي الحوزوي على دراسة العلوم الفقهية لما لها من نتائج اجتماعية في تربية الفرد والمجتمع، ولكن المناهج العلمية التي تعتمد عليها الدراسات الفقهية هي مؤلفات التراث الفقهي، ولا تحاول هذه الدراسات أن تتجاوز هذه المؤلفات إلا بعض المحاولات الخجولة التي تتحرك في الدرس العلمي الحوزوي هنا وهناك، لذا يعتمد النقد الفكري لخطاب السيّد القائد دام ظلّه في أزمة الفقه التقليدي على بُعدين للتخلص من الأزمة المنهجية وهما:

البعد الأوّل: وهو تطوير الفقه والفقاهة في الدراسات الحوزوية وأن يركّز على العمق في القضايا الفقهية وتجاوز السطحية في هذا المجال، لذا يقول في تحديد البعد الأوّل من هذا النقد:

«يجب أن يتطور الفقه والفقاهة في الحوزات من حيث العمق، فإنهما يجب أن يكونا أكثر عمقاً منه زمان الشيخ الطوسي (قدس سره) أي انه نواجه أفكاراً ونظريات مختلفة وبلغ الزمن عمقاً ودقة خاصة والفقه في زمان المحقق الثاني قياساً إلى فقه العلامة فقد صار أعمق بكثير، وكذا فقه الشيخ في المكاسب أكثر عمقاً من السابقين. علينا توسيع قاعدة التعمق بالفقه. والتعمق لا يعني تناول الحواشي والهوامش والزوايا والتعليقات الزائدة، بل هو معالجة المسائل ووضعها موضع التفحص والتحقيق باستعمال الطرق والأساليب الجديدة حتى يتحقق التعمق... إنّ الفقه في زماننا يجب أن يكون أعمق من الفقه في زمن الشيخ وتلامذته الذين كانوا مشايخ المرحلة السابقة، يجب أن لا نفكر أبداً في المسائل السطحية، يجب أن نعطي الفقه عمقاً، وهذا بعد من أبعاد تطور الفقاهة»^(٨٦).

وهنا فإنّ السيّد القائد (دام ظلّه) يسوق الأمثلة التاريخية للعمق الفقهي الدراسي الذي مرّ بمراحل تطورية عميقة في فترات زمنية مختلفة ليؤكد على توفير الأجواء المناسبة للتعمق الفقهي من خلال الاجتهاد الجديد والانفتاح على العصر. إنّ سماحته يطلب من الفقهاء المعاصرين أن يعملوا ما عمله الفقهاء في تلك الفترات الزمانية، فالفقهاء المعاصرين لا تنقصهم الذهنية العلمية التي كانت لدى الفقهاء القدامى، بل هناك ذهنيات فقهية وأصولية أكثر عمقاً وأكثر دقة من غيرهم الذين كتبوا لنا تراثنا الفقهي، حتى لا نبقي نتجمد على النص الفقهي، رغم أهمية دوره في العملية

(٨٦) الخامنئي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، ص ٤٢.

الاستنباطية، لكن لا بدّ لنا من الانفتاح على الأسلوب العصري الجديد للتعمّق كما تعمّق الفقهاء الأولون منذ فترات زمنية طويلة، إنّ الحوزة العلمية تضم في أبعادها العلمية مجموعة من الفقهاء القادرين على صياغة فقه تشريعي جديد يتجاوز الفقه التقليدي الذي ألفت فيه الكتب الفقهية لذلك الزمان، فإنّ الارتكاز الاجتهادي في تلك الفترة يختلف عنه في الفترة الحالية، وإن كانت القواعد والأدوات الفقهية قد تشترك من حيث معطياتها العلمية لجميع الأزمان، لكنّها بحاجة إلى إمطة اللثام عن مضامينها الجديدة في قضايا ومسائل جديدة لتحقق الأصالة والمعاصرة في الاتجاه الصحيح.

البعد الثاني: إنّ البعد الآخر الذي يركز عليه الفقه الاجتهادي المتجدّد لسماحة السيّد القائد - حتى نستطيع أن نستوعب القراءة الفقهية الجديدة لمشاكل الحياة ونقف بين التأسيس الفقهي والتحديث العصري - وهو القراءة الفقهية الاستيعابية لمشاكل الحياة يقول سماحته في هذا البعد:

«أمّا البعد الآخر لتطور الفقه فهو سعته، وشموليته لمسائل الحياة؛ أي إنّنا يجب أن لا نكتفي ببعض أبواب الفقه التي لها أهمية فردية وليس لها أهمية اجتماعية. مثلاً تلاحظون حجم الكتب المؤلفة في باب الطهارة بخلاف باب الجهاد أو القضاء أو الحدود والذيات أو المسائل الاقتصادية في الإسلام. ولو أجريتم مقارنة في ذلك فستجدون أنّ ما كُتب في باب الطهارة أكثر بكثير ممّا كُتب في المسائل الأخرى وحتى في كتب بعض العلماء لا تجد كتاباً للجهاد. فصاحب الحدائق لم يجد من الضروري أن يتطرق إلى باب الجهاد، والذي هو من أسس الإسلام والشريعة، وطبعاً دورة كتاب الحدائق لم تكتمل ولم تستوعب كلّ الأبواب ولكنّ المؤلف تجاوز المحل الذي يجب أن يبحث فيه الجهاد، حيث أنّه تناول بحث الجهاد في آخر كتاب العبادات ولكنّه لم يبحثه قبل الدخول في المعاملات والعقود... يجب علينا توسيع دائرة الفقه يجب أن يتطور فقها من حيث سعة مستوى الفقهية فيشمل كلّ مسائل الحياة...»^(٨٧).

وهنا يشير الفكر الفقهي لسماحة السيّد القائد وجود النزعة الفردية في الخطاب الفقهي لدى الفقهاء وابتعادهم عن النزعة الاجتماعية، وقد تمت الإشارة إلى هذه النكته في العنوان الثاني من هذا الفصل، وقلنا إنّ تاريخ علاقة الفقهاء بالسلطة هو تاريخ سلبي منفصل تماماً عن توجهات السلطة، ولذلك ركّز الفقه التشريعي في تلك الفترة على النزعة الفردية ولهذا لم يتطور الفقه في بعده الاجتماعي والسياسي

(٨٧) الخامنئي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، ص ٤٣.

والاقتصادي والفكري، فلم يصلنا من التراث الفقهي إلا هذا الموروث الذي يتمسك بالنزعة الفردية في الفتوى، لذا يحاول الخطاب الإصلاحي والمنهجي لسماحة السيّد القائد تأكيد النزعة الاجتماعية ويشير إلى مفهوم الجهاد الذي يمتلك أبعاد واسعة في حركة الأمة ودفاعها عن القيم والمبادئ التي تحكمها، وبما أنّ الدولة الإسلاميّة قد تمّ تشكيلها في العصر الحديث وعلى جميع الأبعاد فهي بحاجة إلى فقه اجتماعي جديد يستوعب المشاكل التي تعيشها الدولة، ويحتاجها المجتمع في حياته العلمية، فتعميق النزعة الاجتماعية في الفقه يوفّر الأرضية اللازمة لولادة فقه إسلامي جديد ينظر إلى الحياة بشمولية.

خامساً التخصّص وكتابة الشهادات العلمية:

وإذا تمّ حلّ مشكلة المنهجية في الدراسات الحوزوية، فإنّ مشكلة التخصّص ستأخذ طريقها إلى الحلّ العلمي والعملية، إنّ مسألة التخصّص من القضايا الفرعية المتشعبة في الدراسات العلمية، وهي من القضايا الضرورية لتربية الكادر العلمي الحوزوي الذي يتخصّص في العديد من المسائل والقضايا العلمية الضرورية التي تحتاجها الحياة، فإننا لا يمكن أن نستخلص هذا التاريخ العلمي في الحوزة في قضايا الفقه والأصول، وإنّ كانتا هاتين المادتين من العلوم الضرورية في العلوم الحوزوية، ولكن لكثرة الفروع العلمية الأخرى، ولاختلاف الاتجاهات للطلبة وتفاوت الذهنات والقابليات العلمية، فإننا نحتاج إلى توفير فرصة التخصّص العلمية للحصول على عدد أكبر من الطلبة أصحاب الكفاءات العلمية الإبداعية في مجالات متنوعة. ويؤكّد سماحة السيّد القائد في الخطاب الفقهي الإصلاحي على هذه المسألة بقوله:

«هكذا يجب أن تكون الحوزات، يجب أن لا يتوجه الجميع إلى الفقاهاة فقط على الطلبة أن يعرفوا أن من يسلك طريق التخصّص في التاريخ أو التفسير أو الفلسفة أو الكلام أو علوم القرآن أو بقية العلوم الإسلاميّة فقد سلك طريقاً قيماً ولعلمه وتخصّصه مكانة محترمة»^(٨٨).

إننا عندما نريد أن ندرّس الفروع العلمية للجامعات العالمية فإنّ هناك فروعاً علمية واسعة في هذا الاتجاه، وكلّما تطورت العلوم الإنسانية والطبيعية كلّما توسعت العلوم الفرعية وتوسعت التخصصات العلمية في هذه الفروع.

(٨٨) الخامنئي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، ص ٤٨.

والحوزة العلمية ليست بدعاً من الجامعات العلمية، وإن كانت الأخيرة تُدرّس في علومها المعرفية قضايا الإنسان والطبيعة، والحوزة العلمية تتناول كذلك الإنسان ونظامه العقيدي، والفلسفي المعرفي، بيد أنها بحاجة إلى التخصص لكثرة العلوم والمعارف التي تتناولها الحوزة العلمية في خطابها المعرفي.

إنّ التخصص سيكون له ثمرة علمية على مستوى الإنتاج العلمي والمعرفي من خلال دراسة الظواهر العلمية والعقائدية والدينية في حياة الإنسان، والتوصل إلى نتائج علمية مثمرة في الحياة العملية.

ثمّ يشير الخطاب الفقهي لولي أمر المسلمين إلى ضرورة الكتابة والتأليف في الحوزة العلمية، والاهتمام بالشريحة الطلابية التي تمتلك كفاءة علمية رائدة في مسيرة التأليف والكتابة، فالمجتمع بحاجة إلى المؤلفات العلمية الواقعية، ولا يحتاج إلى كتابة بعض العناوين لمؤلفات ليس لها قيمة واقعية، إنّنا نشاهد بعض المؤلفات التي تُطبع في أجواء الحوزة العلمية ليس لها أي ثمرة علمية مفيدة في حياة الناس، بل هناك بعض المؤلفين المحترفين الذين يستغلون بساطة الناس وإيمانهم ببعض المسائل فيحاولون الكتابة فيها، وفكّ الرموز لها استخفافاً بعقول الناس وقابلياتهم الواعية، يقول سماحة السيّد في أهمية التأليف والكتابة المنهجية:

«لو فرضنا أنّ أحداً أراد أن يتلقى دورة في المعارف الإسلامية موجزة وعملية (لا بنحو فني استدلالي ولا يجب أن تكون ساذجة) وأراد منكم أن ترشدوه إلى كتاب في هذا الصدد، فما هو الكتاب الذي سوف تقترحون عليه؟ فإنّ هذا النوع من الكتب الجامعة التي نقدّر أن نقدّمها بمثابة مبيّنة لحقيقة الإسلام، تكون وجودها قليلة جداً»^(٨٩).

وهذا يتم من خلال أهل الفن والاختصاص العلمي والمنهجي في قراءته للفرد المخاطب واطلاعه على قابلياته ومستواه وتفكيره، ومدى استعداده لتلقي المعرفة. لذا لا بدّ أن تكون المؤلفات العلمية تمتاز بالطابع المنهجي للخطاب الفكري والفقهي، فإنّ - مثلاً - الرسالة العملية التي يحاول أن يطرحها الفقهاء تمتاز بلغة فقهية معقدة وأسلوبها قديم أو فيها من الألغاز العلمية والمصطلحات الفقهية تصعب على طالب العلم الحوزوي أن يدرك مضامينها فضلاً عن الإنسان العامّي الأمّي! لذا حاول الإمام الشهيد الصدر (قدس سره) أن يضع أسلوباً جديداً في الخطاب الفقهي والمنهجي من خلال تقديمه لرسالة عملية «الفتاوى الواضحة» والتي أضحت فيما بعد بيد الطالب

(٨٩) الخامنئي، سيّد عليّ، رسالة الحوزات العلمية، ص ٨، مصدر سابق.

الجامعي والإنسان الذي يمتلك ثقافة فقهية محدودة أن يطلع على مضامينها الفقهية ويفهمها بسهولة؛ لأنّ الرسالة العملية تم تأليفها ليقرأها الناس وعلى جميع مستوياتهم لا أن تتحول إلى كتاب فيه الألغاز والمصطلحات المعقدة، مما تفقد الرسالة العملية ثمرتها العلمية في حياة الناس.

إنّ الإنتاج العلمي المعرفي يولد من خلال المنهجية المركزة في حياتنا العلمية المعاصرة وإيجاد حالة الإبداع والتجديد في الواقع.

ثمّ إنّ الخطاب الفكري والاجتهادي لسماحة السيّد القائد يؤكد بعد ذلك على أهمية كتابة الشهادات العلمية لضرورتها في الإبداع الفكري، والثراء العلمي في فروع التخصص، فالاجتهاد والحصول على هذه الملكة في الحياة العلمية لطلبة العلوم الدينية من المسائل الضرورية والحياتية، ولكن يطالب سماحته بكتابة الرسائل العلمية، ويضعها أمام أهل الاختصاص، يقول (دام ظلّه):

«... إنّ الطالب الفاضل بعد أن يدرس مقداراً كافياً ويشعر بحصول قوة وملكة الاجتهاد في نفسه، يذهب إلى الأستاذ فيعين له أستاذه مسألة وموضوعاً مهماً - والأفضل أن يكون من المسائل المستحدثة غير المبحوثة سابقاً - ويذهب الطالب لبحث حول هذا الموضوع ويقدم نتيجة بحثه كما في الرسائل المعمول بها في الجامعات هذه الأيام»^(٩٠).

وهذا التطور الملحوظ يبدو أنّ الحوزة العلمية تسير نحوه ولو بشكل بطيء، وأخذ يحقق نتائج علمية إيجابية ويحدث قفزة نوعية في المجال المنهجي للعلوم الدينية في الحوزة. والنكتة الضرورية في هذه المسائل لا بدّ للحوزة العلمية من الإنفتاح على المراكز العلمية الجامعية للاستعانة بخبراتها العلمية في مجال كتابة الرسائل والبحوث الجامعية، ونقل هذه التجربة إلى المراكز العلمية الحوزوية ليتسنى لطلبة العلوم الدينية الاستعانة بهذه التجارب وتطبيقها في الأجواء العلمية الحوزوية، وتقوم الحوزة العلمية بمنح وتقديم الشهادات العلمية الضرورية والمعتبرة في الجامعات العالمية، حتى نستطيع أن نوّقر عدد كبير من طلبة العلوم الدينية وتقديمهم كنماذج علمية كفوءة يمارسون دورهم العلمي والديني في مختلف المراكز العلمية والاجتماعية.

^ ^ ^

(٩٠) الخامنئي، سيّد عليّ، رسالة الحوزات العلمية، ص ٦.

خلاصة البحث

رَكَزَت الرؤية الفكرية لولي أمر المسلمين حول قضايا ومسائل الإصلاح الإداري والمنهجي في الحوزة العلمية، والتطوير الذي ينبغي أن تنهض فيه الحوزة للدمج بين مفاهيم الأصالة وأسلوب المعاصرة، والدولة الإسلامية تعيش تحديات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١ - أن تكون الحوزة العلمية على مستوى عال من الدقة في مواجهة الأزمات الفكرية التي يعاني منها العالم الإسلامي، وأن تبادر الى طرح الفكري المتجدد والإبداعي، قبل أن تستفحل الأزمة الفكرية وتنتشر في أوساط الناس. وإيجاد الأدوات الإبداعية وهذا يتم من خلال الإصلاح المنهجي الصحيح.

٢ - إن تاريخ الخطاب الفقهي الحوزوي كانت تستشري فيه النزعة الفردية لاستظهار فقه الشريعة لدى الفقهاء، وكانت عوامل تاريخية وسياسية هي التي فعلت هذا الخطاب، ولهذا نحن بحاجة إلى أن يتحوّل الخطاب الفقهي في الاجتهاد إلى النزعة الاجتماعية، فإنّ الإسلام أضحى له كيان ودولة، ومجتمع مدني بحاجة إلى تغيير لغة الخطاب؛ لأنّ المرحلة تقتضي ذلك.

٣ - لابدّ من تنظيم العلاقة بين الحوزة والدولة الإسلامية، ويرى ولي أمر المسلمين على استقلال الحوزة في شؤونها الإدارية والعلمية، لكنّ لابدّ من إيجاد آلية التنسيق بين الحكومة الإسلامية والحوزة العلمية؛ لأنّ الدولة بحاجة الى العناصر الكفوءة في الحوزة، فإنّ طبيعة عملها المؤسساتي قد يحتاج إلى ذلك. حتى لا تفعل قضية القطيعة بين المؤسسات الحكومية والحوزوية، مع أنّ الدولة أو الحكومة هي نابعة من صميم النظرية الإسلامية والتصور الإسلامي حول الحكم، ولهذا تحتاج إلى الحوزة في بعض تصوراتها عن المجتمع والحياة لإمدادها بالفكر والكفاءات العلمية على مستوى المعرفة الدينية.

٤ - ثمّ تحدّث الخطاب بصورة تفصيلية عن رؤية سماحته إلى التخطيط وتغيير المناهج العلمية في الحوزة، والذي تركّز على خمس عناوين مهمّة ومنهجية لمواجهة تحديات الواقع، وهذه العناوين تمّ تركيز البحث فيها على النقاط التالية:

أ - المركزية الإدارية: وهي تكوين عناصر من فضلاء الحوزة لتتفرغ لغرض التخطيط والمنهجية العلمية بقيادة شخص واحد، وضمن شورى مركزية فاعلة.

ب - التخطيط والبرمجة العلمية: في مواجهة الأزمات، خصوصاً أنّ الحياة تطوّرت، ولهذا هي بحاجة إلى خطاب منهجي جديد.

ج - تغيير المناهج العلمية: فالحوزة تعتمد في نظامها التعليمي على المؤلفات الفقهية والأصولية واللغوية القديمة، فهي بحاجة إلى مناهج علمية جديدة تستجيب للتطور الفكري والذهني الذي يعيشه طالب العلم في الواقع الراهن.

د - تطوير الفقه: ومحاولة صياغته وفقاً للنظريات الجديدة التي تحتاجها الأمة، والتحديات الفقهية التي تضغط بقوة على حياة الناس، وإنّ الفقه الإسلامي لديه القدرة على ذلك. وتطوير الفقه يتم من خلال بُعديّ التطوير الفقاهتي والاجتهادي والتعمّق في ذلك، كما فعل الفقهاء القدّامى هذا الاجتهاد، والبُعد الثاني هو استيعابه لمشاكل الحياة من خلال قرائته الواعية والمسؤولة لفقه الحياة.

و - أما النقطة الأخيرة: من هذا التخطيط والتغيير المنهجي، فهو مسألة كتابة الشهادات العلميّة؛ وذلك لاتساع الفروع الدينية التي تتمتع بها الدراسات العلمية الحوزوية، وهي شبيهة بالجامعات العلمية التي تكثّر فروعها بين الحين والآخر، وكذلك سيكون لنا عند هذا التحويل وفرّة كبيرة من طلبة العلوم الدينية المتخصّصين في مجالات معرفية أخرى غير الفقه والأصول، وكذلك كتابة البحوث العلمية المهمّة التي يحتاجها الواقع الإسلامي.

إنّ الأصالة في المفاهيم الدراسية والعلمية الحوزوية من المسائل المهمّة لتأصيل الفكر الإسلامي وعلى جميع أبعاده، ولكن هذا بحاجة الى إيجاد أدوات وآليات جديدة يفرضها العصر الجديد، والتحوّل التغييري الحاصل في ثقافة الإنسان ورؤيته للحياة.

التبليغ الإسلامي وتحديات المجتمع والدولة

- ^ التفقه والتبليغ في القرآن الكريم.
- ^ الهجرة أحد مصاديق التبليغ الإسلامي.
- ^ الاستمرارية والثبات في مواقع التبليغ.
- ^ التخطيط والعلاقة بين المبلِّغ والمُخاطب.
- ^ الشمولية في الخطاب التبليغي وأسلوبه.
- ^ دور الأخلاق وتهذيب النفس للمبلِّغ.

التمهيد

يحتل التبليغ في مؤسسات الدولة الإسلامية، وبين أفراد المجتمع واقعاً حركياً ودينياً كبيراً وواسعاً، والذي تتضمنه النشاطات العقيدية والسياسية والاجتماعية لترسيخ حالة الوعي الديني والسياسي في ثقافة الناس، ولهذا فإنّ الدولة الإسلامية أعطته الأولوية ليؤدّي دوره في عمليات التوعية، فتم تكوين المؤسسات الإرشادية وبرمجة نشاطاتها العلمية لأداء هذه المهمة الخطيرة في الفكر والعقيدة.

لذا نحاول أن نسلط الضوء على الفكر الخطابي لسماحة السيّد القائد في هذه المفردة المهمة والحساسة، ولعلنا عندما نقف على المعالم الأساسية لخطاب سماحته، فإنّه لا يترك مناسبة للحديث فيها عن الحوزة العلمية إلا وتطرّق فيها إلى المهام والمسؤوليات في مسائل وقضايا التبليغ، لأهميتها ودورها السلوكي للاتصال مع أفراد المجتمع، لذا حاولنا أن نفرّد لها فصلاً من خلال ما عثرنا عليه من رؤى فكرية وإصلاحية منهجية لسماحة السيّد حول قضايا التبليغ، ونقده الدائم لحالة التخبط والعشوائية التي تُمارس في طريقة التبليغ الإسلامي نتيجة عدم توفر المنهج العام الذي يسلكه طلبة العلوم الدينية ليؤدّوا رسالة التبليغ في أحسن صورتها.

التفقه والتبليغ في القرآن:

من الطبيعي إنّ حركة التبليغ الإسلامي تقع مسؤوليتها على عاتق مجموعة من الأمة التي تفقّهت في الدين، واستوعبت علومه، ولا يمكن أن نتصور بأن يكون التبليغ مسؤولية الأمة جميعاً، فلا يمكن للأمة أن تتفرّغ لأداء هذه المهمة في حياتها، فالناس منشغلون في حياتهم اليومية لأعمالهم الحياتية، وتوفير سبل المعيشة التي تحتاجها الأسرة ومكوناتها، ولعله يأتي في مقدمة هؤلاء الذين ينبغي أن يؤدوا هذه المسؤولية هم طلبة العلوم الدينية، المنشغلين في البحث العلمي الفقهي والمعرفي،

وليس معناه أن ينشغل طالب العلوم الدينية في قضايا الفتاوى الفقهية فحسب ليؤدي هذه المهام، بل لابد أن يكون موسوعة علمية متحركة ومتنقلة في خضمّ الواقع وفي حياة الناس، فالصراع الفكري والفلسفي بين التيار العقيدي والسياسي والتيارات الفكرية الأخرى لا يمكن أن نوقفها أو تقف أمام خطورتها الفتاوى الفقهية أو المسائل المتعلقة بالتشريع، فإنّ الفكر الإسلامي بحاجة لطالب العلوم الدينية المتعبّء تعبئة رسالية شاملة ليكون مؤثراً في حركة الصراع الفكري.

وقد اهتم القرآن الكريم بقضايا التبليغ وإنّ لم يصرح إلا في بعض المفردات التي يقتضيها سياق الخطاب القرآني، ولكن عندما نريد أن ندرس الظواهر العامة لحركة الأنبياء (عليهم السلام)، فإنهم كانوا يمارسون الأساليب التبليغية بروعة ومسؤولية ووعي وهم يواجهون المعاندين والكافرين والمشركين بالله تعالى. فإنّ رسالتهم تُحدّد في موضوع التبليغ وأداء المهام الرسالية ليقوموا بالقسط والعدل ونشر الوعي بين أفراد المجتمع.

وقد أشار القرآن الكريم إلى التعبئة الفكرية في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِئْتَةٌ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ)^(٩١). ويشير هنا العلامة الطباطبائي في استظهاراته للآية، إنّها دعوة للمؤمنين لامتلاك الثقافة الدينية في جميع المعارف لا خصوص الأحكام الشرعية، فيقول (قدس سره) :

«إنّ المراد بالتفقه تفهم جميع المعارف الدينية من أصول وفروع لا خصوص الأحكام العملية وهو الفقه المصطلح عليه عند المتشرّعة، والدليل عليه قوله: (لينذروا قومهم) فإنّ ذلك أمر إنّما يتم بالتفقه في جميع الدين وهو ظاهر»^(٩٢).

وتقريب الاستدلال نستوحيه من الظاهر العام لكلمة التفقه، والإنذار يتم على صورة الاستيعاب لمفاهيم التفقه في الدين، والاطلاع التعبوي لمفاهيم الشريعة بجميع أبعادها العقائدية، فالإنذار يتحقق لا في خصوص الفقه والمسائل الفقهية، بل يشمل جميع أبعاد الإنسان المعرفية؛ لأنّ الأحكام الشرعية هي جزء من الفكر الديني، ولا يمكن للتصور أن يختصر في قضايا الأحكام، أو ما يتعلق بمشكلات الفرد اليومية، بل هناك مشاكل معرفية عصية في المجالات المعرفية لها أهميتها لدى الشريعة

(٩١) التوبة: ١٢٢.

(٩٢) الطباطبائي، محمّد حسين، الميزان: ج ١، ص ٤٠٤.

تحتاج إلى معالجة شاملة، فالفقه بالمعنى المصطلح في قضايا العبادات، يلعب دوراً في رفع المشكلات على صعيد الفرد ولكن المجتمع المدني، والدولة الإسلامية بمختلف مشاريعها في السياسة والاقتصاد والأخلاق والتربية العامة وغيرها من المصاديق المعرفية بحاجة إلى تعبئة شاملة، وفكر مُبدع لملأ الفراغ الحاصل من عدم تناولها بصورة جدية في مجالات المعرفة والفقه. إن المجتمعات الإسلامية تعاني فقراً ثقافياً معرفياً شاملاً؛ لهذا هم بحاجة إلى علماء وفقهاء من الطراز الأول يستوعبون مفاهيم الشريعة، ويضعونها بقالب فكري حضاري بين يدي الناس، على شكل إبداعي مُتجدد، وبأسلوب ممتع ليكون تأثيره مُثمرًا. لذا فإنّ القرآن الكريم يدعو المؤمنين إلى الاستعداد للمواجهة الفكرية في ميدان الصراع المعرفي، وهذا ما يحتاج إلى التعبئة الشاملة، ولا يختصر في قضايا التبليغ على المسائل الفتوائية، خصوصاً إنّنا نعيش واقعاً انتشرت فيه الصحوة الإسلامية في كلّ مكان. إنّ التصور بأنّ الشريعة الإسلامية السّمة تتجمّد عند الفتوى الفقهية يحمل في طياته الجمود الفكري ولا يمتلك روح الحركة والمواجهة الفكرية الحضارية، فحضور العلماء المبلغين في واقعنا الاجتماعي من خلال الفكر والثقافة الشمولية في ميدان المواجهة يُنمي الفكر الإسلامي ويُرشّد الفقه. فحرارة الحياة لا تستقبل فقهاً جامداً يصدر من خلال تعليمات تنظيرية جامدة. لقد انطلقت النداءات القرآنية للدعاة الرساليين الحركيين تدعوهم إلى ممارسة العمل التبليغي الواعي، وتدفعهم إلى سُوح الصراع بلا خوف أو وجل، قال تعالى: (الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا) (٩٣).

إنّ الذي يتصدى لمشاكل الأمة والذي يعيش روح القيادة الحركية في الواقع الاجتماعي والتصوّر الديني لا يخاف أحداً إلا الله تعالى، فمهما بلغت القوى الكبرى من الضغط على حياة الجماعة المؤمنة، ومهما كان موقفها عدائياً من المشروع الإسلامي، فينبغي أن لا يخاف الإنسان من هذه القوى ما دام على بصيرة من أمره فيتوكّل ويعتمد على الله تعالى، فهو وحده الذي يعطي الأجر، وهو وحده يعطي الثواب، وهو وحده الذي يُسدّد حركة الإنسان العامل نحوه جلت قدرته، إنّ القرآن الكريم يدعو العلماء والمُبلغين إلى التفقه في الدين، والعمل على تبليغه للناس كافة، وإجابة الناس والتصدي لمشاكلهم لا يأتي ثمره من خلال الجمود الفكري أو الاستيعاب الجزئي لمعارف الشريعة؛ بل يأتي من خلال التحرك الفعال في حياة الأمة

والاستيعاب المعرفي الشامل لمفاهيم العقيدة والحياة حتى يستطيع الفرد المبلغ أن يكون مدرسة عالية متجولة في الواقع محققة الثمرة العملية فيه.

لذا تأتي اهتمامات ولي أمر المسلمين (دام ظلّه) بالتبليغ والمبلغين من خلال توجيهاته العملية والفكرية واهتماماته باتجاه تكوين مؤسسات علمية قادرة على الاستجابة لواقع المرحلة الحالي، وما يضح فيه من مشاكل ورؤى فكرية خطيرة تؤدي دوراً سلبياً في سلب الأمة مكوناتها الحضارية والعقيدية ومؤثراً في توجيهاتها العقائدية، والتي تحتاج إلى العناصر الكفوءة للتصدي لهذه المشاكل الفكرية المعقدة في ساحة المواجهة.

الهجرة أحد مصاديق التبليغ الإسلامي:

يركز ولي أمر المسلمين في خطابه الديني على أهمية التبليغ، ويعتبر سماحته أن التبليغ الإسلامي من الوظائف الأساسية لطلبة العلوم الدينية. إن المشكلة التي تكمن في عدم التحرك لأداء هذه الوظيفة الدينية والرسالية، هي حبّ السكون والدعة وعدم مواجهة الواقع الاجتماعي من خلال التصدي العملي لهذا الواقع، وكذلك الرغبة الجامحة في إدامة التحصيل العلمي الحوزوي وعدم التحرك باتجاه العمل التبليغي. لذا فإن سماحته يعتبر أن الهجرة إلى أداء مهمة التبليغ أحد مصاديق الهجرة إلى الله تعالى، فإذا كان الإنسان المؤمن الذي يعيش اهتماماته الرسالية وشعر بوجود الضغوط السياسية للسلطة الحاكمة الظالمة في بلده، فإنه يهاجر ويترك كل ما يملك من الأموال والوطن والأهل والأصدقاء والعواطف التي تشده إلى هذا الوطن لأجل الدفاع عن دينه وقيمه ومبادئه، فيكون مهاجراً إلى الله تعالى ويقع أجره عليه. لذا فإن ولي أمر المسلمين يعتبر الهجرة نحو التبليغ الإسلامي، وأداء المهمة الرسالية، بعد أن يهجر الإنسان، أو طالب العلوم الدينية كل متعلقاته بأسرته لينطلق لأداء مهمته الرسالية فسينطبق عليه عنوان ومصدق الهجرة في سبيل الله، وفي هذا الخطاب الفكري الدفعي، والتحفيزي، لولي أمر المسلمين يحاول أن يبيث روح الحركة في عقول ونفوس علماء الدين وطلبة العلوم الدينية لأداء هذه المهمة. فيقول:

«والهجرة تعني وجوب عدم البقاء في مكان واحد، ومن الممكن أن مصداق هذه الهجرة بالنسبة لطلاب العلوم الدينية الفضلاء المحترمين في الحوزات العلمية في عصرنا هذا هو الهجرة إلى أكناف البلاد الإسلامية لنشر وتبليغ المفاهيم الإسلامية. فهناك البعض ممن يتمكن من الاستقرار في مدينة ما

وإرشاد أهلها وهدايتهم ولكنهم كالمئات أو الآلاف من أمثالهم بقوا في قم... فلعلّ أحد مصاديق الهجرة اليوم هو هذا الذي ذكرناه، وفي الوقت الحاضر توجد في بلادنا مدن - فضلاً عن القرى - هي بحاجة إلى عالم دين، فعلى علماء الدين الذهاب إلى تلك الأماكن من دون شروط مسبقة. لأنّ البعض يقول لنا يجب أن تتوفر لنا الإمكانيات والتسهيلات أولاً لكي نذهب إلى هناك»^(٩٤).

إنّ هذا النص الذي يطلقه الفكر الديني في خطاب ولي أمر المسلمين، ينحو منحى التوجّس والحذر من الحالة التي تمرّ بها المؤسسة التبليغية الدينية، وعدم اهتماماتها تجاه هذه المفردة المهمة في مسؤوليات الحوزة العلمية، حيث إنّ هناك فراغاً اجتماعياً واسعاً بحاجة إلى العلماء أو المبلّغين الفاعلين، فلا يمكن أن يؤدي طالب العلم رسالته التبليغية في فترة زمنية قصيرة ومحدّدة في زمن مُعيّن، بل هو بحاجة إلى المكث الطويل، والاستمرارية في العمل حتى تتم المواصلة مع الناس، والوقوف على مشاكلهم اليومية والحياتية، وتركيز حالة ابتعادهم عن مواقع الخطورة سواء في السلوك أو الفكر؛ لأنّ تركهم لفترة زمنية طويلة بعد صياغة خطاب فكري أو فقهي مؤثر في سلوكهم، قد يؤدي هذا السلوك إلى ابتعادهم عن هذه التجربة الفكرية التي تعبّثوا بها خلال فترة مكوث المبلّغ القصيرة عندهم، لهذا فلا بدّ من وجود الخطة العملية الشاملة لمواصلة العمل في المنطقة التي يتواجد فيها المبلّغ الديني لتركيز حالة الوعي الديني والفكري والسياسي في ذهنية المجتمع.

لذا يعتبر ولي أمر المسلمين أنّ الهجرة لغرض التبليغ لا تختلف عن الهجرة السياسية والهروب من الظلم في حياة الإنسان، وإن كانت المفردة المفاهيمية للهجرة تختلف في مفرداتها، ولكنها تلتقي بنفس الهدف، وتحقق نفس المفهوم المصداقي للهجرة.

ثمّ إنّ هذه الهجرة التي يطلقها الفكر الخطابي لولي أمر المسلمين لا تقتصر على الحضور في المساجد أو المؤسسات الدينية الشعبية، بل تتعدى إلى المؤسسات الحكومية ودوائر الدولة الإسلاميّة والمصانع والمواقع الأخرى التي يتواجد فيها الناس بكثرة؛ لأنّها بمثابة موقعاً مهماً لأداء مهمة التبليغ الرسالية يقول سماحته في هذا الصدد:

(٩٤) الخامنئي، سيّد عليّ، وظائف الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٦٠، ص ١١.

«ومن الممكن أن تكون إحدى مصاديق الهجرة في الوقت الحاضر هي الهجرة لتبليغ الإسلام ونشره خارج البلاد، أو في المؤسسات الحكومية وفي الدوائر والمصانع وفي الأماكن التي يطلب إليهم الذهاب إليها وتوجد رغبة في وجودهم فيها»^(٩٥).

فالإسلام في إيران يمثل القاعدة الفكرية التي تتحرك من خلال الدولة الإسلامية في العصر الحاضر، وتعتبر المؤسسات الحكومية والدوائر العامة للدولة مواقع مهمة، وتحدياً يواجه الدولة على صعيد وجود الأفراد والمسؤولين بكافة طبقاتهم الاجتماعية وتوجهاتهم الدينية والفكرية، وإن كان الجو العام لهذه المؤسسات يعتقد بالإسلام كقاعدة أساسية في التصور الإسلامي لمفاهيم الدولة، ولكن قد تكون هناك بعض العناصر التي تمتلك توجهات فكرية مخالفة، ولذا يعتبر تواجد علماء الدين والمبلغين الأكفاء في هذه المؤسسات ضرورة حياتية لنشر مفاهيم الإسلام وتبيان عقائده الصحيحة من خلال استغلال هذه المواقع التي تحرسها الدولة الإسلامية. لذا فإن الخطاب الديني لسماحة السيد القائد يحاول أن يدخل في شمولية تتسع لمهام التبليغ، حتى لا يختصر التبليغ في حياة الناس أيام المناسبات الموسمية المعروفة لدى طلبة العلوم الدينية والتي تختصر في شهري محرم ورمضان من كل عام. إن المواقع الاجتماعية بكل سياقاتها تعتبر ظواهر ومواضيع علمية هامة في آلية التبليغ لا بد من التفكير بها جيداً ودراستها موضوعياً حتى تؤدي المهام التبليغية رسالتها بصورتها الواقعية الصحيحة.

الاستمرارية والثبات في مواقع التبليغ:

وقد يقفز في الذهن استفهاماً منطقياً، وهو: أليس طلبة العلوم الدينية يقومون بمهام التبليغ في مواسم معينة من كل عام، والتي يفرغ الناس أوقاتهم في هذه المواسم للإزدحام على المؤسسات الدينية لغرض التعبئة الفكرية لمواجهة التحديات، أليس هذا يسقط المسؤولية عن كاهلهم؟

وللإجابة على هذا السؤال، من الواضح أنّ مهام التبليغ ومسؤولياته لا تقتصر على فترة زمنية محدودة بحدود شهر معين من كل عام، سواء في شهر رمضان، أو في الأيام العشرة الأولى من شهر محرم الحرام، والتي يكثف الناس حضورهم في هذه المواسم، وكأنّ المبلغ يؤدي واجباً مفروضاً عليه، فيحاول أن يتخلص منه بعد

(٩٥) الخامنئي، سيد علي، وظائف الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٦٠، ص ١٣.

نهاية الموسم لينتظر موسم آخر وهكذا، إنّ الخطاب الفكري، والإنتاج المعرفي الذي يصدر على شكل كتاب أو محاضرة علمية، أو خطاب لآلية معينة مؤثرة هذه تعيش مع الناس وفي وعيهم المعرفي كالليل مع النهار، إنّ الفكر في الخطاب المعرفي في العصر الحديث بلغ الذروة والقمة في عطاءاته المعرفية، بحيث لا يمكن أن نقف أمامه من خلال نزوة تبليغية نختصرها في مواسم شهرية معينة، بل لابدّ من الاستمرارية لتحكيم الجدار الفكري، وبلورة المشروع الرسالي الاستمراري ليعطي ثمرة عملية في الصراع، نحن نعيش صراعاً إيديولوجياً وتحدياً فكرياً وعقائدياً واقعياً يحتاج إلى استنفار كامل وإلى أدوات وأساليب متنوعة في مواجهة هذا التحدي، خصوصاً إذا نظرنا إلى الكيان الدولي الذي يتمتع به الإسلام في العصر الحديث بعد الطفرة النوعية في مجالات الصحة والوعي الفكري السياسي الذي حصل في العقود الأخيرة، وإذا ما نظرنا إلى أنّ النظرية والتصور الإسلامي الذي تعنقه الدولة الإسلاميّة وتحدياتها المعاصرة يجعلها بحاجة إلى أضعاف الجهود العلمية الجبّارة في مواجهة التحديات التي تواجهها، وهي تحمل مشروعاً حضارياً وفكرياً تكون له انعكاسات إيجابية في معترك الصراع الدولي والحضاري، وهل هذا يجعلنا أن نكتفي بإطلاق المحاضرات التاريخية أو المفاهيمية البسيطة في أيام المواسم ما يكفي لردم الفجوة الحضارية والفكرية؟! أليس من السذاجة أن نتصور أنّنا نحقق الأهداف الرسالية المهمة بإلقاء محاضرة هنا أو كلمة هناك في موسم أو مناسبة معينة، بأننا حقّقنا تصورنا الحضاري الحقيقي في هذا كله؟! إنّ معترك الصراع ليس كما يحاول أن يتصوره البعض من الذين يعيشون الإنزوائية والانكماش في الخطاب الفكري إنّنا نحتاج إلى استنفار فكري وإلى حضور فعّال على مستوى الإنتاج المعرفي التأسيسي في مواجهة الصراع، وهذا يتم من خلال الوسائل العلمية التبليغية الناجعة في إيصال صوتنا إلى الآخرين. إنّ القطيعة مع المجتمع يؤدي بدوره إلى التبعاد في الأفكار، وفي مستوى الوعي، ويثير الشبهات هنا وتداعيات هناك، وإثارة شبهة فكرية هنا، أو مشكلة عقائدية هناك ممّا يفتح ملفات لسلبيات لم نكن نتوقعها أو نحسب لها الحساب، فضلاً عن أن الفراغ الذي يتركه المبلغ في المنطقة التي يتحرك فيها، لا يمكن أن يبقى فراغاً دوماً، إنّنا نجد أنّ الكثير من المواقع الاجتماعية الحساسة في بلادنا تعيش المحبّة والولاء والالتزام بخط أهل البيت (عليهم السلام) من الناحية العقيدية، لكنّ كثرة تواجد الحركة الوهابية والسلفية والتي استطاعت أن تخلق أكثر من مشكلة فكرية وعقيدية في ذهنيات الناس الساذجة؛ بسبب عدم وجود العلماء والمفكرين الذين

يحلون المشاكل الفكرية لهذه الشبهات. لذا يحاول أن يشير الخطاب الفكري والديني لولي أمر المسلمين إلى أهمية تواجد المبلغين في المواقع الاجتماعية باستمرار، خصوصاً في المناطق التي تعيش الفقر الثقافي، والسذاجة والسطحية في وعي خط ومذهب أهل البيت (عليهم السلام)؛ لأنّ القطيعة تولد انعكاسات سلبية على خط أهل البيت (عليهم السلام)، وتفتح شهية المذاهب الفكرية الأخرى على هذا الفراغ الحاصل من هذه القطيعة، يقول سماحة السيّد القائد:

«فلابدّ من إيجاد حركة في الحوزة العلمية بقم وبالتبع في سائر الحوزات العلمية، وأن يشارك الجميع وأن يصبح هذا الأمر متواصلاً ومستمرّاً، وعلى إدارة الحوزة وأكابرها والشخصيات المتنفذة فيها أن يبادروا إلى القيام بهذا الأمر وليبدؤوا بأنفسهم أولاً. ولو أنّ بعض الأكابر يذهبون إلى مدن أخرى بدلاً من البقاء في قم لكان وجودهم هناك أكثر فائدة وأكثر عطاء وهذا يصدق حتى على أكابر العلماء أيضاً»^(٩٦).

ثمّ يتحدّث سماحة السيّد عن هذا العزوف بمرارة وألم، لعدم ذهاب العلماء إلى الأماكن المحرومة، بل إنّ بعض الأماكن تبقى فارغة لسنوات لا تستطيع أن توفر إماماً لصلاة جمعتها، والحوزة العلمية تمتلك ما شاء الله من الكوادر العلمية التي تستطيع أن تملأ هذا الفراغ؛ فثثار الشائعات وتُخلق أجواء التوتر اللاواعي، وتبرز المشاكل الأخلاقية، وتكثر الفتاوى الشعبية اللامسؤولة! لذا يقول سماحة السيّد متحدثاً بمرارة عن هذا الواقع الغير مسؤول:

«فهناك مناطق تبقى بدون إمام جمعة لمدة سنة أو شهر، هذه الحوزة التي تحتوي على أعداد ضخمة لا تستطيع تأمين أئمة جمعة؟ ما خطبهم؟ لماذا لا يسدّون الفراغ؟ أطلبنا منهم أن ينفروا ليلبغوا في غابات الأمازون؟ المبلغون لا يذهبون، أقول: لماذا لا تذهبون؟ يجيبونني: إنّنا نريد أن ندرس، أيّها الأخوة: قسماً بالله إنّه عمل غير ربّاني، وإنني غير راض على هذا المنوال، أي شيء أردتم أن تقولوه قولوه»^(٩٧).

ثمّ يذهب سماحته في شوطه النقدي النهضوي لإصلاح الواقع التبليغي الخطير، مستنقراً العلماء داعياً إياهم إلى الاكتفاء بمراحل علمية كافية ومدروسة ثمّ التوجه لأداء المهام والمسؤوليات في التبليغ لإيصال الرسالة الدينية إلى الناس الذين ينتظرون علماءهم بشغف وسرور فيقول دام ظلّه:

(٩٦) الخامنئي، سيّد عليّ، وظائف الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٦٠، ص ١٢.

(٩٧) الخامنئي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٢٧.

«فليعرض بعض منكم عن المرجعية الرئاسية، لينصرف بعض منكم عن التدريس وليكتفوا بهذا الحد من العلم والفضل، وليشقوا الطريق لهذه الحوزة حتى يخرج كل واحد منكم منات بل أوفاً أمثالكم، السادة لا يقبلون بذلك الخلل من أين؟ التبليغ وظيفتنا الأولى والحوزة العلمية في قم لا تقوم به، ويبدل الجهد الكبير لإرسال مجموعة من المبلّغين في فصل الصيف أو في مناسبة معينة، وأحياناً يرسلهم السادة بعد طلبي الحثيث وتقديم الدعم والعون»^(٩٨).

إنّ الاندفاع نحو أداء مهام التبليغ لا بدّ أن يكون ذاتياً قائم على أساس المسؤولية لأداء هذه المهمة الخطيرة في حياة المبلّغ، وطالب العلوم الدينية.

إنّ هناك إهمالاً واضحاً في النظام التعليمي الحوزوي لتنظيم القوافل من العلماء والخطباء لأداء هذه المهمة الشاقة والصعبة، لذا فإنّ الخطاب الفكري لولي أمر المسلمين يشير إلى وجود معاناة حقيقية لهذه القضية، فإنّه عندما يريد أن يذهب شخص أو جماعة لأداء هذه المهمة والمسؤولية الرسالية إلا بعد العون والدعم والترغيب، ورغم ذلك فإنّ المعاناة موجودة لتحقيق هذه الرغبة في المهمات التبليغية، إنّ سماحته وبحكم مسؤوليته على رأس الدّولة الإسلاميّة الكبيرة، يشعر بحرقة ومرارة من هذا الوضع المأساوي الذي تعيشه الحوزة، وهي لا تؤدى رسالتها التبليغية بأروع صورها. ثمّ يقول سماحته عن هذا التهاون واللامسؤولية، وفي زيارته لأحد المناطق:

«عندما زرت محافظة (بوشهر) وصلت إلى بلدة كبيرة سألت عن عالم البلدة؟ فقالوا: لا يوجد عالم لبلدتنا، سألتهم عن السبب؟ أجابوا: إنّه لا يأتي إلينا عالم ويستقر بشكل دائم...»^(٩٩).

ثمّ يوجّه سماحته كلامه إلى المعنيين من العلماء وطلبة العلوم الدينية داعياً إيّاهم إلى الذهاب والاستقرار في المناطق المحرومة لتأدية الواجب الديني الذي يحتمّ عليهم الأخذ به في مهماتهم الرسالية:

«لماذا لا تذهبون وتستقرون؟ إنني أسألكم وإنني جاد في سؤالي إيّاكم، إذهبوا واستقروا، ما هو الإشكال في ذلك؟ حتى لا تستطيع الحوزة إرسال مبلّغين»^(١٠٠).

لقد تحدثنا في الفصل السابق عن قضية التخطيط والمنهجية العلمية المدروسة في الحوزة العلمية، ولعلّ مهام التبليغ الإسلامي لا تخرج من هذه القاعدة في عملية

(٩٨) المصدر السابق.

(٩٩) الخامنئي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٢٧.

(١٠٠) المصدر السابق.

الإبداع والتخطيط لنمو المؤسسة التبليغية في الحوزة، فالتخبط واللاأبالية يُشكل منعطفاً خطيراً في تأدية المهام الرسالية في الحوزة. إنّ المشاكل الفكرية والفراغ القيادي العلمائي في المناطق المحرومة يُشكل خطورة تثير هاجس سماحة السيّد القائد، ولذا يدعو في خطابه الإصلاحية لملئ هذا الفراغ الخطير الذي لا تعتني به الحوزة، وهذا يمثل تحدياً واقعياً تعيشه الدولة الإسلاميّة، وهي تريد أن تؤدي رسالتها في حياة المجتمع.

ولعلّ هذه المشكلة التي تعيشها الدولة الإسلاميّة والحوزة العلمية في قم لا تنحصر في إيران فحسب، بل المشكلة تتسع الى المراكز العلمية الحوزوية في بلدان إسلاميّة أخرى لها اهتماماتها الحوزوية والتوجه الديني بين الناس، إذ هناك اهتماماً تبليغياً ينصب فقط في المواسم والمناسبات الدينية بكثافة وتُهمَل الناس في بقية أيام السنة والشهور، ولهذا فالحوزة العلمية مسؤولة عن هذا التداعي وفي مقدمتهم علماء الدين البارزين والمرجعيات الدينية التي تتصدى لشؤون الحوزات العلمية.

التخطيط والعلاقة بين المبلّغ والمُخاطب:

وإذا أصبحت المهام التبليغية تنطلق من خلال المؤسسة التبليغية، ولها منهجية جديدة في العمل، فإنّ هذه المؤسسة التحديثية تتحرك لسوق عناصرها نحو البرنامج المخطط لهم، وهذا ما يقلل العشوائية والتخبط في إدارة هذه المؤسسة. وقد اعتنى الخطاب الفكري لولي أمر المسلمين بهذه المفردة الرسالية من خلال نقده الصريح والواضح للواقع الحوزوي والتبليغي. بيد أنّه يضع منهاجاً جديداً تستطيع أن تركز عليه المؤسسة التبليغية، وهذا ما يتّجه نحو تحديد الخطوط اللازمة وتشكيل فروعها الضرورية، إذ أضحت التبليغ ليس خاصاً في موسم معيّن، فإنّه شامل لجميع الأبعاد الزمانية، ولا بدّ من صدور المنشورات والمطبوعات كالكتاب والمجلة والجريدة، أو استخدام شبكات المعلومات العالمية (الأنترنت)، أو تأسيس محطة أو قناة فضائية تمارس دور التبليغ الرسالي الهادف، أو العمل على إحداث مؤسسات رياضية كدور العرض أو فنية لأداء هذه المسؤولية، فالدولة الإسلاميّة واسعة في جميع أنشطتها، ولها مواقعها الاجتماعية المهمة والحساسة، ولها مؤسساتها الواسعة فنياً وثقافياً يمارس فيها المجتمع حياته الثقافية، فهي بحاجة إلى أدوات مختلفة ومتنوعة كي تؤدي المؤسسة التبليغية رسالتها بأحسن وجه، يقول ولي أمر المسلمين بهذا الصدد:

«على الحوزة الإلتفات إلى أمر التبليغ بشكل جدّي، أي أن يجري له برمجة وتخطيط. ففي الحوزة نخيرة تبليغية عظيمة من الروحانيين الشباب والمستعدين للتبليغ والخطابة»^(١٠١).

إنّ تفجير الطاقات الخطابية، وتوفير الأجواء والأرضية المناسبة لتربية الكادر العلمي المنهجي في المؤسسة التبليغية، يمكن معرفتها من خلال التخطيط والبرمجة العلمية، والتخطيط لا يقصد منه في النظام الإداري الذي يدير المؤسسة التبليغية فحسب، بل يتعدّى ذلك ليشمل المهام الأخرى التي فيها وفرة كافية من المساحة الرسالية في أداء المسؤولية، فالانتشار في المدن والمحافظات، والقرى والأرياف مهمة بحاجة إلى تخطيط وبرنامج علمي مركز، فإنّ هناك الكثير من أبناء الشعب ينتمون إلى طوائف وقوميات، ومذاهب تختلف عن بعضها البعض، فلا بدّ من إيجاد الرابطة اللغوية والعاطفية، واستعمال الخطاب الديني الذي يراعي أوليات هذه المواقع التبليغية، وهذا لا يتم إلا من خلال البرمجة والتخطيط والتنظيم وتقديم الأولويات، وهذا ما سترك أثره في حياة الدولة والمجتمع المدني الذي نريده.

يقول ولي أمر المسلمين:

«بالطبع أنّ الطلاب يمارسون التبليغ وبنادفاع ذاتي وبشكل دائم سواء كان ذلك بدعوة أو بلا دعوة، وسواء كانت المواضيع المطروحة جيدة ومفيدة أو قليلة الفائدة، على أي حال فإنّ هذه الطريقة لا تؤدي أية نتائج مدروسة لأنها تفتقد إلى التخطيط، فلو كان - لا سامح الله - طلبة يبلغون في مكان ما بأمور لا فائدة فيها، فإنّه لا يوجد حينئذ من يقف أمامهم ليتلافى ما ألحقوه من خسارة لأنه لا يوجد تخطيط مسبق»^(١٠٢).

وهنا يشير سماحة السيّد القائد إلى نكتة مهمة وهي مستوى ودرجة المادة العلمية التي يلقيها المبلّغ على المُخاطب، أو الأسلوب الذي يتبعه في الخطابة، ومدى تأثيره على السامع، لذا تأتي أهمية التخطيط والبرمجة العلمية ودورها في تنظيم العلاقة بين المبلّغ والمؤسسة الدينية، والتي لا بدّ لها من مراقبة المبلّغ الديني، ومدى فائدة وأهمية ما يطرحه من بحوث علمية أو مادة دينية تتعلق بجانب الأخلاق والعقيدة، وللأسف أنّ هناك العديد من خطباء المنبر الحسيني الذين يحاولون استغلال عواطف الجمهور، فيطرحون بعض المفاهيم والرؤى التي فيها إثارة وحساسية، فتنقل الجدل الفكري والتاريخي إلى أبناء المذهب الواحد، وهذا ما يخلق مشاكل اجتماعية لا تحمد

(١٠١) الخامنّي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٥١.

(١٠٢) الخامنّي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٥١ - ٥٢.

عواقبها، وهو نابع من العمل الذاتي الذي يمارسه الخطيب أو المبلغ، وعدم مراقبة المؤسسة الدينية لما يطرح من مفاهيم ورؤى وأفكار حول الدين والمذهب، مما يخلق مشاكل كبيرة في حياة الناس.

وكذلك من المحتويات والملفات الفكرية التي يُشير إليها الفكر الإصلاحى لسماحة السيّد القائد، هو قراءة ودراسة الظروف الواقعية التي يعيشها الفرد المخاطب، وما هي الأفكار التي ينبغي أن نخاطبه بها؟ والتي ينبغي لها أن تنسجم مع طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها.

فمرة يكون الطرح العلمي والتبليغي يتناول التعبئة العسكرية مثلاً لظروف حربية تعيشها الدولة الإسلامية، أو الظروف السياسية التي تقتضيها الحكومة الإسلامية في مرحلة الصراع السياسي مع الدول التي تحاول فرض ظروف سياسية واقتصادية ضاغطة لإضعاف مشروع الدولة الإسلامية السياسي، فلا بد من التعبئة والتهيئة النفسية لغرض المراقبة والاستعداد إذا احتدم الصراع المسلح في ظروف ما، وأخرى هناك بعض الظروف السياسية التي يعيشها المسلمون في بلدان إسلامية أخرى تحتاج إلى توضيح من الخطيب البارع لغرض التوعية وبتّ الروح المعنوية والثقافية في نفوس الناس، وكذلك هناك بعض الظروف الثقافية والأخلاقية، التي تتمثل بالغزو الثقافي والإعلامي بحاجة إلى تسليط الضوء عليه أو قضايا أخرى.

لذا يشير الفكر الإصلاحى لسماحة السيّد القائد إلى إيجاد الآلية التي توجّه الخطيب أو المبلغ لدراسة الظروف الذي يعيشها المجتمع الإسلامي حتى يؤدي ثمره في هذا الاتجاه يقول دام ظلّه:

«يجب على الحوزة أن تبحث أين يجب أن يجري التبليغ، وما هي الوسائل؟ وما هو المحتوى والمضمون؟ وما هو الهدف المرسوم؟ وماذا نريد أن نصنع بالمخاطب؟ فأحياناً يجري التبليغ من أجل تعبئة الناس للذهاب إلى جبهات الحرب لمدة شهر أو شهرين أو ستة أشهر وهذا هدف، وقد يكون الهدف من التبليغ بناء إنسان مؤمن يعيش عمره مؤمناً متديناً، وقد تحدث أحياناً قضية من القضايا المؤقتة وتحتاج إلى تبليغ عندها يجب التخطيط للتبليغ بما يناسب هذه القضية، يجب أن تكون في الحوزات أجهزة خاصة للتخطيط والبرمجة تتولى العمل على إعداد الأشخاص وتهيئة الأساليب الحديثة في التبليغ ووضعها تحت تصرف هؤلاء المبلغين»^(١٠٣).

إنّ الخطيب الناجح أو المبلغ البارع والنموذجي، هو الذي يستطيع أن يقرأ الواقع الذي يعيشه الناس، ويعي ما يدور في المجتمع الذي يريد أن يتحرك فيه، وعندما

(١٠٣) الخامنئي، سيّد عليّ، تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، ص ٥٢.

يريد ان يطرح الأفكار والرؤى السياسية التي تكون هي من اهتمامات الناس وقضاياهم، فإنه سيكون موفقاً وبارعاً في أسلوبه وأدائه وتأثيره. أما الذي يريد أن يعيش على المثاليات في خطابه ويترك ما يغور من مشاكل ورؤى في الواقع الاجتماعي سواء على مستوى الأخلاق أو الاجتماع أو السياسة أو الاقتصاد، فإنه سيفشل في التأثير ويتحول كلامه إلى مجرد خطابات مثالية لا قيمة معرفية أو تأثيرية لها على سامعيه، بل مجرد كلمات تخرج دون معنى ولا تحقق ثمرة في حياة الناس. ولهذا يحتاج إلى معرفة واقع الناس ويحسُّ معاناتهم وألامهم حتى يستطيع أن يُغدي من فكره وثقافته وعلمه الساحة الإسلامية بما تحتاج إلى فكر واعي وملتزم.

الشمولية في الخطاب التبليغي وأسلوبه:

لا يقتصر الخطاب الفكري والمنهجي لسماحة السيّد القائد في النقد للوضع التبليغي الذي تعيشه المؤسسة التبليغية داخل البلاد فحسب، بل يحاول أن يتعدى إلى الأفق الأوسع بحيث لا يرى أن الصورة ستكون ناجحة وموفقة فقط عند الحدود الجغرافية للبلد، بل لابدّ أن تمتد إلى مساحات واسعة في المحيط الجغرافي الذي يتحرك فيه المبلّغ، أو يكون من ضمن عمل المؤسسة التبليغية. فإنّ هناك الكثير من المسلمين الذين يدينون بالولاء لموقع ولاية الفقيه القيادي، ويحترمون القيادة الإسلامية لمواقفها الرسالية الواعية تجاه قضايا المسلمين المصيرية، في فلسطين والعراق وأفغانستان ولبنان والبوسنة وكشمير وغيرها من البلاد الإسلامية التي تعيش حالة التوتر السياسي، لذا فإنّ الخطاب التبليغي والإصلاحي الهادف لابدّ أن يصل بوعي إلى هذه المناطق المتوترة والحساسة، أو حتى المناطق التي تعيش الهدوء السياسي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، هي بحاجة إلى توجيه الخطاب الإسلامي إلى هذه المواقع لإشاعة روح الوعي بين الناس وإيقافهم على مصدر الحقيقة. وهذا ما يحتاج إلى مؤسسة ترعى وتربّي المبلّغين الرساليين الذين يتقنون فن اللغة والخطابة لهذه البلدان، ويحسنون التعامل الرسالي معهم، لذا فإنّ سماحته يشكو من قلة الكادر التبليغي الذي ينبغي أن يتوجه إلى هذه الأماكن لإيصال الفكر الإسلامي الواعي المرکز لها، يقول سماحته:

«نحن نعاني اليوم من قلة المبلغين على مستوى العالم. فلدينا مع الأسف القليل من الأشخاص الذين من الممكن إرسالهم للتبليغ خارج البلاد. كل هذا الإعلام المضاد يوجّه اليوم ضدنا على صعيد الإسلام وعلى صعيد عالم التشيع وعلى صعيد مباني ومناهج الثورة»^(١٠٤).

ثمّ يعتبر سماحته أننا غير قادرين على إرسال عدد من المبلغين الذين يمتلكون الصفات والخصوصيات الضرورية لأداء المهام التبليغية في البلاد الإسلامية أو الأجنبية الأخرى، ويرى سماحته أننا عندما نوقر عدداً كافياً من أصحاب الكفاءات التبليغية، فإننا سنحقق نجاحات كبيرة في الاتجاه الصحيح لنشر الإسلام، ومن الطبيعي لا تتوقّر الظروف المساعدة على تكوين المؤسسة التي تهتم بهذا الأمر وتربّي الكادر التبليغي الذي يتقن اللغة التي ينبغي أن يتحرك فيها المبلغ، أو عنده صورة واضحة عن المجتمع الذي ينبغي أن يعيش فيه، يقول دام ظلّه:

«... ولكن لا يوجد لدينا من نبعث به إليهم إننا نعاني اليوم من مشكلة شحة المبلغين المؤهلين لإرسالهم إلى الخارج إلى بعض الدول الأجنبية، إذا تمكنا من إرسال عشرة علماء فضلاء ومبلغين من أهل الخبرة إلى بعض الدول الأجنبية بحيث يستقرون هناك دائماً، فسوف يكون لذلك آثار إيجابية كثيرة ولكننا لا نملك ولا واحداً يتمتع بهذه المواصفات»^(١٠٥).

إننا عندما نلاحظ المبشرين المسيحيين الذين يتحركون في مناطق كبيرة من العالم فنصاب بالحيرة والذهول والغبطة لما يمتلكون من الهمة العالية والصبر والإيمان والتحمّل في سبيل تحقيق ما يصبون إليه في نشر عقيدتهم، وقد أشار سماحة السيّد القائد في خطابه التوجيهي النقدي أثناء سياق الحديث عن رسالة المبلغين المسلمين، وما هو المطلوب منهم لتوجيه الناس يقول:

«لاحظوا إنّ رجال الدين المسيحيين ذهبوا قبل قرنين أو ثلاثة - وعلى الأقل مئة سنة - إلى أقصى نقاط أفريقيا وأمريكا، في اعماق الغابات، وفي أماكن لا يقدر حتى الأتاس العاديين والتجار الوصول إليها، وذلك لغرض التبشير بالمسيحية. إنّ الإنسان ليعجب أحياناً من ذهابهم حتى إلى الأماكن التي يستبعد فيها جداً احتمال أن يعتنق الناس فيها المسيحية كإيران مثلاً... كانوا يتغربون عن أوطانهم وبيوتهم وأهليهم ويأتون بالوسائل النقلية لذلك الزمان إلى إيران ويمكنون فيها سنوات عديدة لأجل نشر المسيحية»^(١٠٦).

(١٠٤) الخامنئي، سيّد عليّ، رسالة الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣، ص ١١.

(١٠٥) المصدر السابق، ص ١١ - ١٢.

(١٠٦) الخامنئي، سيّد عليّ، رسالة الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣، ص ١٢.

ثمَّ يوجّه سماحته نقده إلى الذين يمتلكون كفاءات علمية وعدم توجيههم في أداء مسؤولياتهم خارج البلاد، خصوصاً في الوقت الراهن وقد تطورت وسائل النقل والاتصالات ممّا تقربّ المسافة بين البلدان، داعياً إلى تشكيل دورات علمية لتربية الكادر التبليغي الواعي والقادر على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الحالية التي يحتاجها الخطاب الإسلامي في الوقت الراهن، والتقدّم الذي أحرزته الدّولة الإسلاميّة في العصر الحديث فيقول:

«... أنتم الآن تستقلون الطائرات وتذهبون إلى أي نقطة في العالم في ظرف ثلاثة أو أربع ساعات ومع إمكانات واسعة كالهاتف وغيره، ومع ذلك هناك شحّة في المبلّغين، نحن الآن نلتمس من العلماء البارزين والشخصيات الكفوءة أن يذهبوا للتبليغ في الخارج لمدة، في حين أنّه ينبغي أن نخصّص لهذا العمل أفراد ذوّوا قابليات واستعداد، والأفراد الذين ينبغي أن يكونوا داخليين في دورات على هذا العمل وعارفين بالوضع النفسي للبلدان الأجنبية، عارفين بالشعوب ولغاتها، بحيث يتمكنون من التحدث إليهم والتفاهم معهم، ولكن لا يوجد لدينا - مع الأسف - أفراد كهؤلاء»^(١٠٧).

وفي هذه النقطة ركّز سماحته على ملاحظته المنهجية، ونقطة الضعف الموجودة، والتي ينبغي من خلالها بناء المؤسسات الفاعلة في سبيل توفير الكوادر التبليغية لأداء مهامها خارج البلاد.

إنّ التبليغ في خارج البلاد ولقاء المجتمعات الإسلاميّة أو غير الإسلاميّة التي تتمتع بثقافات متنوعة ولها لغات مختلفة والتي تمتلك من العادات والتقاليد الخاصة بها. لا يمكن للمبلّغين هناك والذين يمتلكون لحناً جميلاً أو صوتاً قوياً فحسب ولا يتمتّعون بثقافة إسلامية عميقة في كل أبعادها بإمكانهم النهوض في الواقع الإسلامي في تلك البلدان. إنّ المشكلة الفكرية والاجتماعية والتخلف السياسي الذي أصاب المسلمين له بُعداً عميقاً جداً لا يمكن أن نزيله بالحن المبدع والصوت الجميل، فلا بدّ من تظافر الجهود العلمية من خلال المؤسسة التي تأخذ على عاتقها المسؤولية الواعية، وأن تتمتع بإخلاص وتوضحية في سبيل دينها وإسلامها، وتقوم بالنهوض من خلال تشكيل الدورات العلمية، واختيار العناصر الكفوءة لأداء المهام التبليغية، ووضع الخطط اللازمة للخروج من هذا النفق الذي يشير إليه كلام السيّد القائد، إنّ الحوزة العلمية هي المؤسسة الدينية الكبيرة التي ينبغي عليها القيام بتشكيل المؤسسة التبليغية الخاصة للعمل التبليغي، أو حتى الدّولة الإسلاميّة وكفاءاتها العلمية كذلك من

(١٠٧) الخامنّي، سيّد عليّ، رسالة الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣، ص ١٢.

خلال التنسيق مع العناصر المخلصة في الحوزة لتشكيل الدورات العلمية للطلبة المبلغين لملأ هذا الفراغ الحاصل في العمل التبليغي، يقول سماحة السيّد القائد:

«... مَنْ الذي يجب أن يملأ هذا الفراغ؟ هل من الصحيح أن ننتظر أن تتولى كلية تُدرّس المعارف الإسلاميّة بمستوى أدنى من الحوزات العلمية مهمة تربية المبلغين؟ إن محل تربية وتخرج المبلغين هو الحوزة العلمية في قم، والحوزات الأخرى، أين يمكن أن تؤدي هذه المهمة في غير حوزة قم، والحوزات العلمية الأخرى في المرتبة التالية؟»^(١٠٨).

وهذه من التحديات الكبيرة التي تواجهها الحوزة العلمية وكذلك الدولة الإسلاميّة التي يهملها أمر المسلمين، وما يدور من مشاكل في حياتهم على الصعيد الفكري والعقدي الذي يحتاج إلى تمكين العناصر العلمية الكفوءة من القيام بمهام الرسالة العلمية الحوزوية، ونشر الوعي السياسي في العالم.

دور الأخلاق وتهذيب النفس للمبلغ:

ثمّ بعد أن يقف البحث عند المنهج النقدي والإصلاح العلمي في فكر سماحة السيّد القائد عند مسائل متنوعة، فإنّه لا يغفل هذا النقد والإصلاح في المؤسسة التبليغية والإرشادية في الحوزة العلمية، أو المؤسسة الفكرية الإعلامية للدولة الإسلاميّة، فإنّه ينظر إلى الأخلاق وتهذيب النفس نظرة مهمة في العمل التبليغي الرسالي للأفراد والجماعات الذين ينتمون إلى المؤسسة الدينية والذين يديرون العمل التبليغي بين عموم الأمة.

إنّ طالب العلم أو عالم الدّين أو المثقف المسلم العامل في سبيل العقيدة والقيم، عندما يتصرف بصورة سلبية في بعض القضايا والمسائل الاجتماعية والأخلاقية، فمن الطبيعي سينعكس هذا التصرف على الدّين و العقيدة ، فإنّ المجتمع ينظر إلى عالم الدّين نظرة احترام وتقدير باعتباره يحمل هموم العقيدة وحققتها في تصرفه وسلوكه. فإذا خالف سلوكه حقيقة العقيدة أو كان عمله يخالف أحكام الدّين فإنّه سيتترك أثراً سلبياً في سلوك الناس وتصرفاتهم، فيقول سماحة السيّد القائد متسائلاً:

(١٠٨) الخامنئي، سيّد عليّ، رسالة الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣، ص ١٢-١٣.

«فمن هم الذين يجب أن يقوموا بهذا التبليغ الصحيح؟ إن هذا التبليغ يقوم به أناس هم أقوياء وصامدون، أي هؤلاء الشباب والعلماء الذين يدرسون المعارف الدينية ويتعلمونها ويبينونها للناس فيجب أن يكون هؤلاء - من الناحية الأخلاقية - أقوياء جداً وصامدون ولا يمكن التأثير عليهم»^(١٠٩).

فالمؤسسة الدينية الحوزوية فيها من الكفاءات التي تتمتع بأخلاق عالية ستؤدي دوراً مهماً في العمل التبليغي، ولكن يحتاج إلى اكتشاف هذه الطاقات الرائعة في الأوساط العلمية من خلال الكشف الميداني المتواصل، وهؤلاء متواجدون بكثرة ولكنهم لعدم رغبتهم في إبراز شخصياتهم الأخلاقية والعلمية فإنهم ضائعون في أجواء الحوزة ولهذا تحتاج المؤسسة الدينية المختصة بالعمل التبليغي إلى العمل المتواصل لاكتشاف هذه الطاقات وبهذا الصدد يقول سماحة السيّد القائد:

«إنني أود التأكيد على مسألة التهذيب لأنّ حوزتنا مليئة بالشباب الطاهرين المخلصين... فهناك الآلاف من الشباب الصالحين الذين أعرضوا عن زخارف الدنيا...»^(١١٠).

ثم إن سماحة السيّد القائد يرى أنّ العلم والأخلاق سيّان لا يمكن الفصل بينهما، فلا يمكن أن نفصل الجانب العلمي عن الجانب الأخلاقي، فعندما يكون الطالب الحوزوي مملوءاً علماً أو مستوعباً مدارج الكمال العلمي لكنّه لا يساهم في إدارة المهام التبليغية فهناك نقص في جانبه الأخلاقي والتربوي في نواحي متعددة، فهو إمّا متكبر أو متهاون أو لا يرى أنّه مسؤول عن هذا العمل أو يرى في نفسه أنّه أكبر من هذا كله، وكل هذه الصفات لها أبعاد أخلاقية سلبية في حياة هذا الإنسان، ولهذا لا بدّ من تربية هذا الإنسان على الأخلاق أوّلاً، فالجانب العلمي لوحده لا يكفي للتصدي في نشر العلم وتسلم الموقع القيادي في حياة الجماعة المؤمنة.

وبهذا الخصوص يقول سماحة السيّد القائد:

«فعندما نرى أنّ هناك علماً موجوداً في الحوزات العلمية إلا أنّ هذا التحرك والنشاط العلمي لا يساهم - كما ينبغي - في ملء الفراغات التي يعاني منها النظام الإسلامي وعند ذلك يجب أن نهتمّ بمسألة التهذيب والأخلاق لماذا؟ لأنه إذا سادت الأخلاق وتهذيب النفس في الحوزة العلمية وأوجد الصفاء الروحي، عندها لا بدّ لكل كلمة تُقرأ أن تكون في منفعة الناس»^(١١١).

(١٠٩) الخامنئي، سيّد عليّ، وظائف الحوزات العلمية، ص ١٦، مصدر سابق.

(١١٠) المصدر السابق.

(١١١) الخامنئي، سيّد عليّ، وظائف الحوزات العلمية، ص ١٥.

إنّ الأخلاق في حياة الجماعة المبلّغة تُشكّل نقطة عطف تؤثر في حياتهم، لقد ورد الحديث عن الإمام الصادق (عليه السلام): «كونوا لنا دُعاة بغير أسنتكم»، أي بما تحملونه من الخلق والأدب والسلوك الرفيع في حياتكم حتى عندما يراكم الناس يحذون حذوكم، ويتعلمون منكم الورع والخلق الإسلامي الرفيع. أمّا النكته القابلة للتأمل في الفكر المنهجي والديني لسماحة السيّد القائد هو تأكيده على الاستعداد لسماع قول الحق مهما بلغ الإنسان من درجات علمية أو فضل في المراتب العلمية للحوزة، فإذا تَغَلَّبَت على الإنسان الأهواء النفسية فإنّ ضرره سيكون فاحشاً، وإنّ من مصاديق العلم قبول الحقّ، ومناقشة مظاهر الباطل، ولكن عندما يصل العالم الديني إلى مستوى عدم قبول قول الحقّ وأصرّ على الباطل فإنّ هذا العالم سيكون عاملاً معيقاً نحو التربية في الفكر والأخلاق ويكون سلبياً بالتأثير في حياة الأمة. يقول ولي أمر المسلمين:

«أيّها السادة لو أنّ أحداً أصبح عالماً مجتهداً بلغ المراحل العلمية العليا ولكنه ليس على استعداد بقبول الحقّ وتغلبت عليه الأهواء النفسية وأخفت رغباته الشخصية عن الواضحات، فلا نفع في وجوده للعالم الإسلامي أبداً بل هو مُضِرٌّ ويكون أشدّ ضرراً من الجاهل أحياناً»^(١١٢).

إنّنا نجد الكثير من الذين يلتزمون بأرائهم ومواقفهم حتى لو كانت على باطل، ودون مستوى العلم والمعرفة، فهم يرجّحون المصلحة الشخصية على مصلحة العقيدة والرسالة، ويرجحون المصلحة الذاتية على مصلحة المذهب أو النظام الإسلامي الذي يصب في مصلحة المسلمين عامة.

لذا يعتبر السلوك التربوي، والمنهج الأخلاقي مهماً، ومن المعالم الأساسية في حركة الفكر الإسلامي على مستوى القدوة الصالحة في حياة الأمة، لما يتركه هذا السلوك من أبعاد مؤثرة في حياة الجماعة المؤمنة.

إنّ الدّولة الإسلاميّة في الوقت الراهن بحاجة إلى العناصر المبلّغة المخلصة في عقيدتها، والتي تبحث عن تقديم الخدمة للناس، وليس بحاجة إلى العناصر التي تبحث عن الموقع السياسي ولا تستطيع أن تقدّم جهودها في سبيل الناس وكذلك العمل على حلّ مشاكلهم الحياتية، وهذا يعتبر تحدياً عملياً في حياة الدّولة الإسلاميّة فلا بدّ من إظهار الكفاءات التبليغية الناجحة من أجل دفع التجربة الإسلاميّة إلى الأمام لتثمر في جهودها.

(١١٢) الخامنّي، سيّد عليّ، وظائف الحوزات العلمية، ص ١٥.

خلاصة البحث

لقد ركّز البحث في هذه المرحلة منه على عدّة مرتكزات مهمّة يمكن إيجازها في النقاط التالية:

١ - لقد ركّز القرآن الكريم على أهمية التبليغ في حياة الجماعة المؤمنة من خلال قوله تعالى: (لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ) ثم دعا المتفقهين في الدين الى إنفاق هذا الفقه في حياة الناس، وأن لا يختصر هذا الفقه في قضايا الأحكام التشريعية بل يشمل جميع المعارف الدينية، لقوله تعالى: (وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ) والإنذار للقوم لا يختصر على التفقه في المسائل الشرعية فحسب.

٢ - أثار الخطاب المنهجي والنقدي لسماحة السيّد إلى أنّ البعض من المبلّغين لا يهاجرون في سبيل إبلاغ الدين إلى الناس، معتبراً أنّ الهجرة من مصاديقها هو العمل التبليغي في حياة الدّعاة إلى الله تعالى من العلماء والفضلاء في الحوزة، ولا بدّ من إيجاد أو تكوين المؤسسات الدينية التبليغية لتخريج الخطباء المبلّغين وإرسالهم الى المناطق المحرومة في البلاد.

٣ - ولم يكتفِ الخطاب عند هذه النقطة المنهجية فحسب، بل ذهب إلى وضع برنامج طويل الأمد بالنسبة للمبلّغ، ولا يختصر في الذهاب إلى المناطق المحرومة بالنسبة لمواسم التبليغ المعروفة في شهر رمضان ومحرم من كلّ عام، فيختصر عمل المبلّغ وقتياً في هذه المدّة، فلا بدّ للعالم الديني من الثبات والاستمرارية في أماكن التبليغ حتى لا يترك فراغاً فكرياً وعاطفياً في حياة الناس.

٤ - ثمّ تحدّث البحث عن التخطيط والبرمجة العلمية والعملية، سواء كان على مستوى اختيار الأشخاص لغرض التبليغ ومؤهلاتهم العلمية الدقيقة وما يطرحونه من أفكار، أو الواقع الاجتماعي السياسي الذي يعيشه الناس والذي يحتاج إلى دراسة مستفيضة من قبل المؤسسة الدينية التي تدير العمل التبليغي، بحيث تكون لديها حصيلة علمية وميدانية عن هذه المنطقة التي تُرسل إليها المبلّغ، ونوعيته وقدرته على التفاعل معها فكرياً ونفسياً، وهذا ما تقوم به المؤسسة الدينية التي تسير على خطة منهجية.

٥ - ثم تحدّثت النقطة الخامسة من البحث عن الشمولية في تنظيم العمل التبليغي بحيث لا يختصر في داخل الوطن، بل لابدّ أن يشمل خطابه واهتمامه كذلك المناطق والبلاد التي فيها العديد من المسلمين المخلصين في عقيدتهم، أو الذين يتأثرون بالخطاب الإعلامي للعدو، ممّا يجعلهم منقطعين تماماً عن عقيدتهم، وقد يكون الخطاب التبليغي يخصّ مجتمعات أخرى لها عادات ولغات وتقاليد لا تتفق مع تقاليدنا وعاداتنا، ولهذا نحن بحاجة إلى تربية الأشخاص الذين يقرأون تقاليد هؤلاء، ويعرفون كيف يتعرّفون عليهم ويؤثرون بهم.

وهذا يتمّ من خلال الخطاب الشمولي والاستيعابي للمؤسسة الدينية التي يدعمها النظام الإسلامي في الوقت الحاضر.

٦ - لقد جاء الخطاب الفكري لسماحة السيّد ليؤكّد على مسألة دور الأخلاق وتهذيب النفس لدى المبلّغ الرسالي ومدى تأثير هذه الأخلاق على حياة الجماعة المؤمنة. فإنّ المبلّغ عندما يتحرّك فإنّه لا يمثل نفسه، بل يُمثّل الفكرة والعقيدة التي يتحرّك من أجل إبلاغها، ولهذا لابدّ أن يتحلّى بروح وتربية هذه العقيدة ومنهجها في الحياة.

الدولة الإسلامية والخطاب الثقافي النهضوي

العقيدة والثقافة

- ^ العقيدة المنبع الأساس للثقافة.
- ^ التأثيرات الثقافية في حياة الأمة.
- ^ المسؤولية تجاه المجموع الاجتماعي.
- التبادل الثقافي والغزو الثقافي
- ^ دور التبادل الثقافي في حياة الأمة.
- ^ الغزو الثقافي والحرب على المباديء.
- ^ السجل الثقافي مع الغرب.
- ^ الهجوم الثقافي والفساد الاجتماعي.
- ^ الحرية الثقافية والدولة الإسلامية .
- الثورة الإسلامية والثورة الثقافية
- ^ إحياء الثقافة الإسلامية وبدايات الثورة.
- ^ حرب الخطوط الخلفية على الدولة الإسلامية.
- ^ إبعاد وقتل الطاقات الثورية.
- ^ تسليم المخلصين المسؤوليات في الدولة.
- الحكومة الإسلامية وآلية الخطاب الثقافي
- ^ الحكومة الإسلامية بين الشدة والمرونة.
- ^ الدولة الإسلامية والعقول المهاجرة.
- ^ دولة القانون والانضباط الاجتماعي.

التمهيد

يعتقد المسؤولون السياسيون والمؤسسات الدينية ودوائر التوجيه الفكري في الدولة الإسلامية، أنّ القضية الثقافية في المجتمع المدني الإسلامي الحديث ذات أبعاد حساسة وخطيرة، وهي بحاجة إلى أهمية بالغة من حيث أصولها ومنابعها والأساليب العلمية والعملية لغرض إنجازها أو الحذر منها، ومحاولة الوقوف ضدها في حالة الإحساس بالخطر الذي يهدّد كيان الأمة وعقيدتها.

لذا فإنّ ولي أمر المسلمين وفي المناسبات التي تُستغل للقضايا الفكرية من خلال المؤتمرات الفكرية، أو الحضور الفاعل للمسؤولين في الدولة مع سماحته، يحاول أن يعطي أبعاداً فكرية ومعالمًا أساسية لإظهار الثقافة الإسلامية التي تحتاجها الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي، وما ينبغي القيام به لمواجهة الهجمة الثقافية وهذا التحدي العملي المفروض.

العقيدة والثقافة

العقيدة المنبع الأساس للثقافة:

تتمظهر في السلوكيات الاجتماعية جملة من العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية، والتي يُعبّر عنها المجتمع أو من خلالها عن الدين والعقيدة في المرتبة الأولى، أو عادات اجتماعية متجدّرة في تاريخ هذا المجتمع، وضاربة في أطناب وعمق جذوره، وهذا ما يُعبّر عنه بثقافة هذا المجتمع، وهي التي تحكم الأسس والمنطلقات التي يتحرك من خلالها ليعبّر عن عقيدته، وغير متصور أن نرى هناك بعض العادات والتقاليد الاجتماعية ولم نرجعها إلى دين وعقيدة هذا المجتمع، أو تقاليد لها جذور وطنية ضاربة في تاريخه. فهذا يدلّل بصورة اجتماعية عن الاعتقاد والإيمان الراسخ لهذه التقاليد في حياة هذا المجتمع والأمة، وقد تكون بعض السلوكيات الاجتماعية التاريخية التي يتفاعل معها مجتمعاً أو أمة ما تفوق حتى القيم والتقاليد الإسلامية أو العقيدية، لكنّها تمثل خطورة جدّية، تهدّد القيم العقيدية، بل هي عادات اجتماعية مأخوذة من القادة الوطنيين الذين يجسدون البعد الثقافي كالأبطال من القادة العسكريين أو الأدباء أو الذين لهم شخصيات قومية وتاريخية تركت بصمات ثقافية على هذا البلد، لذا تقام الاحتفالات والمناسبات لإحياء مناسبة هؤلاء الأبطال التاريخيين. وقد تكون بعض العادات الاجتماعية لتعمقها في حياة المجتمع لا يمكن التخلّص منها، حتى لو اعترضت بعض عناصر العقيدة الدينية، ولا يمكن للحالة الفكرية الدينية أن تتخلص منها لانتشارها في حياة المجتمع، فتصبح هذه الحالة سائدة في الحياة، ولكن تحاول العقيدة إجراء التغيير فيها أو محاولة تربية المجتمع للتخلّص منها، وهذا ما تفعله العقيدة أو مدى تأثيراتها في حياة المجتمع، لذا يحاول المفكرون والقياديون المسلمون أن يذهبوا بالمجتمع إلى التمسك بمنبع الثقافة التي تحرك الحياة الاجتماعية. والعقيدة هي التي تمثّل المنبع الأساس والأوّل في هذه العملية في حياة الأمة والمجتمع، يقول سماحة السيّد القائد في هذه المسألة:

«... إنَّ عقائد وسلوك الفرد أو المجتمع تمثل القسم الأعظم من الثقافة. وإنَّ السلوك الاجتماعي الذي يشكل جزءاً من الثقافة العامة والوطنية ينبع من هذه العقائد. وفي الحقيقة فإنَّ العقائد والأخلاقيات هي التي تعمل على إيجاد سلوكيات الإنسان وتبلورها.

إنَّ الأخلاقيات الاجتماعية تعمل على انبثاق وإيجاد السلوكيات الاجتماعية وكذلك الأخلاقيات الفردية، ولهذا فإنَّ المقولة الثقافية تشتمل على السلوكيات أيضاً في أحيان كثيرة، غير أنَّ أساس الثقافة وأصلها عبارة عن العقيدة وانطباق كلِّ إنسان عن الواقعيات وحقائق العالم والوجود وكذلك الأخلاق الفردية والأخلاق الاجتماعية»^(١١٣).

ثمَّ يُشير الفكر الخطابي لسماحة السيّد القائد إلى مدى تأثير العقيدة والأخلاق على حركة الإنسان السياسية عموماً، فإنَّ العقيدة الإسلاميّة تعطي أهمية بالغة الدقة والحساسية للأخلاق والقيم في حياة الإنسان وتعتبرها حاکمة في حركة الإنسان الثقافية، وهذه الرؤية لم تحض بها سلوكيات وأخلاق الثقافة الأوربية، والتي تعتمد على الفلسفة المادية للحياة، ففي مجال السلطة والكسب المادي التجاري والتفوق العلمي أو سباق التسلّح وغيرها من القيم المادية والمكاسب السياسية التوسعية تتجسّد المصالح المادية على حساب المصالح الأخلاقية والقيم العقيدية في حياة الفرد الأوروبي أو تحرّكه في اتجاه تحقيق المصالح، وهو من الأهداف المستقبلية التي يفكر بها السياسيون الأوروبيون ومن أصول الحركة في الفكر السياسي الأوروبي، لذا يستخدم شتّى الأساليب والممارسات لتحقيق ذلك الهدف المادي بلا أي نوع من التساهل أو التسامح، أو لم نجد للعقيدة والقيم أي دور في السلوكيات والأخلاق، عليه يقول ولي أمر المسلمين:

«إنَّ الثقافة بمعنى العقيدة والأخلاق هي ليست لها هذه المنزلة في الرؤية المادية لقضايا العالم، أي إنَّ العقيدة والأخلاق لا تحظى بهذه الأهمية التي تحظى بها عندنا بالنسبة لأولئك الذين ينظرون إلى قضايا العالم وشؤون البشرية وأمور الحياة نظرة مادية صرفه. ولهذا فإنَّ الغرب المادي يتّخذ موقفاً على صعيد العقائد والأخلاق غير الموقف الذي يتّخذه في مجال السلطة والمال والذي تتجسّد من خلاله المصالح المادية والملموسة، فحيثما يشعر الغرب بأنَّ ثمة مجالاً للوصول إلى السلطة وكسب الثروة

(١١٣) الخامنّي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، سلسلة في رحاب الولاية،

والأرباح أو المنافسة فإنه ينزل إلى الميدان بكل ما لا يفعله في مجال العقيدة والأخلاق - أو على أقل تقدير في مقام الادعاء - حيث يدعي التسامح وعدم التعصب، أي أنه لا يقيم لها وزناً...»^(١١٤)

فمفاهيم التسامح وعدم التعصب والصلح والسلام العالمي وغيرها من المفردات التي تحكم العلاقات الأخوية الإنسانية بين المجتمعات وعندما تتعارض المصالح المادية والتفوقية للسياسيين الغربيين فإنهم لا يعيرون لهذه القيم الإنسانية أهمية فيمارسون أسلوب القتل والجريمة لغرض الحصول على مكاسب مادية وتوسعية وإذا كانت هناك بعض القيم والمعايير الأخلاقية- في حالة وجودها- في معتقداتهم فإنهم لا يحترمونها أو يلتزمون بها.

أما الخطاب الفكري للإسلام فيحاول أن يُنمّي ويجسّد مفاهيم الفكر السياسي الإسلامي لدى الفرد والجماعة الإسلامية العاملة على أساس العفو والصلح والتسامح، أو يلزم المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية وقيادتها التمسك بهذه المفاهيم الفكرية على مستوى الفعل والحركة.

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ)^(١١٥).

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ...)^(١١٦).

فإن القيم والمثل العليا التي تحقق السلام والأمن للبشرية هي التي تحرك الإنسان المسلم نحوها ولا يمكن له أن يتجاوز هذه القيم ليحقق بعض المطامع الدنيوية أو المصالح الذاتية، فالعقيدة أو مفاهيمها هي التي تحركه نحو الفعل والحركة والعمل ولا يتحرك بخصوصياته الذاتية أو نواياه المصلحية.

التأثيرات الثقافية في حياة الأمة:

(١١٤) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، سلسلة في رحاب الولاية،

العدد ٣٠٥، ص ٣.

(١١٥) البقرة: ٢٠٨.

(١١٦) النساء: ٩٤.

فإذا تحركت المفاهيم أو المقولات الثقافية في حركة الأمة فإنها ستترك أثراً حاسمة وفاعلة في حياتها. فالعقيدة وما يتبعها من تفصيلات من المعايير الأخلاقية تشكل العديد من المثل العليا، وتكون الأنموذج الأعلى للمسيرة فتعبد الطريق وتحقق الاكتفاء الذاتي، والدفاع الوطني فتصبح أمة قويّة، وصلبة في إرادتها، وتحقق ما تريد أن تحقّقه على مستوى الفعل السياسي، والاستقلال الفكري أو الإبداع في مجال العلم والاقتصاد والتحول الاجتماعي. لذا يتحدث السيّد القائد لتأصيل هذه المفاهيم قائلاً:

«... ولسوف أستعرض فيما يلي عدداً من نماذج الأخلاق الاجتماعية والقومية التي تقرّر مصير شعب أو أمة، فمنها مثلاً: العزم والإرادة والكبرياء الوطنية، والإحساس بالقوة والعنفوان، والشعور بالقدرة على الإقدام والعمل والبناء، وكذلك الانضباط والنشاط والتعاون والمشاركة. ولو افترضنا أن أمة تمتلك هذه الأخلاقيات إلى جنب ما تمتلكه من إيمان وعقيدة، لوجدنا كيف أنها تشدّ أزرها في بلوغ أهدافها وطموحاتها، ولهذا فإننا نعتقد أنّ مقولة الثقافة لا يمكن مقارنتها بشي آخر من حيث تأثيرها على مستقبل بلد أو أمة...»^(١١٧).

فإنّ هذه المفردات تُشكل بدورها معايير مهمة في حركة الأمة، فإذا توفرت في شخصيتها مثل هذه المعايير فإنها ستصبح أمة قوية صلبة في إرادتها ولا تُقهر. لذا تأتي أهمية مفاهيم التأصيل الثقافي في حياة الأمة حتى لا تُسلب هذه المفاهيم ومضامينها من فاعليتها.

وينظر الخطاب الديني لسماحة السيّد القائد إلى الإنتاج الثقافي المنحرف بأنّه ليس خطره كامن وموجّه للأمة الإسلامية أو العقائدية فحسب؛ بل الخطورة تتعدّها إلى مستوى الإنسانية، لذا يحتم علينا مواجهة هذا الانحراف الثقافي لتخليص الإنسانية من خطورته ومؤثراته السلوكية والانحرافية، ولا يتمدد هذا الانحراف بمفرده ثقافية معيّنة، فإنّ المؤسسات الثقافية بكلّ ما تملك من الشمولية في الخطاب المعرفي مسؤولة عن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر فإنّ وسائل الإعلام ومؤسسات الطباعة والنشر ومراكز الفن من التلفاز ودور العرض والمسرح والمراكز الدينية التي تحارب الخرافات التاريخية، وغيرها من المؤسسات الثقافية التي يتحرك من

(١١٧) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٢. مصدر سابق.

خلالها المجتمع وتعتبر مصدراً لغذائه الثقافي اليومي تشكل علامة في خطورتها ومؤثراتها في الحياة، لذا ينظر سماحته إلى هذه المواقع نظرة واعية ومركزة ومسؤولة، يقول سماحة السيّد القائد في هذا الصدد:

«لو افترضنا أنّ نتاجاً ثقافياً غير صحيح يُنشر في بلد ما. كالفكر غير الصحيح، والأخلاق غير السوية والسلوك غير المناسب، والوسائل الثقافية غير الموضوعية، والإعلام غير السليم، والكتاب غير المفيد، والأساليب الفنيّة غير اللائقة - والذي من شأنه المساس بالعقائد وإضعافها عن طريق الخرافات والأفكار والأساليب غير الصحيحة، والمنحرفة، فلا بدّ أن ننظر إلى هذا النتاج أنّه نتاج معاد للإنسانية، وأنّه لا بدّ من مواجهته بهدف الدفاع عن الإنسانية وأن على الجميع أن يشعروا بالمسؤولية في هذا الصدد»^(١١٨).

فالأمة - وبتعبير القرآن الكريم - إنّها (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)^(١١٩). من الطبيعي أنّ تفكّر في حياة الإنسان الآخر من خلال خطابها المعرفي والعقدي أو الثقافي السياسي والإنساني، فالذي لا تلتقي معه في العقيدة والدين والمذهب، فإنّها تلتقي معه في طبيعة الإنسانية، وهذا ما يؤكد عليّ بن أبي طالب(عليه السلام) في عهده المشهور لمالك الأشتر عندما أرسله والياً له على مصر، وهو يؤسس أوّل نظام سياسي وحقوقى واجتماعي، في طبيعة علاقة الوالي بين أفراد المجتمع المتنوع المذاهب والكتل والأطياف والاتجاهات الاجتماعية ليكون هذا العهد الوثيقة الفاعلة في حركة الأمة عندما تدرس التاريخ السياسي لرجالها وأئمتهم، وما هي المعالم الأساسية التي مارسوا من خلالها النظم والتشريعات، كان يقول له:

«وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم. لا تكوننّ عليهم سبُعاً ضارياً تغتم أكلهم، فإنّهم صنفان إما أخ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق، يفرط منهم الزلل، وتعرض لهم العلل ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ فأعطهم من عفوك وصفحك مثل الذي تحب أن يعطيك الله من عفوه وصفحه»^(١٢٠).

(١١٨) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٣.

(١١٩) آل عمران: ١١٠.

(١٢٠) مغنية، محمّد جواد، شرح نهج البلاغة، المجلد ٤، ص ٤٨.

أي تتعامل معهم بالمساواة والرحمة والعدل والإنصاف، لأنّ هؤلاء رعيتك يعيشون في دائرة حكومتك وولايتك، فتعامل معهم بالإنسانية وإن كانوا على دين غير دينك، أو مذهب غير مذهبك فإنك تلتقي معهم بالإنسانية، ولذا فأشعرهم بالرحمة والعدل الإنساني...

لهذا ركز الخطاب الديني لولي أمر المسلمين على تحديد المسؤولية علينا جميعاً في هداية الناس، وأن نفق بمسؤولية أمام أي تمرّد أخلاقي فيه روح الفساد الاجتماعي والأسروي، فالإسلام لا ينظر إلى ما يدور حوله بعدم المبالاة، لأنّ هدفه الهداية وإيصال الإنسان إلى معالم الخير والصلاح، لذا يقول دام ظلّه تحديداً:

«إنّ النظرة إلى القضايا العقائدية والأخلاقية في الإسلام ليست نظرة غير مبالية أو غير مكترثة ولا مسؤولة؛ الإسلام يعطي شطراً من نشر العدالة لقضية العقائد والأخلاق، أي إنّ الذي يتجاهل الحيلولة دون انحراف شخص ما مع تمكنه من ذلك يكون قد أجحف بحقه كما أنّ الذي يستطيع هداية شخص ما أو توعيته وإرشاده على الصعيد الأخلاقي ثمّ يتوانى عن ذلك، يكون قد ظلم ذلك الشخص وأجحف في حقه»^(١٢١).

فالإنسانية جوهرها واحد، ولا يمكن لنا أن نفرط بهذا الجوهر، فإننا نسعى من خلال الأساليب الرسالية والواقعية إلى هداية الفرد والعمل على توجيه المجتمع، وهذا يحتاج إلى إدارة المؤسسات الثقافية والتخطيط لها وبرمجة نشاطها، والذي يحتاج بدوره إلى الإمكانيات الواسعة الكبيرة، وهذا ما يمكن أن تقوم به الدّولة الإسلاميّة، لأنّ يدها مبسوطة في حركة الثقافة وهي كالدّم الذي يسري في جسم الأمّة وحياتها، ويمكن للدّولة أن تقوم بهذا النشاط على أساس تقويم سلوك الإنسان المسلم المنحرف والضّال، أو هداية الإنسان غير المسلم الذي انحرف وضلّ عن الهدى والصواب في عقيدته، وهذا ما يحقق دور العمل والحركة الثقافية في حياة الأمّة بل البشرية جميعاً، يقول السيّد القائد:

«فهداية إنسان واحد كأنّها هداية للإنسانية جمعاء، وذلك لأنّ الجوهر الإنساني واحد في هذا الإنسان كما في كافة البشرية، فعندما تقومون بمدّ يد العون للجوهر الإنساني متمثلاً في شخص واحد

(١٢١) الخامنّي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٤، مصدر سابق.

تفيضون عليه من قبس الهداية - سواء على صعيد الدين أو في مجال الأخلاق - تكونون قد منحتهم العون والمساعدة للجوهر البشري بأجمعه»^(١٢٢).

المسؤولية تجاه المجموع الاجتماعي:

ثمّ يشير الخطاب الفكري النهضوي لسماحة السيّد القائد إلى أنّ التصرّ والتحرّك الإسلامي في العمل لا يفرّق في مسألة الهداية أو التوجيه الفكري بين أفراد المجتمع، فالجميع تحت مجهر الاهتمام والتوجيه والتربية والهداية، فالإنسان الذي يتصدى للعمل السياسي والثقافي لا يحبذ لابنه أن يكون في دائرة الانحراف الثقافي أو السلوكي، ويحاول أن يوفر له الإمكانيات اللازمة حتى يبتعد عن مخاطر الانحراف والسلوك والرذيلة، كذلك ينبغي أن يفكر بأبناء المجتمع الآخرين فلا يستغل موقعه السياسي والديني ليوفر الإمكانيات لأبنائه فحسب. بل لابدّ من توفير الإمكانيات اللازمة لهداية الآخرين، فالمجتمع يشكّل بمجموعه الكلي عضواً واحداً فإذا تم تجاهل عضواً منحرفاً وضاراً فيه فإنّ هذا الضرر سيسري في مرور الأيام إلى المجموع الاجتماعي، يقول سماحة السيّد في هذه الرؤية:

«إنّه لا يوجد في الإسلام فرق بين أبنائك وأبناء الآخرين، فإذا ما وجدت في ابنك صفة مردولة ومموجة ولا يمكن تحملها، فإنّ عليك أن تشعر بنفس هذه المسؤولية وهذا الشعور تجاه أبناء الآخرين»^(١٢٣).

لقد كان الأنبياء والأوصياء الصالحين في حياة البشرية يؤكّدون في نشاطهم الاجتماعي على جانب الهداية أكثر من تأكيدهم على الجوانب الأخرى في الحياة. وهذا الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) عندما بعث علياً (عليه السلام) لتولي أمر القضاء في اليمن أوّل ما يوصيه وينصحه هو اهتمامه ورعايته لهداية الناس لخطورة المسألة وأهميتها في الفكر الاجتماعي الذي يحرك الرسول (صلى الله عليه وآله) ويجعل هذه المسألة من اهتماماته، يقول ولي أمر المسلمين مستشهداً بهذا الحادث: «وهناك رواية تقول: بأنّ أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام) كان يستعد للسفر إلى اليمن من أجل تولي أمر

(١٢٢) الخامنّي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٤ - ٥.

(١٢٣) الخامنّي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٦.

القضاء - ويبدو أنّ ذلك كان في أواخر حياة الرسول (صلى الله عليه وآله) - فذهب إلى النبيّ يسأله الوصية والنصيحة، وعندئذ قال له الرسول (صلى الله عليه وآله): «يا عليّ لئن يهدي الله بك رجلاً خيراً مما طلعت عليه الشمس»^(١٢٤); فلم يوصيه (صلى الله عليه وآله) في قضايا تتعلق بمسائل النظام الاجتماعي، أو بحرب، أو القضاء، أو إدارة الحياة الاجتماعية، بل كانت هداية الناس من المسائل الحساسة في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله)، فالموقع السياسي القيادي الذي يفرض على الحاكم هو أن يمارس الهداية ويعتبرها من أولويات حكمه ونظامه الاجتماعي على مستوى الأفراد والجماعة. فالخطاب السياسي لوصية الرسول (صلى الله عليه وآله) لا يرقى إلى مستوى القمة، رغم أهميته وخطورته وحساسيته، إذا لم يُؤدّ إلى هداية المجتمع وتربيته تربية صالحة، ويستفيد السيّد القائد من وصية الرسول هذه ليبث فكره في أهمية المسؤولية تجاه المجتمع لأعضاء حكومته والمتصددين لمسؤوليات الدولة والمجتمع، فيقول:

«وهذا يعني أن الإنسان لو قدّموا له كلّ ثروات العالم ومنحوه كافة أنواع السلطة والسيطرة وحاز اسمى المناصب المادية فإنّ ذلك كلّه لن يرقى إلى مرتبة أن يهدي الله به شخصاً واحداً.. وهذا أمر طبيعي، لأنّ الثروة والسلطة والمنصب كلّها عرض زائل وليست لها قيمة حقيقية، ولكنّ هداية إنسان واحد لها كل هذه الأهمية الكبرى عند الله تعالى»^(١٢٥).

إنّ دور الحكومة الإسلاميّة في البناء العقيدي أو من خلال الخطاب الثقافي لا ينحصر في طبقة معيّنة بحيث لا يستغل المنصب الحكومي في الدولة الإسلاميّة للتوجّه نحو طبقة خاصة، من خلال الاستفادة من الموقع السياسي أو الإمكانات المتاحة لهذه الطبقة بالذات، فالمسؤولية الاجتماعية للمسؤول في الدولة الإسلاميّة تقتضي أن يوفر جميع الإمكانات لأبنائه الذين ينتمون إلى هذا المجتمع الواسع العريض، فكما إنّ الإنسان يسعى لأجل هداية أسرته، كذلك لا بدّ أن يكون حجم هذا التفكير بنفس المستوى لهداية الآخرين من أبناء المجتمع، فيكون خطاب الهداية والعمل من أجلها شمولياً يدخل تحت أفراد جميع أبناء الوطن الواحد أو الأمة الواحدة.

(١٢٤) المصدر السابق، ص ٥.

(١٢٥) الخامنّي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلاميّة والنظرة المادية، ص ٥.

وهذا ما يحاول الخطاب الفكري لسماحة السيّد القائد تبيان خطورة المسألة الثقافية أو دور العقيدة فيها لهداية المجتمع، والتي ينبغي أن تكون العقيدة الإسلاميّة هي المنبع الأساس لحركة مجتمعاتنا في حياتها الثقافية وفي جميع مجالاتها التوجيهية.

التبادل الثقافي والغزو الثقافي

دور التبادل الثقافي في حياة الأمة:

لعلّ من المشكلات الاجتماعية في واقع الدولة الإسلامية المعاصرة، هو الغزو الثقافي الذي يشكّل انعطافة خطيرة في النظام الاجتماعي الإسلامي.

أي عندما يكون هناك توجّهاً اجتماعياً نحو بعض السلوكيات الأخلاقية التي تغزو البلاد، وله جذور ثقافية في موطن ما، أو كيان اجتماعي آخر لا تتسجم تقاليدنا وثقافتنا مع قيمنا وأخلاقنا وثقافتنا، خصوصاً إذا كان هناك دور للسياسيين في نشر هذه القيم الأخلاقية الفاسدة في حياة وسلوكيات مجتمعاتنا فالخطورة قادمة لا محال في ذلك.

وهناك نقطة مهمة وهي أنّ هناك فرقاً بين التبادل الثقافي، والغزو الثقافي، فالغزو والذي سنشير إليه لاحقاً، ليس كالتبادل. وهنا يحاول الخطاب الفكري لسماحة السيّد القائد يحدّد الفرق بين المفهومين على صعيد العمل والواقع، يُحدّد المسيرة التي ينبغي أن تتوجه إليها الدولة الإسلامية في واقعها الراهن.

فالتبادل هو تلاقح بين العلوم والمعارف المكتسبة في حياة الأمة، ولا يمكن لأمة من الأمم أن تستغني عن التبادل المعرفي فيما بينها وبين الأمم. وقد شهد التاريخ في مراحل الزمنية المتطورة روح العطاء والتبادل فيها بين الشعوب والأمم السابقة في الأخلاق والآداب والمزاوجة والمعاشرة والعلوم المعرفية والأزياء وغيرها من المفاهيم التقليدية أو العادات والسلوكيات في حياة الأمم. فالمزج والتلاقح بين الأفكار هو الذي يولد حالة من التطور المعرفي أو التجديد الثقافي، وإذا كانت حركة التجارة، هي

العامل الذي يحرك التجار أو أصحاب الأموال ويدفعهم نحو حركة المال والاقتصاد للسفر إلى دول بعيدة عن أوطانهم، فإنّ العامل الاقتصادي ليس وحده المحرك لهؤلاء، بل استطاعوا أن يستخدموا هذه الحركة الاقتصادية نحو نشر العادات والتقاليد الإسلامية وإيصالها إلى الكثير من شعوب العالم التي أصبحت فيما بعد

شعوباً إسلامياً، ولا زالت نتائج هذه الحركة في التجارة تعطي نتائج مثمرة وعملية و تربوية وأخلاقية في النشاط والحركة. فقد أوصلوا الإسلام إلى أبعد نقطة في العالم، وأضحت بعد ذلك مفاهيم ثقافته في متناول الأمم الأخرى، ولا يعني أن المسلمين لا يستفيدون من هذه الحركة التجارية من عادات وتقاليد الشعوب الأخرى عندما يلتحمون معهم ثقافياً، فإنّ هناك بعض القيم والتقاليد قد لا تصطدم مع مفاهيم الرسالة، أو قد تكون لها تأثيرات في تجديد النهضة للشعوب المتخلفة كما هو الحال في التطور التقني المادي والتجربي الذي تعيشه البلاد الأوروبية... لذا فإنّ التبادل له حياة حيّة فاعلة في تفعيل حركة الأمة ونهضتها يقول ولي أمر المسلمين في تحديد هذه الرؤية:

«إنّ التبادل الثقافي أمر ضروري ولا يمكن لأمة أن تكون في غنى عن أن تكتسب العلوم والمعارف من الأمم الأخرى في كافة المجالات ومن ضمنها المجال الثقافي أو ما ينضوي تحت هذا العنوان. وعلى مدى التاريخ كان الأمر كذلك وكانت الأمم تتبادل فيما بينها آداب الحياة والأخلاق والعلوم والأزياء وآداب المعاشرة واللغات والمعارف الدينية. وهذا التبادل الثقافي كان أهم من سائر المبادلات الاقتصادية وتجارة البضائع. وكثير ما أدى هذا التبادل الثقافي إلى تغيير الدين في دولة بأسرها...»^(١٢٦).

وبما أنّ العقيدة الإسلامية تمتلك قدرة فكرية صلبة وقاعدة عملية قوية على مستوى التأثير فلم تستخدم القوة والمواجهة لفرض العقيدة والأفكار على شعب ما، ولم يتحدث التاريخ عن أنّ العقيدة الإسلامية أو الدين الإسلامي فرض على الشعوب الأخرى التي آمنت به بقوة السيف أو ممارسة القتل الجماعي، كما فعلت بعض المذاهب الفكرية والعقيدية في حروبها ضد مجتمعات لفرض معتقداتها بالقوة. إنّ الأوامر القرآنية تدعو المسلمين إلى الدعوة بالتي هي أحسن ولم تدعوا إلى القتال إلاّ عندما تتعرض الرسالة الإسلامية إلى خطورة المواجهة المسلحة للدفاع عن النفس، أو منعها من ممارسة الدعوة بالقوة فتستخدم أسلوب المواجهة للدفاع عن القيم، بعد أن تمارس كل ألوان الإرشاد والنصح والتوجيه لتجنّب القتال.

إنّ الدين الإسلامي يمتاز بروح التسامح والعفو والرحمة، وهو الذي جعل الشعوب الأخرى تنضوي تحت لوائه، فبادلته تلك الروح وأحسّت بقوة نفوذه في

(١٢٦) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٢.

سلوكها ومشاعرها وهذه الممارسة هي التي يطلق عليها بالتبادل الثقافي والرغبة في الأخذ والعطاء دون ممارسة القوة والبطش في الدعوة.

يقول سماحة السيّد في هذه الرؤية الفكرية:

«إنّ الذي حمل الإسلام إلى هناك لأول مرة لم يكن السيف ولا القتال بل تلك الرحلات التجارية والسياحية، وأمتنا كذلك استلهمت الكثير من الأمم الأخرى وهذا نهج ضروري لتجديد المعارف والحياة الثقافية في كلّ أرجاء العالم، وهذا هو معنى التبادل الثقافي والذي هو معنى مرغوب فيه ومطلوب»^(١٢٧).

فالتبادل يترسّخ من خلال منطق الإقناع والقبول والرفض وليس موضوعه يتحمل منطق القوة أو شريعة الغاب، التي تحاول أن تمارسه بعض القوى الكبرى لفرض الإيديولوجيات الغربية في السياسة والحكم من خلال تصدير المذاهب الفكرية والسياسية باستخدام القوة والبطش والقتل الجماعي. إنّ ممارسة العمل الفكري في التبادل الثقافي بحاجة إلى أجواء الحوار والمنطق والإقناع، ولا يأتي من خلال فرض القيم والسلوكيات والانحرافات الجنسية والأخلاقية أو عن طريق ممارسة القوة بتحريك القاذفات أو الصواريخ العابرة القارات أو الحروب الجرثومية والنووية أو مواجهة أحاسيس الأمة ومعتقداتها وهذا هو المرفوض في الفكر السياسي الإسلامي، فالشعوب والمجتمعات لا تتحمّل المبادئ من خلال منطق القوة، وإذا فرضت عليها المبادئ في مرحلة زمنية من خلال استعمال القوة فإنّ هذه المبادئ سوف تنتهي في فترة تاريخية محددة.

الغزو الثقافي والحرب على المبادئ:

وبالقدر الذي يحققه التبادل المعرفي والثقافي في حياة المجتمعات البشرية من تطور وتجديد في الحياة، ويُدخل السرور والمحبة بين المجتمعات الإنسانية؛ فينفس القدر العكسي الذي يحدثه الغزو الثقافي في حياة البشرية وهو الجانب السلبي في الاتجاه المعاكس من التباغض والتباعد والعداوة والبغضاء ولا نريد الدخول في

(١٢٧) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٢.

تفاصيل هذه المفردة، ونبرهن عليها بالمصاديق العلمية لأنها ليست من اختصاص البحث. فإنَّ هناك الكثير من الشعوب استخدمت معها أساليب القوة والبطش لفرض العقيدة أو غُزيت فكرياً بقوة الحديد والنار لكن هذه القوى لم تحقّق أهدافها التوسّعية بل اندحرت مذعورة وإذا نجحت في فترة زمنية معيّنة فإنّها فشلت في نهاية المرحلة وهذه من السنن التاريخية والطبيعة في حياة الشعوب والأمم.

إنّ الخطاب الفكري والحضاري لولي أمر المسلمين والذي يفرّق بين المفردتين، فإذا كان التبادل الثقافي يحقّق التواصل المعرفي بين المجتمعات الإنسانية على أساس حب الخير والتطور، فالغزو الثقافي تشمئز منه المجتمعات، فالذي يمارس الغزو فإنّه يعلن الحرب الفكرية على المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية التي تعتقد بها هذه الشعوب، فالقوة وأسلوب القهر والاضطهاد لا يحقق للمبادئ والقيم التي يعتقد بها القومي أو المتفوّق عسكرياً أي تقدّم على مستوى المبادئ، لأنّ الفكر بحاجة إلى أرضية مناسبة تتمثّل بالذهنية الإنسانية والاستعدادات القلبية لتقبّل هذه القيم، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف بممارسة القوة لذا يقول سماحته في هذه الرؤية الفكرية:

«أما معنى الهجوم الثقافي فهو أن تشن قوة سياسية أو اقتصادية حرباً على المبادئ الثقافية لشعب من الشعوب وذلك لتنفيذ أهدافها الخاصة والتحكم بمصير ذلك الشعب. إنهم يفرضون بالقوة عقائد جديدة على تلك الدولة وعلى شعبها من أجل ترسيخها بدلاً من ثقافة ومعتقدات ذلك الشعب وهذا هو الهجوم الثقافي»^(١٢٨).

إنّ فلسفة الحكام السياسيين في العصر الحديث تقوم على ممارسة الحروب لتغيير ثقافات الشعوب والمجتمعات، فتنشر الرذيلة لهذه الشعوب وهم بهذا السلوك يحاولون فرض فلسفة وثقافة شعوبهم في الأخلاق والسلوك والقيم. فالهجوم الثقافي الأوروبي على إيران قبل أحداث الثورة الإسلاميّة أرادوا من خلاله فرض القيم الأخلاقية الغربية على الشعب الإيراني المسلم، فإنّ الشعب الذي كان يعيش الانضباط الجنسي والعلاقة المتحفظة بين الرجل والمرأة والقائمة على أساس الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية للإسلام، عندما دخلت الثقافة الغربية هذا البلد من كل أبوابه انتشر التحلل الجنسي والأخلاقي وإشاعة الرذيلة في المجتمع، ولم يكن الهدف أن تتطور البنية

(١٢٨) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٢ - ٣.

التحتية للاقتصاد، أو حاول أن يطور النظام المعرفي في العلوم الطبيعية والصناعية أو ما يحتاجه الشعب من ضرورات الحياة. وهذا ما يشير إليه ولي أمر المسلمين في خطابه الثقافي النهضوي:

«في الهجمة الثقافية، فإن ما يهجمون به على أمة من الأمم لا يكون إلا شراً، فمثلاً عندما شن الأوروبيون حملتهم الثقافية على بلادنا فإنهم لم يأتونا بروحية الاهتمام بالوقت ولا بالشجاعة ولا بحب المغامرة في القضايا والبحث والتنقيب العلمي ولم يحاولوا بإعلامهم أن يصنعوا من إيران شعباً محباً للعمل والعلم لقد جاؤونا بالتحلل الجنسي فقط. فإن أمتنا كانت منضبطة جنسياً لآلاف من السنين مضت، أي أنها تراعي قضية تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة طبعاً لا بمعنى أن أحداً لم يكن يرتكب خطأ أو مخالفة فإن الخطأ أمر واقع لا محالة في جميع العصور وفي مختلف المجالات، وأفراد البشرية معرضون للخطأ الدائم، ارتكاب أخطاء متفرقة شيء وأن يصبح الخطأ عرفاً اجتماعياً مقبولاً لدى الأمة شيء آخر...»^(١٢٩).

وقد فعلت هذه الهجمات الثقافية الغربية فعلتها المؤثرة والسلبية في حياة الشارع الإيراني في زمن محمد رضا بهلوي^(١٣٠) هذا الرجل الذي فتح أبواب إيران على مصراعها للفكر والثقافة الغربية، وممارسة جرائم فكرية وأخلاقية ضد المجتمع الإيراني وفتح الطريق أمام الثقافة الغربية لاستبدال القيم والمبادئ التي يعتقد بها هذا الشعب المسلم. لذا لم يهتم الأوروبيون بأي تطور علمي، ولم ينقلوا من تجاربهم العلمية والتقنية لتطوير الحياة المعيشية والاقتصادية لهذا الشعب فسادت الرذيلة الأخلاقية في صفوف الشباب، بعدها نشروا وطوروا الرذيلة والتفسخ الأخلاقي وعملوا على تحكّم هذه السلوكيات الفاسدة في حياة المجتمع.

إنّ الخطاب الذي يشير إليه ولي أمر المسلمين إلى أنّ التبادل هو نابع من إرادة الأمة ورغبتها، ليتحقق هذا التبادل المعرفي بكامل إرادة الأمة ووعيتها ورشدها، ولا يأتي من موقع القوة والغلبة أو استئصال ثقافة شعب ما من خلال ما يتمتع به هذا الشعب من الضعف في قوته العسكرية أو التخلف في وعيه.

(١٢٩) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٣ - ٤.
(١٣٠) وهو شاه إيران الذي أسقطته الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني (قدس سره) عام ١٩٧٩ م.

لقد حاولت أوروبا أن تستخدم الكنيسة، والدين المسيحي من خلال الحركات التبشيرية المنظمة لممارسة عمليات الغزو المنظم والإبادة الفكرية حيث يشير السيد القائد إلى هذه المسألة:

«إنّ التبادل الثقافي فعل منسوب إلينا أمّا الهجوم الثقافي فهو من فعل الأعداء، والعدو يقوم به ليجتث جذور ثقافتنا. التبادل الثقافي يتحقق في حالة تكون الأمة بكامل قوتها ووعيتها أمّا الهجوم الثقافي فيحصل عندما تضعف الأمة، ولذا فإنكم تلاحظون أنّ المستعمرين عندما قصدوا احتلال آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أرسلوا الهيئات المسيحية والحركات التبشيرية المسيحية قبل أن يرسلوا رجال السياسة والجيش إلى تلك المناطق، في البداية نصرّوا السكان الملونين والسود ثمّ ألقوا بحبالهم على رقابهم ومن ثمّ طردوهم من ديارهم»^(١٣١).

فالغزو يسلب الهوية الثقافية للشعوب الفقيرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، فإذا تم تحقيق الغزو الفكري والاستلاب الحضاري الذي تركز عليه مفاهيم الأمة، فإنّ الغزو السياسي والعسكري يصبح سهل المنال في مرحلة ما. إنّ التأسيس الفكري والحفاظ على الهوية العقيدية ووعي هذه الهوية سياسياً من المسائل الأساسية في مرحلة البقاء والاكتفاء الذاتي لمواجهة العدو الجشع والراغب في الطمع والتدمير والاستغلال.

السجل الثقافي مع الغرب:

إنّ الصدام الثقافي بين ثقافة الغازي وثقافة المجتمع العقائدي تستمر في سجل دائم؛ لأنّ هذه الثقافة لم تنبع من الرغبة في التبادل بين ثقافتين؛ بل جاءت عن طريق الغزو. ولهذا هناك سجل ثقافي دائم بين الغزو الثقافي الأوروبي لإيران، وثقافة الشعب الإيراني القائمة على أساس العقيدة الإسلامية. لذا يحاول ولي أمر المسلمين أن يشكّل الرؤية في فكره لهذا السجل من خلال قراءته الواعية لتاريخ هذا الصدام. يقول دام ظلّه:

«... إنّ الأوروبيين كانوا يقضون ليلهم ونهارهم في نوادي الخمر والفحشاء، أرادوا أن يفرضوا علينا هذه العادة المشؤومة الفاسدة، أذهبوا وانظروا في السجل التاريخي لأوروبا ستجدون أن الفساد

(١٣١) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٤ - ٥.

كان منتشرأ بينهم على طول تاريخهم الحضاري وكانوا يسعون جاهدين لنقل هذا الفساد إلى شعبنا وقد حققوا هذا الأمر بمقدار ما كانوا يستطيعون»^(١٣٢).

لقد نشط الفكر الأوروبي الغربي في نشر نوادي الخمر والليالي الحمراء والبغاء والفساد الاجتماعي، وإنّ هذا السجال والهجوم الثقافي المنظم الذي تحاول أن تقرضه الثقافة الأوروبية على المجتمع الإسلامي في إيران قد بدأ تاريخه لأكثر من مئتي عام واشتد بعنفوان وقوة في حياة رضا خان ، لذا يدعو ولي أمر المسلمين إلى قراءة الواقع التاريخي لهذا الشعب المسلم المظلوم يقول(دام ظله):

«إنّ الهجوم الثقافي على شعبنا بالذات قد بدأ مع بداية حكم رضا خان وطبعأ كانت هناك مُقدّمات من قبل لهذا الهجوم لقد أنجزوا أعمال كثيرة قبل ذلك وزرعوا مفكرين تابعين لهم في بلادنا، أنا لا أدري هل أنّ جيل ثورتنا قد طالع المقطع التاريخي (١٥٠ - ٢٠٠) سنة الماضية أم لا؟...»^(١٣٣).

ثمّ يرى سماحته أنّ الفترة التاريخية التي حكم فيها رضاخان إيران هي من أصعب الفترات التي ارتمى فيها هذا الرجل بأحضان الغرب! ويضرب سماحته مثلاً لهذا الارتداء وهي قضية تغيير الأزياء لأبناء الشعب الإيراني المسلم، وهذا شبيه بما فعله مصطفى كمال أتاتورك في تركيا في بداية القرن العشرين الماضي، عندما أراد أن يلحق ثقافة وعادات وتقاليد الشعب التركي المسلم بأوروبا ومن ضمن ما فعله هو تغييره للأزياء الشعبية لهذا الشعب في محاولة لتغيير البنية الثقافية للشعب التركي المسلم ونشر معالم الثقافة الغربية فيه.

إنّ هذا الغزو الثقافي المنظم يراه السياسيون والمثقفون المتأثرون بالثقافة الأوروبية بأنهم يتقدّمون علمياً بشعوبهم ويتطورون تكنولوجياً عندما يلتحقون بأوروبا في تغيير الأزياء وتغيير البنية الثقافية التحتية لشعوبهم.

إنّ اللباس الوطني كالأزياء التراثية من التقاليد الشعبية أو هي مظهر من مظاهر التقاليد الثقافية للمجتمعات، والتي تعبّر عن البعد التاريخي والتقليدي لهذا الزي، ويضرب بجذوره التاريخية زمنأ طويلاً يحكي عن تقاليد وحياة هذا الشعب، ولذا يحاول هؤلاء القادة الذين يشجّعون الإنفتاح على الثقافة الغربية تعزيز هذا الانفتاح

(١٣٢) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٤.

(١٣٣) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٥.

بذريعة التطور العلمي لشعوبهم، فانتزاع الحجاب من المرأة المسلمة ما علاقته بالتطور العلمي المزعوم؟! إنّ الكثير من الفلاسفة والمفكرين والعلماء في إيران، وغيرها من الشعوب الإسلاميّة تركت لنا تراثاً علمياً رائعاً على صعيد المعرفة البشرية في الفلسفة والفيزياء والكيمياء والرياضيات وعلم الأنسجة أو غيرها من العلوم الطبيعية والإنسانية والتجريبية، ولا زالت نظرياتهم منتشرة في المراكز العلمية من العالم، ولم يغيروا لباسهم الوطني أو أزيائهم الدينية! فما هي العلاقة بين الأزياء والعلم؟!

أو ما هو علاقته بالتطور والتقدم العلمي؟!... إنّ الأمر يتعلق بفلسفة السجال والصراع الثقافي الغربي مع الشعوب الإسلاميّة، ومحاولة الغرب تفعيل تأثيراتها على مستوى الصراع الفكري من خلال التغيير الثقافي والاجتماعي. يقول سماحة السيّد القائد:

«... الشخص الذي حقق للغرب وأوروبا والاستعمار الإنجليزي أكبر الخطوات في المجال الثقافي هو رضا خان.

انظروا كم هو مخز هذه الأيام أن يقدم زعيم شعب على تغيير الزي الشعبي لأبناء الشعب دفعة. سافروا إلى نقاط الدنيا إلى الهند مثلاً سترون أنّ الشعوب تفتخر وتعتبر بزيّها القومي ولا يشعرون بالخجل منه.

ولكنّ هؤلاء جاءوا فمنعوا الزي الشعبي في البلاد لماذا؟ قالوا : لأنّ هذا الزي لا يسمح بأن يكون الإنسان عالماً ما أعجب ذلك؟! فإنّ أعظم علماء إيران والذي لا تزال مؤلفاتهم تُدرّس في أوروبا قد ترعرعوا في هذه البيئة وبهذه الثقافة.

وما هو دخل الزي في العلم؟

ما أسخف هذا الكلام والمنطق الذي كانوا يتفوهون به؟! لقد غيروا زي شعب بأكمله كشفوا عن رؤوس النساء وقالوا لا يمكن أن تصبح المرأة عالمة أو تشارك في بناء الحياة مع وجود الحجاب»^(١٣٤).

إنّنا عندما نلحظ المرأة المسلمة في إيران زمن الثورة الإسلاميّة استطاعت أن تشقّ طريقها بثبات وإرادة وتصميم، وهي تؤدي نشاطها الاجتماعي والسياسي

(١٣٤) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٦-٧.

والعلمي، وتشارك الرجل في مؤسسات الدولة بل وتزاحمه في الكثير من فرص العمل. إنّ هناك الكثير من المؤسسات الفاعلة في إيران الإسلامية في الوقت الراهن تُحبذ عمل المرأة على الرجل لعطائها الفذ، وإبداعاتها الفنية الرائعة في جميع المجالات، ورغم ذلك أنّها ملتزمة بحجابها الكامل وتحفظ بحشمتها وشرفها وقيمتها الدينية والوطنية.

وقد استطاعت أن تؤدي نشاطها برباطة جأش وتظهر إبداعاتها في الكثير من المجالات العلمية أكثر مما تقدمه المرأة السافرة أو المتهتكة التي انشغلت بأنوثتها وجمالها وزينتها، وهي لا تتعدى في نشاطها الاجتماعي إلا هذه المظاهر الكاذبة والخادعة في إثارة غريزة الجنس لدى الشباب لتشغل نفسها في هذه المسائل فحسب.

إنّ الثورة الإسلامية في إيران استطاعت أن تحسم هذا السجال الثقافي مع الغرب لصالح المجتمع الإسلامي من خلال الإلتزام الشرعي باللباس الإسلامي الراقبوتيهية الظروف الإسلامية الرائعة لعمل المرأة ونشاطها. قد يحاول الغرب في الكثير من المراحل لهذا الصراع الثقافي أن يفرض حالة الفساد الأخلاقي والاجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال نشاطه الإعلامي والثقافي الكاذب، لكنّ ترسيخ القيم الثقافية العقيدية بين أبناء الشعب من المهام الأساسية والتحديات التي تفرض حالها على واقع الدولة الإسلامية في العصر الحالي.

إنّ الكثير من الشعوب التي تفوقت على الغرب في جميع المجالات المعرفية والاقتصادية وبقيت محافظة على حضارتها وتاريخها وقيمتها كاليابان والهند وماليزيا وكوريا وأندونيسيا وغيرها من دول شرق آسيا، لا زالت تعترّ بالكبرياء والشموخ من خلال تقاليدها وقيمتها وأزياءها. فلا توجد ملازمة وارتباط وثيق بين هذا التقدم العلمي الذي غيرّ البنية الاقتصادية لهذه البلدان وبين ما تعترّ شعوبها بثقافتها الوطنية ولباسها القومي وتراثها الشعبي.

إنّ التخريب الثقافي يمثل تحدياً عملياً للنظام الاجتماعي للدولة الإسلامية ولهذا هي بحاجة إلى المزيد من أجل بلوغ الشوط العلمي والثقافي للحفاظ على القيم، وإدارة السجال بعلم وموضوعية لأجل الحفاظ على القيم والمبادئ التي تدعو لها الرسالة الإسلامية ويعتقد بها الشعب المسلم في إيران والشعوب الإسلامية الأخرى.

الهجوم الثقافي والفساد الاجتماعي:

ويأخذ الهجوم الثقافي أبعاداً وصوراً مختلفة، ويتغير حسب الظروف والخطابات، ويسري بهدوء وروية بلا ضجيج ويكون تأثيره أكبر بكثير من الهجوم العسكري، ولا يمكن أن يحقق الغزو الثقافي أهدافه إلا بإقامة مراكز للفساد الاجتماعية، لأنّ إقلاع وانتزاع التقاليد الأخلاقية من سلوكيات الأمة حالة ليست سهلة، ولهذا تُبذل الأموال لبناء المراكز التخريبية لإفساد الشباب الذين يمثلون الشريحة المستهدفة في حياة الأمة أولاً، يقول سماحة السيّد في هذا الصدد:

«إنّ الهجوم الثقافي تماماً كالعمل الثقافي يتم بهدوء ومن دون ضجة. أحد أساليب الهجوم الثقافي هو محاولاتهم الدؤوبة لأنّ يُعرض الشباب المؤمن عن مراعاة حدود الإيمان التي لا يمكن التساهل والتسامح فيها، تلك الحدود التي تمثّل ثقافة وحضارة مستقلة، وهذا هو نفس الأسلوب الذي اتبعوه من قبل في الأندلس، لقد جرّوا الشباب إلى دنيا الفساد والشهوة وتعاطي المخدرات وهم يجددون هذه الأعمال في وقتنا الحاضر، لقد قلتُ مراراً إنّ البعض يرون عدة نساء في الشارع لا يلتزم كثيراً بالحجاب فتدّمي قلوبهم، بالطبع فإنّ هذا عمل سيئ ولكنّه ليس العمل السيئ الرئيسي، العمل السيئ الرئيسي هو ما لا ترونه في الشارع والأزقة»^(١٣٥).

إنّ سماحة السيّد يشير إلى وجود الأيدي الخفية غير الظاهرة التي تحاول تحريك وتفعيل الغزو الثقافي في حياة الشعب المسلم فإننا ينبغي علينا أن لا ننظر إلى المظاهر السلبية العامة فحسب، فلا بدّ أن نلتفت إلى ما وراء هذه المظاهر العامة والأيدي الخبيثة التي تحرّكها، أو التي تعمل في الخفاء لنشر الرذيلة في حياة المجتمع المدني الإسلامي الصاعد الذي يحاول أن يمسك بتعاليم دينه نحو تحقيق مصالحه الدنيوية والأخروية، أو التوجّه نحو الشباب في عمليات الغزو الثقافي المنظمة باعتباره أكثر تقبلاً للإثارة الجنسية، ولأنّ الشاب يمرّ بمرحلة العنفوان الجنسي وهو سريع الإثارة والتقبّل، لذا يحاول الغزو الثقافي التركيز على مرحلة الشباب في حياة الأمة لإسقاط روح العقيدة في نفوسهم والسيطرة على قلوبهم،

(١٣٥) الخامنّي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٤.

ليسقطوا ظاهرة الإيمان البسيط لهذه الشريحة يقول سماحة السيّد القائد في هذه الرؤية:

«لو لم يتيقّض الشعب والمسؤولون الثقافيون فإن صوت انهيار القيم المعنوية الناشيء عن الهجوم المخفي للعدو سوف يُسمع بعد فوات الأوان ولات حين مناص. لو أنهم أرادوا أن يحاصروا الشباب الذي سبق أن ذهب إلى الجبهة فإنهم يعطونه في البداية الجهاز المرئي (فيديو) ثم يثيرون شهوته بوضع الأفلام الجنسية القذرة في متناول يده ثم يجرونه إلى عدة مجالس لهو وفجور. وحينئذ فن نستطيع أن نفعل شيئاً، ليس من الصعب جرّ الشباب في عنفوان شبابه إلى الفساد خصوصاً إذا كانت الجهة التي تقوم بذلك لها تشكيلات متعدّدة ومنظمة والعدو منهمك الآن في مثل هذه الأعمال...»^(١٣٦).

ويُطرح مفهوم الحرية في الوسائل الإعلامية التي يركّز عليها الإعلام والثقافة الغربية في مواجهة القواعد الأخلاقية التي يتمسك بها الشباب الإسلامي المؤمن، أو التقاليد التي يتصف بها الشعب، وبذريعة الحرية الأخلاقية، وحقوق الإنسان، يحاولون أن ينشروا مظاهر الفساد في الواقع الاجتماعي. لذا تأخذ الخطابات الثقافية للعدو أبعاداً مختلفة وصوراً متعدّدة، حسب الظرف والزمان...

الحرية الثقافية والدولة الإسلامية:

إننا عندما نريد أن ندرس الحرية بمفهومها الغربي وإن كانت تختلف من الناحية الفلسفية مع التصور الإسلامي لمفهوم الحرية، ولكن عندما نقرأ الحرية التي يمتاز بها النظام الإسلامي في إيران، فإنّ هذه الحرية قد تفتقدها حتى الدول الغربية نفسها التي ترفع شعار هذا المفهوم وتبني نظامها السياسي والاقتصادي على أساس فلسفته، إننا عندما نلاحظ الأجواء السياسية التي تجري فيها الانتخابات السنوية في إيران نجد ليس لها مثيل في الواقع السياسي الغربي.

إنّ الإعلام الغربي يحاول تشويه سمعة النظام الإسلامي بدعوى عدم وجود الحريات، إننا عندما نتابع حركة الصحافة والإعلام في إيران فإنّ هناك الحرية المطلقة في كتابة المقالات أو ممارسة النقد السياسي والاقتصادي للدولة، بحيث لا توجد الرقابة الفكرية والسياسية في هذا الاتجاه، إلا في بعض المجالات التي يقدم

(١٣٦) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٤ - ١٥.

عليها القضاء الإسلامي في إحالة بعض الأقلام التي تخرج عن قانون الصحافة والرأي المعمول به والمتفق عليه بين المسؤولين في المؤسسات الإعلامية للدولة والنقابات الصحفية والإعلامية، كما أشار سماحة السيّد القائد إلى هذه النقطة من خلال رؤيته الفكرية بما يلي:

«الجراند الرسمية في بلادنا تناقش وتنتقد بصراحة سياسة الدولة وتأتي الدولة لتجيب بكلّ رحابة على هذه الانتقادات، في إيران تنشر هذه الأيام مجالات بحيث لو أن أحداً كان مطلعاً على الكوادر الثقافية للبلاد في الفترات الماضية وزمان الطاغوت ويعلم من هم الفنانون والمؤلفون والمخلصون للنظام الشاهنشاهي والمهزومون نفسياً وأصدقاء أمريكا فإنه سوف يحسد الجهات التي تمول هذه المجالات... القدر الموجود في إيران من حرية الصحافة لا يوجد في أي مكان آخر...»^(١٣٧).

فرغم أنّ هذه المنشورات والمطبوعات الإعلامية لها علاقات مع أيادي خفية تعمل وتحاصر النظام الإسلامي، لكن فرصة الحرية موجودة وهي تحاول أن تقوم بعمليات النقد دائماً فلا رقابة عليها، ولهذا نحن لا بدّ أن نواجه هذه الأقلام بالكلمة والحوار والفكرة وليس عندنا معركة ميدانية معهم، فإنّهم يمارسون الحرية الإعلامية والفكرية ونحن كذلك لنا قدراتنا العلمية والفكرية والحوارية.

من التحدّيات الواقعية الحرب النفسية التي يواجهها النظام الإسلامي الحديث، هذه الهجمة الإعلامية والثقافية المنظمة، فرغم هذه الحرية الإعلامية والحرية الاجتماعية في إيران، فإنّ هناك ظلماً إعلامياً يمارس ضدّ الدولة الإسلاميّة يقول سماحة السيّد:

«إنّ نظامنا مظلوم في المجال الثقافي، وذلك من جهة أنّ الحرية تعطى للمجلة والصحيفة فيمألن نقداً للنظام، ويكرّرون دائماً في انتقاداتهم أنّه لا توجد لدينا حرية في التعبير عن الرأي، لو لم تكونوا أحراراً فكيف كتبتم هذه المضامين؟ أي شخص عوقب هذه الأيام بسبب كتابته لأحد المواضيع؟ نعم إذا كان هناك مجرم بالمعايير الصحفية فإنه يُعاقب كائن ما يكون.

لو أنّ أحدهم ارتكب عملاً يعتبره القانون جريمة فإنه سيعاقب حتماً... لكنّ الناس أحراراً فيما يقولون إنّ الأعداء يضربون على هذا الوتر وهو أنّ النظام حساس جداً ويبيد ردود فعل سريعة ويعتبرون هذا الأمر خلاف الحرية ويأمل في أن تكتب الأقلام الموالية للاستتبار كل ما يحلو لها ولا يرد عليها أصحاب الأقلام المواليون للنظام الإسلامي والخط الإسلامي ولو ردّوا عليهم سيقولون أنّ الحرية معدومة في إيران...»^(١٣٨).

(١٣٧) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٦.
(١٣٨) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٦ - ١٧.

وهذا الإعلام الموجّه ضد الدولة الإسلاميّة يدخل في دائرة الغزو الثقافي المنظم، فإنّهم غير قادرين على مواجهة الفكر الإسلامي ويحاولون تسخير الأقلام لتنهض في المواجهة بأسلوب التشويش والتظليل والتسقيط، أو محاولة بث روح الرعب النفسي من خلال التشكيك في قدرة النظام الإسلامي في مواجهة متطلبات الحياة، أو اسقاط وتضعيف الروح الأخلاقية لأبناء المجتمع من خلال العمل الإعلامي والثقافي المنظم.

الثورة الإسلاميّة والثورة الثقافية

إحياء الثقافة الإسلاميّة وبدايات الثورة:

إذا كان النظام السياسي قبل انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران قد فتح المجال واسعاً أمام الثقافة الغربية لسلب الهوية العقيدية والوطنية عن الشعب الإيراني المسلم، والتضييق على الثقافة الإسلاميّة المنتشرة في تقاليده وثقافته وعاداته، ومحاولة شلّها في الحياة الاجتماعية، فإنّ الثورة الإسلاميّة في إيران منذ انطلاقتها الأولى استطاعت أن تهزم الثقافة الغربية من خلال نشر القيم والمثل العليا لمفاهيم الإسلام عن الإنسان والحياة، وظهرت القيم المعنوية والثورية والأخلاقية، وأخذ السلوك الاجتماعي يتمسك بتعاليم الإسلام في كل مفردة من حياته، فظهرت في الواقع الإسلامي الإيراني قيم التسامح والعطاء والعفو والقناعة والإيثار والالتزام تتمظهر وتتفاعل في تقاليد وثقافة المجتمع، و انحسرت مفاهيم الطمع والجشع والسفور ومراكز اللهو والخمور والدّعارة وابتعدت عن واقع حياة الإنسان الإيراني المعاصر، لذا أحدثت الثورة الإسلاميّة ثورة ثقافية على صعيد المفاهيم والقيم والوعي والإنتاج العلمي والمعرفي، يقول سماحة السيّد في هذه الرؤية:

«إنّ الثورة الإسلاميّة جاءت ووجهت ضربة قاصمة للعدو وأجبرته على التقهقر وكفت الإسلام شرّه. لقد رأيت أنّ الثورة قد أحدثت في بدايتها تغييراً كبيراً في الجانب الأخلاقي من حياة الشعب وخلال فترة قياسية.

لقد تعاضمت القيم المعنوية كالعفو، وانحسر الطمع والحرص، وانتشرت حالة التعاون واللجوء إلى الدّين، لقد انحسر الإسراف وزادت حالة القناعة، وانهمك شبابنا يفكرون بطرق العمل وممارسة

نشاطاتهم، والكثير ممن اعتاد على السكن في المدينة عادوا إلى الريف، قالوا: لنذهب ونعمل وننتج، وانخفض ميزان البطالة المقتعة والتي كانت تسري في كافة البنية الاقتصادية للشعب»^(١٣٩).

ومن الطبيعي أنّ هذه القيم المعنوية والاجتماعية التضحية متجذرة في حياة الأمة، ولكنّ الأنظمة السياسيّة ومن خلال فسخ المجال للحريات الاجتماعية وابتعادها عن تعاليم الإسلام كعقيدة ونظام سياسي هو الذي يدفعها إلى نشر الرذيلة وتكوين المراكز الفاسدة لتقوم بعمليات التخريب الثقافي في الحياة. لذا عندما جاءت الثورة الإسلاميّة التي تعتمد على التصور الإسلامي في نظام الحياة استطاعت وبفترة وجيزة أن تعيد هذه القيم من جديد في حركة الحياة الاجتماعية للمجتمع الإسلامي المدني، ومن الطبيعي أنّ الدولة الإسلاميّة ستواجه صعوبات في تحقيق أهدافها ولازال الطريق طويلاً والصعوبات موجودة لتحول دون تحقيق ذلك، خصوصاً أنّ أعداء الإسلام يحاولون العمل على سلب الهوية الإسلاميّة من أبناء الشعب عندما يستغلون الظروف المناسبة لذلك يقول ولي أمر المسلمين:

«... هذه الثورة الثقافية ترتبط بتلك السنوات الأولى من عمر الثورة، في ذلك الوقت الذي توقفت فيه الجهود المتواصلة للعدو لبذر بذور الثقافة الفاسدة بصورة مؤقتة وخلال تلك المدة أحيي من جديد التوجّه الخاص نحو الإسلام والثقافة والأخلاق والآداب الإسلاميّة والذي يكمن في ضمير الأمة. بالطبع لم يكن هذا الميل والتوجه عميقاً جداً، وكان يحتاج إلى صرف بعض الجهد عليه لكي يتأصل ويتعمق أكثر، ولكنّ وللأسف قبل أن تتوفر الفرصة اللازمة لبذل جهداً كهذا استأنف العدو هجومه الثقافي من جديد»^(١٤٠).

ومن الواضح أنّ الجهود الثقافية في زمن الحرب كانت مانعة من بروز ظاهرة الغزو الثقافي، إذ كانت حرارة الحرب ومشروعيتها واندفاع الشعب الإيراني المسلم للدفاع عن قيمه ومبادئه كانت حائلاً من تسرّب هذه الهجمة إلى نفوس الشباب المتحمّز للدفاع عن الوطن والقيم الأخلاقية والسياسية الجديدة، وبعد فشل القوى الدولية المؤثرة في الصراع السياسي الدولي في إسقاط النظام السياسي والاجتماعي الجديد المتمثل بالدولة الإسلاميّة الحديثة، أخذ في تحريك عوامله الداخلية لتشن حرباً ثقافية من الداخل وبوسائل وطرق أكثر دقّة وإحكام، سواء من خلال الحصار

(١٣٩) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٨.

(١٤٠) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٨.

الاقتصادي أو الحرب الثقافية والإعلامية والدعائية، يقول سماحة السيّد القائد في هذا الصدد:

«لقد استمرت هذه الهجمة الثقافية زمان الحرب حيث وظفت لها الوسائل الإعلامية والدعايات المغرضة والأفكار المسمومة وبالطبع ساهمت معها في التأثير على الترسيبات الذهنية والنفسية لنفس الشعب لكن حرارة الحرب كانت مانعاً من أن يكون لهذه الهجمة تأثير ملحوظ، ولكن هذه الجبهة قد فتحت من جديد بعد نهاية الحرب وبصورة أكثر جدية من ذي قبل»^(١٤١).

والعدوّ عندما يتوجه إلى الداخل يحاول أن يضرب ضربته الثقافية ليضعف هذه الجبهة المهمة في حياة الأمة حتى يستطيع أن يتسلط عليها بعد إحداث شرخ بزلزلة كيائها السياسي وخلخلة نظامها الاجتماعي، الذي هو الحصن الحصين لمعتقداتها وقيمها الروحية والمعنوية والمادية والمستقبلية على مدى الحياة.

حرب الخطوط الخلفية على الدولة الإسلاميّة:

وإذا كانت الضربة العسكرية الخاطفة قد فشلت في حسابات القوى الاستكبارية لإسقاط النظام الإسلامي السياسي الوليد، وإذا كان ضرب القيم العقيدية للمجتمع الإسلامي قد اندحر فقد أخذ الاستكبار يتوجه إلى الجبهة الداخلية لزعرعتها، كما ينظر السيّد القائد في رؤيته الفكرية في أهداف العدو وتوجهاته، لقد خسر العدو حساباته السياسية باستعمال أسلوب القوة والحرب العسكرية فتوجه إلى الحرب والهجوم الثقافي من الداخل والذي يسري في داخل البنية الاجتماعية من دون أن تلتفت الأمة لذلك إلا بعد فترة زمنية طويلة، ففي الحرب العسكرية يكون العدو واضحاً أمامنا ونعمل على ردّة عدوانه وكسر شوكته من خلال قيم الشهادة والتضحية والمفاهيم الموجودة في عقلية الأمة وروحها، ولكن عندما تكون هناك هجمة ثقافية فيكون من الصعب جداً تشخيصها وتحديدتها ومن أين يوجّه العدو ضربته لإضعاف القيم الثقافية لدى المجتمع؟ يقول ولي أمر المسلمين:

«لقد أعاد العدو تقييم حساباته فأيقن أنّ هذه الجمهورية لا يمكن القضاء عليها بواسطة الحرب العسكرية؛ وإنّ حساباتهم السابقة كانت هواء في شبك. وكذلك رأوا أنّ الحصار الاقتصادي لا يجدي

(١٤١) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٨ - ٩.

نفعاً مع الشعب الإيراني وذلك لأنّ الشعب القانع والصابر والمعتمد على نفسه والمتوكّل على الله لا يمكن أن يُهزم، ولقد اكتشفنا كل ذلك بالتجربة العملية وكذلك جربت الشعوب هذه القضية»^(١٤٢).

وإذا كان العدو قد فشل في إسقاط القيم الأخلاقية والثقافية التي أبدعت بها الثورة الإسلاميّة، واندحاره في الحصار الاقتصادي على هذه الدّولة الفتية أخذ يتوجّه إلى الخطوط الخلفية للثورة، وقد عبّر السيّد القائد في خطاباته التوعوية عن هذا المعنى في الكثير من المجالات والمناسبات وقد أخذ العدو يتوغّل إلى الخطوط الخلفية للثورة فإذا استطاع أن ينفذ إلى هذه الخطوط الحسّاسة فإنّه استطاع أن يسقط الثورة الثقافية والتغيرية، ويسلب الشعب إرادته من جديد، لأنّ هذه الخطوط هي العمود الفقري للمواجهة الأمامية وكسر العمود الفقري يعني انهيار القيم، ثمّ السقوط السياسي والحضاري والقيمي، يقول ولي أمر المسلمين في هذه النكتة:

«فقد أدرك الأعداء أنّ عليهم أن يدمروا خطوطنا الخلفية، عندما تكون هناك مجموعة من العسكر تقاتل في الخط الأمامي فلو كان الإسناد الخلفي لهم جيداً سواء من ناحية العدة أو العدد أو الجانب النفسي - على سبيل المثال وصول رسائل آبائهم وأمهاتهم إلى خط المواجهة - فإنّ المقاتلين سوف يصمدون كثيراً في هذه الحالة، وأمّا إذا قصف العدو خطوط الإمداد وقطع عن الخطوط الأمامية كلّ تلك الأمور فلن يكون بمقدور مقاتلي الخط الأوّل أن يصمدوا لفترة طويلة...»^(١٤٣).

عندما تقوى الجبهة الخلفية للمفاهيم والقيم والسلوكيات الثقافية والاجتماعية، فإنّ العدو سيندحر وكلما ضعفت هذه الخطوط استفحل العدو علينا وأخذ يوجه ضرباته بشدة وشراسة وقوة.

إنّ كلّ ما يشغل بال ولي أمر المسلمين هذه الهجمات الفكرية المُنسقة والمنظمة لإضعاف تيار القيم المعنوية والثقافية للشعب.

إنّ العدو عندما كان منشغلاً بالحرب العسكرية لتوجيه ضربة للنظام الإسلامي وخسر هذه المعركة العسكرية، اتجه نحو الهجوم الفكري والثقافي لأنّه السند الوحيد الذي يلبي طموحات الأمة ويفعل معتقداتها، والذي يمدّها بذخيرة العمل الصالح يقول ولي أمر المسلمين:

«أدرك العدو إنّ لهذه الأمة سنداً ومادام هذا السند قائماً فلن يكون بالإمكان إخضاع هذه الأمة بالمحاصرة العسكرية والاقتصادية وأمثالها. يجب تحطيم ذلك السند ويجب أن تُحطم ثقافة هذه الأمة

(١٤٢) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٩.

(١٤٣) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ٩.

وقرآنها وجهادها وإيمانها وإيثارها واعتقادها بدينها واعتقادها بقيادتها واعتقادها بالقرآن والشهادة والجهاد ولهذا شرعوا بهذا العمل وكانت البيئة ملائمة بعد الحرب»^(١٤٤).

إبعاد وقتل الطاقات الثورية:

ولم يتوقف الهجوم الثقافي عند حدود الحرب الفكرية والتخريب الأخلاقي في المجتمع الإسلامي، بل اتسعت جبهة العدو لتشمل ضرب وقتل الطاقات الفنية الرائعة في المجال الفني والمسرحي والسينمائي، الذي يعبر عن تاريخ الأمة، وملاحمها الثورية الرائعة في مسيرة الجهاد والتضحية والعطاء، وهذا يدخل ضمن مشروع الحرب الثقافية على الدولة الإسلامية.

لقد فتحت الدولة الإسلامية بعد انتصارها ذراعيها، من خلال مؤسساتها الفنية والمسرحية والسينمائية، لاستقبال الطاقات الفنية المبدعة في المجال الفني والمسرحي والذي يهدف إلى استظهار الحقائق للناس بالأسلوب الفني والسينمائي والذي يعتبر من الوسائل المهمة لاستكشاف هذه الحقائق، بيد أن العدو يحاول أن يحاصر هذه الطاقات الفنية التي تدعو من خلال أعمالها الفنية إلى التحرر من الاستكبار ومواجهته بالثورة والتحرر والرفض، ومن خلال ممارسة الضغط والحذف والتهميش لهذه الطاقات كي يصيب هؤلاء الشباب الذين لهم اهتمامات فنية من هذا القبيل نوع من الملل والجمود والانسحاب من ساحة المواجهة عندما لا تُقبل أعمالهم الفنية الرائعة، سواء من خلال مشاركاتهم الفنية في المحافل الفنية والمهرجانات التي تقام خارج البلاد، أو رفض وقبول أعمالهم الفنية داخل الوطن، وقد أدرك ولي أمر المسلمين هذه الحرب ضد هذه الطاقات الفنية المبدعة والمخلصة حيث أشار إليه بخطاباته قائلاً:

«اليوم يوجد بين شبابنا سينمائيون ومسرحيون ومخرجون وشعراء وقصصيون من الطراز الجيد، والثورة هي التي فجرت هذه القدرات الكامنة. ومن القضايا التي وقعت للأسف هو إهمال هذه المجاميع المؤمنة وإخراجها عن الساحة. وشبابنا بسبب قلة تجاربهم أصبح يتأثر الواحد منهم ويشعر بالإحباط بمجرد أن يرى شخصين أو أكثر في الجهاز الرسمي للدولة يقطنان حاجبيهما أمامه أو

(١٤٤) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٠ - ١١.

يتظاهران باللابالية تجاه نتاجاته، أو بمجرد أن يرى أن المجالات المصطلح عليها بالأدبية والفنية في بلادنا تثني على الوجوه المعارضة لهذا المنهج أو الخط وتعظم نتاجاتهم...»^(١٤٥).

إنّ هناك الكثير من النتاجات الفنية الرائعة في الإبداع والجودة الفنية والأدبية في المجالات الفنية المتنوعة لا يقل جودة وفناً وأدباً من أصحاب الأعمال السينمائية للفنيين الكبار، ولكن لأنّ هذه الأعمال تحمل في نتاجها الفني ومفاهيمها ورؤاها الثورية الإسلامية لذا تُحذف من المشاركة في المهرجانات الفنية أو تهمل في مجال الإخراج والتصوير. وهذا جزء من الحرب الثقافية للعناصر المخلصة من أبناء الثورة، ولذا يشير الخطاب الفكري لولي أمر المسلمين إلى أنّ هناك أهداف سياسية وراء ذلك، فإنّ الشركات والمؤسسات العالمية التي تشرف على المسابقات الدولية والأعمال الفنية تقف وراءها بعض القوى الدولية التي تحمل العداوة لأي حركة ثورية أو إنتاج سينمائي يحمل روح الرفض والثورة والمقاومة وتحاول أن تحذفه من مسابقاتها، يقول ولي أمر المسلمين:

«ومن جملة الأساليب التي يمارسونها لأجل إخراج القوى المؤمنة عن ميادين المجتمع - أنا شخصياً أشعر أنّ هذا من الجروح المُعطاة وأنّ الأفضل للشعب أن يطلع عليها - هو أنّه عندما يعرض فلم ونتاجات فنية إيرانية في المهرجانات العالمية فإنهم يتعمّدون إظهار اللامبالاة تجاه الأعمال الفنية التي تشتمل على مضامين ثورية. إنّ هذه التجمّعات العالمية تبدو غير سياسية ظاهرة ولكنها في الواقع خلاف ذلك»^(١٤٦).

إنّ بعض المنظمات الدولية أو ما تسمى منظمات حقوق الإنسان تمارس الظلم تجاه بعض الشعوب الفقيرة المتحررة والواعية وأنّ هذه المنظمات تمارس أعمالها بتوجيه من بعض القوى الدولية والتي لها نفوذ سياسي داخل هذه المنظمات، فتعمل الأخيرة لصالح سياسة هذه الدول أو تلك لا من موقع مسؤولياتها تجاه الإنسان. ولهذا تحاول الإمساك بالمهرجانات ومن ضمنها الإنتاج السينمائي والفني لتجبيره لصالح دول كبرى، لها مصالح استكبارية واستعمارية».

سماحة السيّد القائد يقرأ هذا الواقع بنظراته الفكرية النافذة فيقول:

«إنّ الظاهر من منظمة العفو الدولية أنّها لا تعادي أي أحد على الإطلاق، وليس لها دوافع سياسية، ولكنكم ترون الآن أنّ آلاف المسلمين يُقتلون في البوسنة والهرسك ويتساقطون على الأرض

(١٤٥) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١١ - ١٢.

(١٤٦) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٢ - ١٣.

كتساقط أوراق الشجر، ولكن منظمة العفو الدولية تقف مكتوفة الأيدي مرتبكة، في حين أن إيران نفذت حكم الإعدام بجاسوس خبير ومخبر نجس تجاوز بجرائمه عقوبة الإعدام فانبرت منظمة العفو هذه وأقامت الدنيا وأقعدتها، إن إيران يحدث فيها كذا وكذا. فهل أن هؤلاء محايدون؟ وهل أن هؤلاء لا شأن لهم بالسياسة، وأن هذه المنظمات تمارس نفس هذا الأمر مع أفلام ومسرحيات أطفالنا وسائر نتاجاتهم الفنية فكيف يستطيع الإنسان أن يعض نظره عن كل هذه ويدعي أنها منظمات غير سياسية»^(١٤٧).

إنّ العدو لا يستقر في حملاته ضد النظام الإسلامي عند أسلوب معين أو طريقة معينة بل يحاول أن يقلع جذور الوعي من نفوس المسلمين، فمرة بالحرب العسكرية، وأخرى بالحرب الاقتصادية، وثالثة بالهجوم الثقافي، وأخرى بالحملات الفنية وهكذا. وهذا ما يشير إليه الخطاب الفكري لولي أمر المسلمين في المناسبات لتركيز حالة الوعي في ذهنية الأمة.

تسليم المخلصين المسؤوليات في الدولة:

أما كيف تواجه الدولة الإسلامية هذه التحديات، هناك إشارة من ولي أمر المسلمين ترى أنه لا بدّ من تسليم وتصديّ المسؤولين المخلصين لقضايا ومؤسسات الدولة الإسلامية، وهذا ما يخفف عبء الهجوم الثقافي على الجمهورية الإسلامية؛ فإنّ هؤلاء لهم دوراً كبيراً في تاريخ الحركة الثورية للشعب الإيراني، والذين يتمتعون بإيمان عميق بأهداف الثورة، فلا بدّ من بذل الجهود وتذليل المصاعب حتى يستلموا مسؤولياتهم في المواقع الحساسة في الدولة الإسلامية، يقول سماحة السيّد القائد:

«إنّ العناصر المؤمنة والحريصة تستطيع الوقوف مقابل الهجوم الثقافي، اجعلوا العناصر المؤمنة والحريصة مورد اعتزازكم دائماً، هذا هو ما أريد قوله، أنا أوصي جميع المسؤولين الثقافيين في البلاد بدءاً بوزارة التربية والتعليم ومروراً بوزارة الإرشاد الإسلامي وانتهاءً بمنظمة الإعلام الإسلامي وبقية المؤسسات والمراكز الثقافية أن يعتمدوا جميعاً على العناصر المؤمنة والتي هي من الثورة وإليها»^(١٤٨).

(١٤٧) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٣ - ١٤.

(١٤٨) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٧.

إنّ هناك هاجساً يكمن في إحساسات ومشاعر ولي أمر المسلمين تجاه الفراغ السياسي والفكري الذي يخلقه ابتعاد العناصر المؤمنة للدولة الإسلامية وهناك بعض المظاهر السلبية التي لا تروق لهؤلاء المخلصين فيبتعدون عن ممارسة مسؤولياتهم. ولا يعني ذلك أن تُطرد العناصر غير المؤمنة بمنهج الثورة؛ بل لابدّ من الانفتاح على الجميع للمشاركة في هذه المسؤوليات الخطيرة، يقول سماحته:

«وليس هدفي ومقصودي من هذا الكلام أنّه إذا كان هناك شاب غير ثوري فامسكوا بيده واطردوه، كلاً فإنّ أحداً لم يدع ذلك وليس هذا منطلق الإسلام أو الثورة. إفسحوا المجال للجميع»^(١٤٩).

إنّ المشكلة هي في انزواء هؤلاء سياسياً وثقافياً في تادية وظائفهم رغم أنّهم يتمتعون بتاريخ جهادي ونضالي كبير في الظروف الصعبة للثورة والدفاع عن الدولة الإسلامية، أمّا الذين أقحموا أنفسهم وتسلّقوا المراكز العليا في الدولة، كانوا بعيدين عن معاناة الدولة الإسلامية ولكنهم قطفوا ثمار الحصول على المواقع من خلال النفوذ السياسي والظروف التي ساعدتهم على ذلك، مما حدى بالعناصر المؤمنة الإنزواء والابتعاد حتى تنجلي الأمور فيما بعد. إنّ المخلصين للدولة الإسلامية تراهم يدخلون في عمق الأحداث في الظروف الحساسة التي تمر بها الدولة والوطن الإسلامي، أمّا الذين يتصدون لمؤسسات الدولة فإنّهم عند اندلاع أزمات سياسية أو حربية أو جهادية تراهم ينزويون عن التصدي لهذه المسؤوليات ويتقاعدون عن المشاركة في المسائل الحربية التي تقتضيها ظروف الدولة والوطن، يقول سماحة السيّد في هذه النكتة:

«نحن نقول لا تسمحوا بإنزواء الكوادر الحريصة عن ميادين العمل. لو هجم العدو يوماً على البلاد فمن الذي سوف ينهض بأعباء الدفاع عنها؟ لن يذهب سوى ذلك الإنسان الذي يكون تعلقه بوطنه وأمتة أكثر واهتمامه بالزخارف الدنيوية أقل وإحساسه بالمسؤولية والتزامه أكبر... إنّ العناصر الموالية للنظام الشاهنشاهي والتي تخفق قلوبهم كلّما تذكّرت تلك الأيام غير مستعدة أبداً للدفاع عن النظام الإسلامي والثقافة الإسلامية، لماذا نغفل عن ذلك؟»^(١٥٠).

ومن الواضح أنّ الذي يدافع عن الكيان السياسي للدولة الإسلامية بماله ودمه، ويقدم التضحيات في هذا السبيل، فمن باب أولى أن يستلم ويرتقي المواقع المهمّة

(١٤٩) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٧.

(١٥٠) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٧ - ١٨.

في الدولة فإنّ هؤلاء هم الذين يحبّون دينهم ووطنهم وأمتهم، ولهذا يبذلون الكثير لغرض الدفاع عن هذه المقدسات فيقول ولي أمر المسلمين:

«إنّ الذي يدافع عن الثقافة الإسلاميّة وحيثيّة هذا الشعب ويصمد مقابل هجوم الأعداء هو ذلك الذي يخفق قلبه حباً للإسلام ويعشق إيران الإسلام، إنّ أولئك الذين لا دين لهم لا يحبّون الوطن كذلك ولا يحبّون إيران، الذي يرغب بأنّ تتسلط أمريكا على إيران ليس مواطناً صالحاً»^(١٥١).

إنّ الدولة الإسلاميّة المعاصرة بحاجة إلى تطهير مؤسساتها من العناصر الفاسدة؛ فإنّها التجربة الوحيدة والرائدة التي تحمل همّ المسلمين، ولا بدّ للعناصر السيئة أن لا تستخدم هذه التجربة الحيّة في سبيل تحقيق أغراضها السياسية والنفعية على حساب المبادئ والقيم التي جاءت من أجلها الثورة، ولا يحقق هذه الأهداف إلاّ العناصر المؤمنة والمخلصة من أبناء الثورة.

(١٥١) الخامنئي، سيّد عليّ، خطر الغزو الثقافي سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، ص ١٨.

الحكومة الإسلامية وآلية الخطاب الثقافي

الحكومة الإسلامية بين الشدة والمرونة:

هناك بعض المسؤولين في الدولة الإسلامية ومن باب الحرص على الضبط الاجتماعي والأخلاقي يحاولون أن يمارسوا أسلوب القوة لمواجهة بعض المظاهر السلبية في الحياة الاجتماعية، مع أن العمل الثقافي ومن ضمنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يفرض بالقوة، وهذا ما يؤكده في خطابه سماحة السيد القائد في توجيه حكومته، فهذه القضايا بحاجة إلى آلية تتمتع بالمرونة والتروي والتأمل لمنع مظاهر سلبية أو فرض قضايا إيجابية، يقول ولي أمر المسلمين:

«... إذ لا يمكن مثلاً أن نصدر قراراً نستطيع بموجبه طرح وترسيخ ما لدينا من آراء ووجهات نظر في عقول الآخرين، كلاً؛ فلا علاقة إطلاقاً بين هذا وذاك، لأن مقولة دين الحكومة ودين القرارات وفرض القضايا الأخلاقية بحدّ السيف هي مقولة أخرى وهي غير المقولة التي نحن بصددنا الآن، إن هذه الممارسات لا ينبغي القيام بها أبداً، ولا يقرّها عاقل. وإنّ الذين يلجأون إلى الضغط والقوة ويتشبثون بالعنف في فرض الأمور الأخلاقية والدينية والعقائدية هم أناس محرومون من نعمة العقل السليم»^(١٥٢).

إنّ أساليب تطبيق قواعد النظام العبادي والأخلاقي تحتاج إلى آلية فيها من التحريض والتشويق للمواطن أو المسؤول الذي يعمل في مؤسسة الدولة، أو حتى في القضايا العبادية المهمة كالصلاة الواجبة أو الصلاة المستحبة مثلاً صلاة الجماعة في المؤسسات العامة للدولة والحكومة، لا بدّ من إيجاد الأسلوب الأمثل لدفع المواطن نحوها، إنّ الموظف قد يحسّ بنوع من التثاقل نحو أداء وظيفة الصلاة بوقتها، أو الإلتحاق بصلاة الجماعة في دائرة عمله؛ لأنّ الأجواء توحى له بالالتزام بهذه المسائل الموجودة في دائرته، ويرى ولي أمر المسلمين أنّ هذه الأوامر ليست صادرة من الحكومة لتفرض على الموظف، وعلى المواطن الالتزام بحذافيرها، فإنّها راجعة إلى نفس المكلف ورغبته في الالتزام بوقت الصلاة المحدّد من قبل الشريعة، يقول دام ظلّه:

(١٥٢) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٧، مصدر سابق.

«أحياناً لا تقع المسؤولية على عاتق الحكومة كما في المسائل العبادية أو كما هو الحال أيضاً بالنسبة للقضايا الدينية. ولنفترض أننا أصدرنا قراراً على موظفي الدوائر أداء صلاة الظهر في وقتها تماماً وكذلك صلاة العصر ولا بد أن يكون ذلك في أول الوقت! كلا، فهذا ليس من شأننا؛ فالبعض يؤدي صلاته في أول الوقت والبعض لا يؤديها فيه»^(١٥٣).

فمادام هناك متسعاً من الوقت، وقد حدّدت الشريعة وقتاً واسعاً للصلاة فللمكلف أن يختار الوقت الذي يمتثل فيه هذا الواجب.

وإذا كان ولي أمر المسلمين يدعو إلى المرونة في الممارسات الأخلاقية وأداء الواجبات لا يعني هذا أن الدولة تكون غافلة عما يدور من قضايا في حركة المجتمع، وتتقف بعين اللابالية فيها، وهذه القضايا الحساسة في الدولة الإسلامية تحتاج إلى وجود المتخصصين الذين يشخصون مدى خطورة هذه المسائل على الحياة الاجتماعية العامة، ويطرحون الأولويات في المفاهيم، وهذا ما تشير إليه خطابات السيد القائد، يقول دام ظلّه:

«فإن من واجبات المجلس الأعلى للثورة الثقافية هو أن يشخص في أي الحالات ينبغي على الحكومة الإعراب عن حساسيتها أزاء المسألة الثقافية أو في أي الحالات ينبغي عليها التجاهل أو عدم إبداء الحساسية؛ فكل ذلك بحاجة إلى مجموعة من المتخصصين يضمهم مركز معين، فيدرسون ويبحثون ويخرجون بالقرارات النهائية»^(١٥٤).

إنّ هناك بعض المفاهيم الاجتماعية والفقهية الشرعية بحاجة إلى الصرامة في تطبيق حدودها، فلا يجوز للحكومة أن تقف مكتوفة الأيدي تجاهها لأنه يؤدي إلى الفساد والانحراف داخل المجتمع كما هو الحال في مفاهيم السرقة والزنا واللواط والقتل العمد أو ممارسة الفحشاء، وعلى الدولة حماية المجتمعات فقهياً وثقافياً، وعلى الحكومة أن تتوخى الدقة في هذه المسائل يقول (دام ظلّه):

«وحيث ما أمكن التدخل فإنّه لا يجدر بكم الخشية من تلك التّهم والأقاويل بأنكم سيستّم الدين وذلك لأنكم حكومة دينية أساساً... أي أنّ مشروعاتكم منبثقة من فكر ديني وعمل ديني... ولهذا فإنّه ينبغي التدخل كلما كان الأمر مناسباً لذلك، وأن نتخذ موقفاً حازماً بدون خوف من التّقولات والمواجهات، ولكن متى وأين يجب التدخل؟ فهذه مقولة دقيقة وحساسة تحتاج إلى ذوي البصائر والألباب»^(١٥٥).

(١٥٣) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٧.

(١٥٤) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٨.

(١٥٥) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ٩ - ١٠.

إنّ الدّولة الإسلاميّة تعتمد على فلسفتها الفقهيّة في حكومتها الدينيّة التي تستمد مادتها الفقهيّة من التشريع الإسلامي، وقد تكون بعض القضايا الاجتماعيّة والأخلاقيّة بحاجة إلى الشدّة في التطبيق كما هو الحال في عقوبة القصاص وعقوبة الزنا وشرب الخمر وغيرها، وبما أنّ الشعب والمجتمع يلتزم بالضوابط التشريعيّة والقانونيّة لهذه الحكومة فلا بدّ لأفراد المجتمع الذين يثيرون الفساد الاجتماعي أن يتحملوا عقوبة ما يفعلون من مفساد، والدّولة ينبغي عليها أن لا تتردّد في تطبيق القانون. إنّ الرسول(صلى الله عليه وآله) قد استخدم أسلوب المرونة في بعض أحكامه وكذلك أسلوب الصلابة والشدّة في بعض القضايا الأخرى، لذا يستشهد سماحة السيّد القائد بحياة الرسول(صلى الله عليه وآله) على كلامه فيقول:

«لقد طبق الرسول(صلى الله عليه وآله) القانون الإسلامي في بعض الموارد حدوداً تكتسب الشدّة، مع أن بعض هذه الحدود الإلهية لو طرحها وتناولها في تلك البيئات والثقافات الغربيّة لكانت أمراً لا يُحتمل ولسارعوا على رفضها، مع أنّ الصحيح هو ما جاء به الإسلام... كما كان رسول الإسلام(صلى الله عليه وآله) يلجأ أحياناً إلى الأساليب الأخلاقيّة، فيعفو تارة وينصح أخرى، ويقف بوجه التطرف ويشجبه تارة ثالثة...»^(١٥٦)

إنّ سماحة السيّد القائد يشير إلى أنّه لا بدّ لنا من تطبيق القانون الفقهي حتى لو أنّ الغرب وجّه إلينا حربته الإعلاميّة، وأثمننا بأننا ضدّ حقوق الإنسان، فإنّ حياة الرسول حافلة بالصرامة والشدّة في تطبيق القواعد الفقهيّة، والقوانين الإلهية فلا يخاف في الله لومة لائم، فلا بدّ أن يكون القدوة في نظام الحكومة الإسلاميّة الحالي، فإنّ من مصلحة الدولة والحكومة والمجتمع فرض العدالة والقانون والنظام الاجتماعي، والوقوف بوجه المتلاعبين بالنظم الاجتماعيّة، والذين يعرّضونها للمخاطرة.

الدّولة الإسلاميّة والعقول المهاجرة:

من المشاكل التي تواجهها الدّولة الإسلاميّة والتي هي بحاجة إلى آليّة في الخطاب الثقافي وتوفير الإمكانيات، هي مسألة العقول النخبويّة المهاجرة ولعلّ هذه المشكلة ليست تخص إيران فحسب، بل إنّ بعض دول الشرق أبتليت بها أو دول العالم الثالث. مع أنّ سماحة السيّد في خطابه الثقافي يرى لا داعي لإبداء الحساسيّة المفرطة تجاه هذه القضية في الدّولة الإسلاميّة، فإنّ الحرية في الدّولة الإسلاميّة التي توفرها

(١٥٦) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافيّة بين الرّؤية الإسلاميّة والنظرة الماديّة، ص ١١.

للمواطن تجعله يختار المكان المناسب ليزداد علماً أو لينتفع مادياً ويوسع ثروته إذا رأى في هذه الهجرة تحقيق ذلك، مع أنّ طبيعة الإنسان يميل إلى حبه لوطنه وقلبه يرفّ إلى ذلك بعد فترة وجيزة من إقامته في البلد الذي يرغب فيه، يقول ولي أمر المسلمين:

«لا يجدر بنا أن نبدي حساسية زائدة، فنثير الضجة العارمة كلما أراد أحدهم مغادرة البلاد بصفته عنصراً نخبويّاً! كلا، فذلك الشخص أو هذا العنصر سيقضي خمسة أعوام أو ثلاثة أعوام في الخارج ثم يعود إلى أرض الوطن، فلا داعي إذاً لإبداء كل هذا الحجم من الحساسية»^(١٥٧).

ويحدد السيّد القائد أنّ هناك سببين لهذا الاتجاه الذي يجعل البعض أن يتركوا أوطانهم:

١- مشاكل الحياة المعيشية وعدم الاستقرار في العمل، والاضطراب عن الحياة هو الذي يجعل هؤلاء يغادرون إلى بلاد الغرب.

٢- الخيالات الكاذبة التي يفتعلها الغربيون ليشجّعوا أبناءنا على التفكير في الهجرة ليستفيدوا من معلوماتهم وتجاربهم العلمية.

ولذا يقول السيّد القائد في تحديد هاتين النقطتين:

«فإنّ السبب الرئيسي يعود إلى مشاكل الحياة والمعيشة وعدم الاستقرار بالعمل. كما أنّ مردّه أيضاً إلى الخيالات الكاذبة التي ينسجونها حول الخارج - من قبيل كندا أو أمريكا وما إلى ذلك - مما يبعث على تشجيع هؤلاء النخبة ويكون دافعاً لهم على الهجرة إلى الخارج، وهو ما يجب على الحكومة أن تفكر فيه بشكل جدّي»^(١٥٨).

ولا يعني أنّ هذه الأسباب تدعو الحكومة الإسلاميّة إلى إهمال هذه الشريحة النخبوية، وعدم التمهيد لها في توفير الإمكانيات المادية والعلمية كي يمارسوا دورهم العلمي في خدمة وطنهم ومجتمعهم ما داموا يبذلون استعدادهم لخدمة هذا الوطن عندما تتوفر لهم الظروف الموضوعية لذلك. يقول ولي أمر المسلمين:

«ولكن أن نمهد الأرضية بالشكل الذي يمثّل أدنى ذريعة لتشجيع النخبة على مغادرة البلاد إلى الخارج مع كلّ ما يكتونه من أهمية واحترام لوطنهم فهذا هو الخطأ بعينه»^(١٥٩).

(١٥٧) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ١٤.

(١٥٨) الخامنئي، سيّد عليّ، المقولة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، ص ١٤ - ١٥.

(١٥٩) المصدر السابق، ص ١٤.

ولعلّ من المناسب القول إنّ المؤسسة العلمية المتجسّدة بالجامعة، والتي تتكون من العدد الضخم والكبير من طلبة العلوم والمعرفة وغالبيتهم من الشباب، هم الذين يفكّرون بطريقة الهجرة لإدامة التحصيل العلمي في الجامعات العالمية، وكذلك النخب المثقفة من الأساتذة الجامعيين الذين يرغبون في التدريس في الجامعات العالمية، وهذا بحاجة إلى بثّ الوعي العلمي والسياسي في صفوف هؤلاء من خلال آلية الخطاب العلمي للدولة الإسلاميّة وحكومتها.

إنّ دعوة الحكومة الإسلاميّة لإقامة المراكز العلمية الحديثة والمتطورة، وتوفير الظروف العلمية العالية في الدولة، يجعل الحكومة في ظروف احتضان هؤلاء وعدم التفريط بمخزونهم العلمي والتجريبي، ويقلل من التفكير للسفر خارج البلاد، ويحدّد من المشاكل العلمية والاجتماعية التي تعيشها الدولة.

دولة القانون والانضباط الاجتماعي:

ثمّ إنّ الخطاب الثقافي للحكومة الإسلاميّة ينبغي أن تحدّد آليته على أساس الخطاب الموجّه للمجتمع، فالخطاب الأخلاقي والثقافي ويراد منه الحفاظ على الأخلاقيات العامة، وليس موجّه للفرد بما هو فرد؛ بل بما هو ضمن المجموعة الاجتماعية التي ينبغي عليها حفظ النظام العام من خلال قانون الدولة المدني، فالدولة أو الحكومة لا بدّ لها أن تراقب الشكل الاجتماعي العام في الأخلاقيات. يحدّد سماحة السيّد القائد هذه الرؤية في خطابه للحكومة بإصدار قانون للنظم الاجتماعية فيقول:

«أتمنّى أن يلزم عمل حثيث لضمان الجوانب الأخلاقية والثقافية العامة وعندما نقول الأخلاق؛ فلا يتبادر إلى الذهن الأخلاقيات الفردية ليقال: أن نجلس ونعظ الناس، كلاً، المقصود هو الأخلاقيات العامة. على سبيل المثال إننا طرحنا مع بدء هذا العام شعار (ضمير العمل والانضباط الاجتماعي) فهذان نوعان من الأخلاق»^(١٦٠).

إنّ الحكومة عندما تسنّ القانون فلا بدّ لها من التوعية الثقافية والاجتماعية ودعوة المجتمع للالتزام بهذا القانون، فقانون المرور مثلاً عندما يضعه المشرفون على نظام المرور في الحكومة فيجب الالتزام بهذا القانون حتى نستطيع أن نحصر المخالفات المرورية في دائرة ضيقة ونقل من حوادث السير، وهذا يحتاج إلى تثقيف اجتماعي وتوعية وانضباط للالتزام بهذا القانون الصادر من دائرة المرور.

(١٦٠) الخامنّي، سيّد عليّ، العامل الثقافي لضمان الحضارات، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٧٣، ص ٤.

إنّ القانون الإسلامي وأسبابه ثابتة الجدران والأسس، لكن قد يكون هناك خلل في التطبيق والممارسة الخاطئة فيؤدي إلى خلق الأجواء السلبية، يقول ولي أمر المسلمين:

«إنّ الفرق بيننا وبين الأنظمة الفاسدة هو في الأركان والأسس، فالأنظمة الفاسدة أساسها خاطئ وغير ثابت، أمّا نحن، فأركاننا راسخة ومستحكمة، ولكن توجد بين الجدران والأركان الفرعية شبكات فساد، ولو كان الانضباط الاجتماعي لما وجدت هذه وإنّ كانت هناك دقة في العمل. ومقصدي وهدفي لو تتبعنا أخلاق المجتمع - طبعاً - أقصد الأخلاق الفردية - وأطرناها بأطر قانونية وحقوقية، نكون قد أرسينا دعائم السير نحو تلك الحضارة»^(١٦١).

إنّ المجتمع بحاجة إلى التنقيف والتوعية لمفاهيم وقواعد القانون، فالقانون عندما يصدر من المؤسسة أو الحكومة لابدّ من تكوين الأطر والأساليب لتنقيف المجتمع في هذا المجال، والتوعية والتنقيف يفتح المجال أمام المجتمع للالتزام، وهذا يعمل على الإزدهار الثقافي والالتزام الاجتماعي العام بالقانون والاحترام بين أفراد المجتمع. إنّ الفكر الثقافي الذي يطلقه السيّد الخامنئي (دام ظلّه)، وهو يوجّه الحكومة والنظام الاجتماعي للدولة يحاول أن يركّز على الانضباط الاجتماعي العام الذي يشكّل بدوره الأساس في إشاعة الأخلاقيات والثقافات العامّة التي لابدّ أن يتمسك بها المجتمع، وهذا الانضباط هو خطوة ثقافية في آلية الخطاب الإبداعي والحدائي التأسيسي للدولة الإسلاميّة، ويشكّل صورة عن الواقع الملتزم بهذا القانون لنحفظ الكيان الاجتماعي من المفساد في جميع مجالاتها.

^ ^ ^

خلاصة البحث

ركّز الخطاب الفكري النقدي والبياني لولي أمر المسلمين في بحث الدولة الإسلاميّة والخطاب الثقافي النهضوي على أربع عناوين رئيسية تتفرّع منها عدّة عناوين فرعية، والتي يمكن استخلاصها في النقاط الأربعة التالية:

١ - إنّ السلوكيات والعادات والتقاليد الاجتماعية هي ما تُعبّر عن ثقافة الأمة، فمرة يكون للعامل التاريخي والتقاليد الوطنية دوراً لهذه التقاليد والسلوكيات، وأخرى هناك دوراً للجانب العقيدي وتعمل العقيدة فعلها المؤثر في تكوين ثقافة الأمة؛ أي العقيدة تكون المصدر الأساس لهذه التقاليد والسلوكيات والأخلاق، والعلاقات الأسرية، والشعائر الدينية اليومية، كذلك إنّ للثقافة دوراً كبيراً في حياة الأمة، سواء كانت على المستوى الإيجابي أو على المستوى السلبي، فالأمة تتأثر إيجابياً عندما تتوفر لها الأرضية المناسبة لتربيتها ثقافياً وفكرياً، وكذلك قد تتفاعل في بعض مقاطعها التاريخية وتسير من حيث تدري أو لا تدري مع التخريب الثقافي الذي يطالها، وإنّ الإسلام لا يسمح بتخريب حياة الإنسان بما هو إنسان فضلاً إذا كان الإنسان مسلماً ويبحث عن هويته، فالإسلام يقف بوجه العبث والتخريب والفساد الثقافي والأخلاقي.

ثم ينظر وليّ أمر المسلمين في رؤيته إلى أنّ الدولة الإسلاميّة والمسؤولين الحكوميين ينبغي لهم أن يهتموا بتربية وتوجيه كل أفراد وأبناء المجتمع بلا تمييز، فالمسؤول كما يفكر بتربية أسرته ويستفيد من الإمكانيات المتاحة له ينبغي أن يوفر هذه الإمكانيات لأبناء الأمة كذلك، حتى يتمّ استيعاب كافة الطبقات الاجتماعية تحت سقف واحد من المسؤولية.

٢ - ثمّ تناول فكر سماحة السيّد القائد في العنوان الثاني من هذا الفصل الفرق بين التبادل الثقافي والغزو الثقافي، فالتبادل هو التلاقح بين التقاليد والعادات والأخلاق فيما بين الشعوب والمجتمعات الإنسانية، والتاريخ يشهد على هذا الاتجاه الإيجابي الذي يطوّر ويبدع في الحياة، وقد تأثرت الكثير من المجتمعات بمجتمعات أخرى لا تلتقي معها بالدين والعقيدة وهذا ما يوفر أجواء الأخوة الإنسانية. أمّا الغزو فهو يُفرض على الأمة بالقوة والحديد، ولا يولد إلاّ البغضاء والعداوة بين الجماعات

البشرية، ولا يمكن لنزوات سياسية أن تعمل على فرض ثقافة وعقيدة في حياة الأمة، وطبيعي أن هذا الاتجاه في أسلوب العمل الثقافي والعقدي لا يدوم عندما يفرض على أمة من الأمم ثقافة وعقيدة أمة غيرها بالقوة والتخويف والتحريف.

ثم إنَّ هنالك سجلاً كبيراً شهدته الساحة الإسلاميّة الإيرانيّة قبل الثورة ولا زالت، يحاول فيها الغرب أن يفرض ثقافته على المجتمع الإسلامي الإيراني وأن يسلب الأمة دينها وهويتها، ولم يجلب الهجوم الثقافي الغربي إلى الشعب الإيراني سوى الفساد الأخلاقي والتخريب الاجتماعي ولم يعمل على تطوير الحياة العلمية لهذا الشعب، أمّا موضوع الحرية التي تُرفع كشعار ضدّ الدولة الإسلاميّة فهذه شماعة لا قيمة لها على أرض الواقع، فإنَّ إيران وما يصدر منها من نشاط ثقافي حرّ وفي جميع الأبعاد يدلّ على توقّر الكثير من الحرية لهذا الشعب وبلا رقيب.

٣ - ثمّ تحدثنا في هذه الرؤية عن دور الثورة الإسلاميّة في إيران بعد انتصارها في تركيز مفاهيم الإسلام الأصيل واستجابة الأمة لهذا العمل الثقافي الجدير لإحياء مفاهيم الإسلام وثقافته. ثم بعد فشل العدو في إحراز الانتصار العسكري في الجبهة التجأ إلى الداخل في محاولة لضرب الخطوط الخلفية للمجتمع الإسلامي الوليد التجربة في السياسة والحكم، فإنَّ سلب الأمة ثقافتها يعمل على تركيعها واخضاعها من جديد، وكان هذا هو الأسلوب الذي التجأ إليه العدو بعد ضعفه في المواجهة المسلحة. ثم دوره في محاولة قتل الطاقات الثورية وإقصاءها من الحياة الثقافية الفنية، وهذا يدخل ضمن الهجوم الثقافي المنظم لتركيع الثورة وقيادتها.

ثمّ تحدّثت الرؤية عن توفير الفرص المناسبة لدفع وتحريض المخلصين من أبناء الثورة لاستلام المسؤوليات في الدولة؛ لأنّهم الأفراد المؤهلين للوقوف بوجه هذا الغزو.

٤ - ثمّ تحدّثت البحث عن الحكومة الإسلاميّة والبحث عن آلية عملية مؤثرة في الخطاب الثقافي، فالحكومة تحتاج إلى الشدّة في مجالات تطبيق الشرع والقانون، إضافة إلى المرونة المهمّة في تطبيق القواعد الأخلاقية وعدم ممارسة القوّة والعنف، فبعض الأمور تحتاج إلى الحزم والصرامة لوقف المفاصد الاجتماعيّة. وبعض المسائل لا تحتاج إلى المرونة في ذلك، وقد تؤثر سلباً عندما نستخدم القوّة في اتجاه تحقيقها.

وكذلك تحدت الرؤية عن العقول المهاجرة من النخب ومحاولة استيعابها بتوفير
الإمكانات العلمية، إضافة إلى إيجاد القانون الاجتماعي العام وتنقيف المجتمع عليه.

الإمام عليّ (عليه السلام) الأنموذج الأعلى للحاكم

لماذا الاقتداء بالإمام عليّ (عليه السلام)؟

التّقوى في شخصية الإمام (عليه السلام).

التلازم بين القول والعمل.

شخصية الإمام (عليه السلام) وارتباطها بالله تعالى.

دوماً مع الحُفاة والمحرومين.

العدالة في حياة أمير المؤمنين (عليه السلام)

الأنموذج الأعلى للعدالة.

العدالة الفردية والاجتماعية.

حكومة عليّ (عليه السلام) والقضاء المعاصر.

المسؤولون الحكوميون والتحديات العملية.

١ - المنصب الحكومي مسؤولية.

٢ - العيش مع الفقراء والمحتاجين.

٣ - التحذير من الإسراف والتبذير.

٤ - العلاقة مع الله تعالى أولاً.

٥ - التّقوى السياسية.

التمهيد

شكّلت الحركة السياسية في عهد خلافة الإمام عليّ(عليه السلام) في امتدادها وحركيتها وعطاءاتها تراثاً فكرياً وسياسياً خصباً في تاريخ الإسلام السياسي، لهذا باتت فيما بعد تراثاً في مستواه الثابت والمتحرك، تستمد منه الحركة الإسلاميّة في العصر الحديث قواها الفكرية والإيديولوجية، ويستعين به أي نظام إسلامي قائم على أساس النظرية الإسلاميّة في بناء قواعده لتنظيم الحياة.

ويُعدّ النظام الإسلامي في إيران في الوقت الحاضر ممّن يعتمد على النظرية الإسلاميّة السياسية ساعياً لتطبيقها في واقع الشعب الإيراني، ويعتمد نظريته الإسلاميّة على أساس مدرسة أهل البيت(عليهم السلام) في الحكومة.

لهذا تأتي خُطب وأحاديث قائد الثورة وولي أمر المسلمين ذات أهمية في بلورة خطوط هذا المنهج خصوصاً أنّها تستمد معالمها الفكرية من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية وأحاديث أهل البيت(عليهم السلام)، وبما أن تجربة الإمام عليّ(عليه السلام) الحكومية ذات معالم فكرية عملية واسعة؛ فإنّه(دام ظلّه) يحاول في كل مناسبة الحديث مع المسؤولين في الدولة، أو مع الشعب والأمة، مستمداً نظراته الفكرية وتوجيهاته الاصلاحية من مدرسة الإمام عليّ(عليه السلام)، وبانياً قواعد تحركاته السياسية على ضوء تلك المدرسة الرائدة. لهذا نحاول أن نتحرى في هذا الفصل كلماته ونظراته وهو يستعرض نماذج منها اسهاماً في كشف الخطوط العريضة للمنهج السياسي العلوي الذي يتبعه القائد في الحكم.

لماذا الاقتداء بالإمام عليّ(عليه السلام)؟

التّقوى في شخصية الإمام(عليه السلام):

وهذا الاستفهام قد يشغل أذهان البعض لماذا الإمام عليّ(عليه السلام) هو الأسوة بالذات؟ يجيب سماحته فيقول - إن الإمام عليّ(عليه السلام) : «مظهراً للتقوى والأمانة بالإضافة لصدقه وصراحته، فبالرغم من أنّه كان سياسياً وزعيماً للأمة الإسلاميّة ويتولّى إدارة وشؤون

عشرات الملايين من المسلمين في ذلك الزمان الذي كان يخلو من وسائل الاتصال الحديثة، ولكن سياسته لم تؤدّ به إلى مجانية سبيل الصراحة والصدق، بل كان(عليه السلام) صادقاً صريحاً يقول ما يؤمن به ويدل عليه عملياً، وهذا ما جعل كلماته تبقى على مدى التاريخ نبراساً يستنير به أعلام الفكر في العالم»^(١٦٢).

فالتقوى - كما يحددها السيّد القائد - مفتاح الدخول إلى معالم شخصية الإمام عليّ(عليه السلام)، وهي التي ترتب آثارها السلوكية في حركة الحقّ، فهي تمثل سرّ الاقتداء والتأسيّ بشخصيته(عليه السلام).

التلازم بين القول والفعل:

ويشير الفكر السياسي لسماحة السيّد القائد إلى التماسك الحاصل في مدرسة الإمام عليّ(عليه السلام) السياسية بين القول والعمل أو الفكر والالتزام والتي أدت أيضاً إلى اختيار منهجه في الحكم - هذه الخصوصية في حركة الإمام عليّ السياسيّة يقول عنها سماحة السيّد - :

«لم يستبطن أمير المؤمنين(عليه السلام) أيّاً من أفعال السياسيين - سواء في عصرنا هذا أو على مر التاريخ - أو مايتلفظون به من أقوال ترددها أسنتهم دون أن تعتقد بها قلوبهم، وما يتظاهرون به نفاقاً وهو معاكس لما تضرره بواطنهم. أنظروا إلى ما يطلقه أرباب السياسة من كلمات برّاقة جذّابة حيث ينادون باسم الإنسان وحقوقه، وحاكمية الشعب، والسلام، والقداسة، غير أن أيّاً من هذه الحقائق لا وجود لها في داخلهم أو على الصعيد العملي. ومثل هذا الواقع كان موجوداً قبل عهد أمير المؤمنين(عليه السلام) وكذلك في يومنا هذا، بيد أن أمير المؤمنين(عليه السلام) - تلك القمة الإنسانية الشامخة - عمل بما يعكس غالبية أرباب السياسة في هذا المضمّن»^(١٦٣).

شخصيّة الإمام(عليه السلام) وارتباطها بالله تعالى:

أمّا الميزة الأخرى التي ينفرد بها الإمام أمير المؤمنين عليّ(عليه السلام) هي ارتباطه بالله تعالى في كلّ تحركاته العامّة والذي يخرج عن حدّ الوصف، لهذا يقول السيّد الخامنئي:

(١٦٢) الخامنئي، سيّد عليّ، الإمام عليّ(عليه السلام) في رحاب الولاية، العدد ٣١٨، ص ٣.

(١٦٣) الخامنئي، سيّد عليّ، الإمام عليّ(عليه السلام) في رحاب الولاية، العدد ٣١٨، ص ٣.

«وميزته الأخرى (عليه السلام) كانت الارتباط بالله سبحانه، وإنّ أسنة القاصرين أمثالي عاجزين حتى النطق ببيان ما هو إجمالي عن عبادة ذلك الرجل العظيم»^(١٦٤).

ورغم هذا الارتباط العميق والفريد في شخصية أمير المؤمنين (عليه السلام)، فإنّه كان متواضعاً يعيش بين الناس رغم ما يمتاز به من شخصية قوية في المجتمع بوصفه مجاهداً صلباً في الله وحاكماً وسياسياً، فإنّه يعيش في أعلى مستوى التواضع والرحمة فيما بين الناس. والارتباط العميق بالله تعالى يجعل الإنسان أكثر إحساساً بمشاكل الناس ومحتهم لهذا يقول ولي أمر المسلمين:

«فلقد كان عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) ذا شخصية فردية كمسلم وإنسان ومواطن يعيش في المجتمع الإسلامي، وكذلك يتميز بشخصية كحاكم وسياسي ومدبر ومجاهد في سبيل الله، وهو جدير بالتأسي به في كافة الأبعاد، ونحن بحاجة للاقتداء بأمر المؤمنين (عليه السلام) واقتفاء أثره»^(١٦٥).

دوماً مع الحُفاة والمحرومين:

إنّ ما يتطلبه العمل السياسي في الحكم وإدارة الدولة الاهتمام بالضعفاء والفقراء والمحرومين من أبناء المجتمع، وهذه نكتة مهمة في العمل الاجتماعي والحكومي في النظام الإسلامي، لذا كان موقف الإمام عليّ (عليه السلام) دائماً في نصرة الفقراء وأصحاب العوز والفاقة دائماً، وكان جاداً في هذا المضمار.

وهذا ما تركه لنا في سلوكه عبر حوادث التاريخ، يقول سماحة السيّد القائد:

«لقد كان أمير المؤمنين (عليه السلام) ينادي باسم الأمة لأتّه كان نصيراً واقعياً للأمة وضعفائها، ومن سجاياه الأخرى العطف على الضعفاء والتصلّب والصرامة إزاء الأقوياء وبغاة الباطل»^(١٦٦).

لهذا كان يُعَبِّئ الطاقات في سبيل نصرة الحق، والدفاع عن حقوق المحرومين والمستضعفين، حتى بذل من خلال هذا الجهد حياته كلها لتحقيق ذلك، لهذا يدعو سماحة السيّد القائد إلى اقتفاء أثر عليّ (عليه السلام) لتعبئة الطاقات في الأمة لمواجهة المستكبرين والمستفيدين في العالم لنصرة المظلومين فيقول (دام ظلّه):

(١٦٤) الخامنئي، سيّد عليّ، الإمام عليّ (عليه السلام) في رحاب الولاية، العدد ٣١٨، ص ٥.

(١٦٥) الخامنئي، سيّد عليّ، الإمام عليّ (عليه السلام) في رحاب الولاية، العدد ٣١٨، ص ٢.

(١٦٦) المصدر السابق، ص ٤.

«ومن مزاياه أيضاً تعبئة الطاقات في سبيل الحق ومواجهة الباطل، فلا يجوز لأحد القول: لماذا تعبنون الأمة وتوججون مشاعرهما ضد الاستكبار وما يرتكبه من مظالم، وضد مرتزقة أعداء الله؟ فإنّ تلك ميزة اتصف بها أمير المؤمنين(عليه السلام)، فعلينا نحن أيضاً أن نصنع كما صنع أمير المؤمنين(عليه السلام)»^(١٦٧).

العدالة في حياة أمير المؤمنين(عليه السلام):

إنّ مفهوم العد يعني إعطاء الحقّ، والظلم هو سلبُ الحقّ. والعدل السياسي هو أن يعطي كلّ من الحاكم والمحكوم حقّ الطرف الآخر. والعدالة بالمفهوم العام يعني التساوي وحذف أي لون من ألون الترتيح، وكذلك رعاية حقوق الأفراد، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه.

لقد اقترن اسم الإمام عليّ(عليه السلام) بصفة العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عند محبّيه وخصومه على السواء، وهذه الصفة لا يضاهاه فيها أحد في التاريخ السياسي الإسلامي، خصوصاً خلال سنوات حكمته القصيرة والتي جسّدها في الإطار النظري من جهة، وواقع التجربة التي مرّ بها المجتمع الإسلامي، قبيل استلامه الخلافة وحتى استشهاده(عليه السلام) من جهة أخرى.

الأنموذج الأعلى للعدالة:

لهذا يرى سماحة السيّد القائد أنّ العدالة من أبرز الصفات التي ظهرت في حياة أمير المؤمنين(عليه السلام) السياسيّة، ولا يعني ذلك عدم وجود الخصال الحميدة والبارزة الأخرى، لكنّ صفة العدالة ظهرت بشكل بارز في حياته السياسية فيقول:

«إنّ لمفردة العدالة ومفهومها موقعاً متميزاً في حياة أمير المؤمنين(عليه السلام) وشخصيته، وبالرغم من اجتماع العديد من الخصال فيه(عليه السلام)، إلا أن من أبرزها - وهي التي لازمته على الدوام - هي العدالة التي تنطوي على مفاهيم متعددة وتتشعب إلى شعباً شتى اجتمعت كلّها في وجود أمير المؤمنين(عليه السلام) فهو مظهر العدل الإلهي»^(١٦٨).

(١٦٧) الخامنئي، سيّد عليّ، الإمام عليّ(عليه السلام) في رحاب الولاية، العدد ٣١٨، ص ٥.

(١٦٨) الخامنئي، سيّد عليّ، عليّ مظهر العدل الإلهي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٧.

لهذا يعدّ (عليه السلام) الأنموذج الأعلى للعدالة على جميع مستوياتها إنطلاقاً من قوله (عليه السلام) : «ألا وإنّ لكم... أن تكونوا عندي في الحقّ سواء»، ولهذا لا بدّ لنا من السعي للوصول إلى عدله وإنّ كنا لا نقدر على ذلك، يقول دام ظلّه:

«... هذا هو تكليفنا، ولا أريد أن يتبادر إلى الأذهان الوهم بإمكانية أن يصل أمثالنا أو من هم أفضل منا إلى مستوى أمير المؤمنين (عليه السلام)، كلاً، فهو (عليه السلام) المثل الأعلى والأنموذج الأصل، فهو إنما يعدّ أنموذجاً من أجل أن يتحرك الجميع باتجاهه، إلاّ إنّه (عليه السلام) لا يرتقي إليه التشبيه أو مقايسة إليه»^(١٦٩).

ثمّ يدعو ولي أمر المسلمين (دام ظلّه) المسؤولين الحكوميين إلى التمسك بعدالته، وأن لا يتشبّهوا بعدم القدرة على ذلك :

«وعليه فإنّنا يجب أن نتحرك بهذا الاتجاه وهو تكليفنا في الوقت الحاضر، ولا يحقّ لأيّ من المسؤولين في نظام الجمهورية الإسلاميّة القول بما أنّنا لا نمتلك القدرة على العمل بمستوى أمير المؤمنين (عليه السلام) وعلينا المضيّ قدماً وطىّ هذه المراتب ما وسعنا»^(١٧٠).

ثمّ يتحرك دام ظلّه في خطابه إلى دفع المسؤولين باتجاه تطبيق العدالة الاجتماعيّة لمواقعهم الحساسّة في الدّولة، فيقول:

«على المسؤولين أن يشدوا حزام الهمة لتطبيق العدالة التي ينشدها الإسلام في كافة الحقوق»^(١٧١).

وتطبيق العدالة يحقّق الثمرة العمليّة على سمعة النظام الإسلاميّ عالمياً:

«وإذا ما تحقّق ذلك بحيث تصب الجهود من أجل تطبيق العدالة في كلّ مرفق من مرافق هذا البلد وهذا النظام، وكان هنالك من يتابعها، وذاق أبناء الشعب طعمها وتوفرت للجميع، ولم يبق أثر للإجحاف في جميع مرافق الحياة، يومها سيكون بمقدور الجمهورية الإسلاميّة أن تطرح نفسها أمام شعوب العالم، وبالذات الشعوب الإسلاميّة كأتمودج إسلامي واقعي»^(١٧٢).

ويرى سماحة السيّد الخامنّي في خطابه السياسي الصادر لتوجيه الحكومة والنظام الإسلامي، أنّ عدم تطبيق أنموذج العدالة في المجتمع جريمة كبرى بحقّ الشعب، فيقول:

(١٦٩) المصدر السابق، ص ٧.

(١٧٠) الخامنّي، سيّد عليّ، عليّ مظهر العدل الإلهي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٧، ص ٧.

(١٧١) الخامنّي، سيّد عليّ، عليّ مظهر العدل الإلهي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٧، ص ٨.

(١٧٢) المصدر السابق، ص ٩.

«وليس هنالك من يمارس الظلم والإجحاف بحق الآخرين بسبب ما يتمتع به من قدرات، وليس ثمة من يتصل عن تطبيق العدالة بحقيقتها بحقها لما يتمتع به من منصب أو جاه، وإن المخالفة جرم أيًا كان مرتكبها، وينظر إلى الناس على حد سواء في ضوء الطبيعة الإنسانية والأخوة الإسلامية، فإذا ما عملنا وفق هذا السياق نكون قد حفظنا على الأمانة الإلهية المودعة بأيدينا، وإلا سيكون الحساب عسيراً أمام أمير المؤمنين(عليه السلام) حيث يقول(عليه السلام): «اعلم يا رفاعة أن هذه الإمارة أمانة، فمن جعلها خيانة لعنه الله يوم القيامة»^(١٧٣).

العدالة الفردية والاجتماعية:

ويمتاز الخطاب الفكري لسماحة السيّد القائد - وهو يشرح شخصية أمير المؤمنين(عليه السلام) في جانبها السياسي والإداري للدولة - بالتفكيك بين مفهوم العدالة الفردية والاجتماعية في شخصية هذا الإمام العظيم، يقول:

«كان(عليه السلام) يجسّد العدالة الإنسانية ببعديها الفردي والاجتماعي، حيث تجلّت عدالة الإنسان في حدود حياته الفردية، وعدالته في مضمار الحكم والسلطة تلك التي نطلق عليها العدالة الاجتماعية في حياة أمير المؤمنين(عليه السلام)»^(١٧٤).

أمّا العدالة الفردية فإنّ السيّد القائد(دام ظلّه) يشير إلى عامل التقوى في شخصية الإمام عليّ(عليه السلام)، حيث يقول في هذا الصدد:

«فلقد تمثّلت العدالة الفردية بأعلى درجاتها في شخصية أمير المؤمنين(عليه السلام) وذلك ما نعبر عنه بالتّقوى، تلك التّقوى التي كان(عليه السلام) يجسدها في عمله السياسي والعسكري وفي توزيعه لبيت المال، استفادته من مواهب الحياة واستثماره لبيت المال أو في قضائه وجميع شؤونه، فالعدالة الفردية والذاتية للمرء تمثل في واقع الأمر سندا للعدالة الاجتماعية وصاحبة التأثير في العدالة على صعيد الحياة الاجتماعية»^(١٧٥).

فالتّقوى - من خلال هذا الكلام تمثل - مفتاح شخصية أمير المؤمنين(عليه السلام) المؤثرة في قضايا النظام السياسي والإداري، والابتعاد عن التقوى يلزم الابتعاد عن تطبيق العدالة الاجتماعية لذا يقول(دام ظلّه):

(١٧٣) الخامنّي، سيّد عليّ، عليّ مظهر العدل الإلهي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٧، ص ٩.

(١٧٤) الخامنّي، سيّد عليّ، عليّ مظهر العدل الإلهي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٧، ص ٣ - ٤.

(١٧٥) الخامنّي، سيّد عليّ، عليّ مظهر العدل الإلهي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٧، ص ٤.

«ليس بمقدور من يفتقد في ذاته وفي عمله، وهو رهين أهوانه النفسية وأسير الشيطان الادعاء بقدرته على تطبيق العدالة في المجتمع، فذلك محال»^(١٧٦).

أمّا العدالة في حياة أمير المؤمنين(عليه السلام) فإنّ خطاب السيّد القائد يستند في فكره إلى الحياة السياسية التي عاصرها الإمام(عليه السلام) إبان حكومته، والتي يعتبرها العدالة المطلقة المحضة فيقول:

«أمّا عدالته(عليه السلام) على صعيد المجتمع؛ أي تطبيقه للعدالة الاجتماعية فأمر المؤمنين(عليه السلام) يمثل وصفة الإسلام الكاملة، إذ كانت حكومته إسلامية ١٠٠% وليست ٩٩% أو ٩٩,٩٩% فلم يخرج ما كان يصدر عن أمير المؤمنين(عليه السلام) وحدود صلاحياته وسلطته من تحرك أو قرار عن صبغته الإسلامية؛ أي أنه العدالة المطلقة»^(١٧٧).

لهذا يعتبر سماحته حياة أمير المؤمنين السياسيّة قدوة لنا على صعيد العمل الحكومي لإحقاق حقوق المستضعفين:

«إنّ أمير المؤمنين(عليه السلام) لم يألُ جهداً على امتداد عهد حكومته في إحقاق حقوق الضعفاء والمساكين والحفاة فعلياً الاقتداء به؛ ولكنه كان متسامحاً في حقوقه، فعلياً التأسّي به أيضاً طول حياتنا»^(١٧٨).

ثمّ يدعو (دام ظلّه) المسؤولين إلى اقتفاء أثر الإمام علي(عليه السلام) قائلاً:

«إننا نستطيع الاقتراب من آمالنا الكبرى وتحقيق مطامح بلادنا وشعبنا ونظام جمهوريتنا الإسلامية، أي العدالة الاجتماعية في ظل الاقتراب من أمير المؤمنين(عليه السلام)»^(١٧٩).

حكومة علي(عليه السلام) والقضاء المعاصر:

يمتاز القضاء الإسلامي بخصوبته في الفكر القضائي على صعيد الجهاز الحكومي المعاصر، وهو لا يحتاج إلى القضاء الوضعي بأي شكل من الأشكال، فإنّه مستقل بذاته وقدرته لتوفر القواعد الفقهية والتشريعية التي تنسجم مع متطلبات الإنسان في جميع العصور، فالقوانين والضوابط القضائية في التشريع الإسلامي تخاطب مشاكل الإنسان كقضايا واقعية لا يمكن الهروب منها بأيّ حال من الأحوال،

(١٧٦) الخامنّي، سيّد عليّ، عليّ مظهر العدل الإلهي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٧، ص ٤.

(١٧٧) المصدر السابق، ص ٧.

(١٧٨) الخامنّي، سيّد عليّ، عام أمير المؤمنين، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٨٠، ص ٤.

(١٧٩) المصدر السابق.

لذا فهي تخاطب الفطرة الإنسانية، وتضع الحلول المناسبة والصحيحة له، ولهذا اعتمد القضاء الإسلامي على نفسه واستقلّ في وضع الحلول للإنسان والحياة، لذا يقول ولي أمر المسلمين:

«إنّ الجهاز القضائي في الإسلام هو واحد من أكفأ الأجهزة المماثلة، وإننا لا نحتاج أن نستورد من أي نظام أو دولة أو حضارة أخرى أيّاً من المواد القضائية أو القانونية اللازمة لإدارة الجهاز القضائي وإقرار العدالة فلقد أخذ الإسلام بحسبانه كلّ شيء، فلا بدّ وأن تسنّ وتنظّم وتعدّ القوانين طبقاً لأحكام الإسلام لكي نتعامل مع الجرائم بالشكل المطلوب»^(١٨٠).

ولا يفوت السيّد القائد الفرصة على المسؤولين الحكوميين لتذكيرهم بقضاء أمير المؤمنين(عليه السلام) لأنموذجيته في هذا المضمار، وهذا ديدنه في خطابه الفكري والسياسي في إدارة الدولة واعتماده على مدرسة أمير المؤمنين(عليه السلام) في هذا الاتجاه، فيقول:

«الذي أتوقعه من السلطة القضائية كطالب علم في مقام المسؤولية هو أن نرى فيها ما شاهدناه من ألق وجمال في قضاء أمير المؤمنين(عليه السلام) أي: العدالة القاطعة، تلك التي لا تأخذها في الله لومة لائم، وتلك العدالة الشاملة أو الباعثة على الأمل، والتي يتساوى فيها الضعفاء وعوام المجتمع مع الأقوياء والمقتدرين أمّا القانون والتعامل القانوني؛ فهذا هو شأن الإسلام وشأن ما لدينا من الدستور»^(١٨١).

وهذا ما يتطلب جهداً حقيقياً من المسؤولين في الأجهزة القضائية للسير في ركب المسيرة العلوية في القضاء الإسلامي المعاصر ليكون الأنموذج الفريد في هذا المجال.

المسؤولون الحكوميون والتحديات العملية:

ثمّ إنّ الخطاب الفكري للسيّد القائد يرى أنّ المعالم الأساسية التي تركز عليها الدولة الإسلاميّة المعاصرة تكمن في منهج علي(عليه السلام) كأنموذج أعلى للحاكم الإسلامي، لذا يدعو المسؤولين في حكومته إلى الذوبان في أسلوب المدرسة العلوية، والسعي إلى تسرية الفكر العلوي إلى حياة المسؤولين في النظام الإسلامي، لذا يقول:

(١٨٠) السلطة القضائية والعدالة العلوية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٨٨، ص ٦.

(١٨١) السلطة القضائية والعدالة العلوية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٨٨، ص ٥.

«نحن - المسؤولين - ملزمون بالدرجة الأولى بمواءمة عملنا مع أمير المؤمنين(عليه السلام) ومقارنة توجهاتنا مع توجهاته، وهذا التكليف يسري إلى أبناء الشعب أيضاً»^(١٨٢).

وهذه التربية العملية والتوجيه التربوي من قبل سماحته لا يختصّ بالمسؤولين فحسب بل يشمل أبناء الشعب أيضاً كما هو واضح من خلال خطابه، ولكنّ سيرة وسلوك المسؤولين باهضة وكبيرة :

«إنّ مهمة المسؤولين باهضة للغاية ولا بدّ أن تتجذر السيرة العلوية في أوساطنا نحن المسؤولين في نظام الجمهورية الإسلاميّة، يومها لن يبقى خطر يهدد النظام»^(١٨٣).

فالنكتة الخطابية في كلامه تظهر معالمها الفكرية في هذا الربط المحكم بين ثبات النظام الإسلامي من خلال التمسك بمدرسة علي(عليه السلام) العملية وبين فناء وضموره بعد الابتعاد عن هذه المدرسة، ولهذا يشير قائد الثورة الإسلاميّة إلى أنّ فكر الإمام الخميني(قدس سره) العملي ارتكز من خلال سلوكه على المدرسة العلوية وبهذا اتّضحت ملامح نهج ومدرسة الثورة الإسلاميّة وهويتها السياسية من خلال خطابات قائدها، كما يركّز هو على ذلك قائلاً:

«إنّ الثورة الإسلاميّة قد اتخذت من أمير المؤمنين(عليه السلام) قدوة وأ نموذجاً عنها تبلور نظام الجمهورية الإسلاميّة، وعلى هذا تركّزت تعليمات إمامنا العظيم الذي يعد تلميذ مدرسة أمير المؤمنين(عليه السلام) وأحد تابعيها سواء في قوله أو فعله»^(١٨٤).

ويؤكد ولي أمر المسلمين السيّد الخامنئي(دام ظلّه) على بعض المعالم الأساسية في توجهاته للمسؤولين من خلال النقاط التالية:

١- المنصب الحكومي مسؤولية:

إنّ المنصب في الدّولة الإسلاميّة ليس المراد منه أن يكون مهنة الغرض منها التكسب والإرتزاق والعيش في أجواء الدعة والترف والإسراف؛ بل هو أمانة ومسؤولية كبيرة وهذا ما يلاحظه سماحته على أساس المنهج العلوي، فيقول:

(١٨٢) الإمام عليّ قدوة، العدد ٣١٨، ص٦، مصدر سابق.

(١٨٣) الإمام عليّ قدوة، العدد ٣١٨، ص٦.

(١٨٤) الإمام عليّ قدوة، العدد ٣١٨، ص٧.

«إنّ المنصب الحكومي - كما يراه أمير المؤمنين(عليه السلام) - ينبغي أن لا يتحول إلى وسيلة لنيل الدعة والاعتياش والتكسب الدنيوي، فهو ليس مهنة كسائر المهن؛ إنّه تحمل للمسؤولية التي لا يسع العمل بها أن يكون وسيلة لأنّ يجني المرء المكاسب ويجمع الأموال ويؤمن مستلزمات حياته وحياة أسرته عن هذا الطريق»^(١٨٥).

بل يرى سماحته أنّ المنصب هو توفير مستلزمات العدالة الاجتماعية وتوفير الحياة الآمنة لها فيقول:

«إنّه تطبيق العدالة وتوفير الحياة الآمنة للجماهير، والتمهيد لإقامة مجتمع إنساني تتفتح فيه القابليات الضرورية»^(١٨٦).

٢ - العيش مع الفقراء والمحتاجين :

ثمّ يمتد خطاب سماحة السيّد(دام ظلّه) بتوجيه المسؤولين في الدّولة إلى موضوع حسّاس ودقيق يركّز عليه دائماً في كلماته وهو العيش والتفكير الدائم بمشاكل الفقراء الذين يشكلون الجزء الأكبر من المجتمع، وأن لا يتمثل المسؤولون أنفسهم مع أصحاب الأموال من الأغنياء وأهل الثراء والترّف الاجتماعي، وهذا يُعدّ من معالم الفكر الاجتماعي للمدرسة العلوية لذا يقول(دام ظلّه):

«لا يحقّ لنوي المناصب في النظام أن يقرنوا أنفسهم مع الأعيان والنبلاء، ويقولوا: ما دام هؤلاء يتمتعون بمثل هذه الحياة والرفاهية فالأحرى بنا نحن المسؤولين في الجمهورية الإسلاميّة أو النظام الإسلامي أن نعيش مثلهم»^(١٨٧).

معتبراً سماحته أنّ تفقد الفقراء والمحرومين من نقاط القوة في دعم النظام الإسلامي :

«إذا كان وزراؤنا يجوبون المناطق المحرومة ولم ينغمسوا بالروتين ونزلوا إلى أوساط الجماهير فتلك من نقاط القوة»^(١٨٨).

(١٨٥) سيّما الولاء في كلام أمير المؤمنين(عليه السلام)، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣٠٦، ص٣.

(١٨٦) المصدر السابق، ص٣.

(١٨٧) سيّما الولاء في كلام أمير المؤمنين(عليه السلام)، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣٠٦، ص٤.

(١٨٨) معالم مسيرة الدّولة، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣٣٠، ص٥.

ولعلّ رسالة الإمام عليّ(عليه السلام) لعامله بالبصرة آنذاك عثمان بن حنيف لحضوره مأدبة غداء مع وُجهاء المدينة وأغنياءها وتوبيخه له فيها من الدروس التاريخية الغنية في محاسبة الحاكم لولاته، وردعهم دون الاخلال في السلوك الاجتماعي اليومي الذي يترك أثره السلبي على نظام الدولة الإسلامية.

٣- التحذير من الإسراف والتبذير:

ثمّ يمتد خطاب سماحة السيّد إلى وضع الخطوط الحمراء أمام المسرفين والمبذّرين الحكوميين، محذراً من هذه الأعمال التي تحوّلت إلى ثقافة عامة لدى أصحاب المراكز في الدولة:

«على المسؤولين في النظام الإسلامي أن لا يتخذ سلوكهم وممارستهم طابع البذخ والبهرجة، والأدهى من ذلك أن تتسم حياتهم بحيث يتحول ذلك إلى ثقافة...»^(١٨٩).

إذن، هذا العمل كما يرى سماحته سيسري داخل المجتمع ويترك أثره:

«وهكذا تسري مردودات هذا التصرف في ثنايا المجتمع شيئاً فشيئاً، سواء على البعيد أو القريب»^(١٩٠).

فإنّ المسؤولية أمانة كما ظهر سابقاً في كلام سماحته، والإسراف والتبذير خلاف ذلك، فيقول مستشهداً بكلام جميل لأمير المؤمنين(عليه السلام):

«يقول(عليه السلام): في كتاب بعثه الى الأشعث بن قيس: وإنّ عملك ليس لك بطعمة، ولكنه في عنقك أمانة» فالمسؤولية في النظام الإسلامي عبء يلقي على عاتق الإنسان يتعيّن عليه تحمّله من أجل هدف أو نية خاصة. وهذا هو الفهم الصحيح للحكومة والمسؤولية الإسلامية»^(١٩١).

٤- العلاقة مع الله أولاً:

(١٨٩) سيماء الولاية في كلام أمير المؤمنين(عليه السلام)، العدد ٣٠٦، ص ٥.

(١٩٠) المصدر السابق.

(١٩١) المصدر السابق.

ثم يرى سماحته إنه إذا أراد المسؤولون في النظام الإسلامي الاضطلاع بمسؤولياتهم فلا بدّ لهم أن يكونوا على اتصال دائم مع الله تعالى وإخلاص متواصل له، فالعلاقة مع الأمة وحدها ليست بالكافية، بل لابدّ من الارتباط الحقيقي بالله لذا يقول في هذا الصدد:

«إذا ما أراد الحاكمون وأصحاب المناصب في النظام الإسلامي الاضطلاع بهذه الواجبات فهم بحاجة إلى خصلة أخرى هي الإخلاص لله والعمل في سبيله وإدامة الإتصال به، فلا يقتصر ارتباط القائم على الأمور وصاحب المنصب في النظام الإسلامي على العلاقة مع الأمة، فإذا لم يوثق علاقته بالله تعالى تعثّر العمل من أجل الناس وخدمتهم...» (١٩٢).

ثم يستشهد سماحته بكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذا الاتجاه فيقول:

«... من هنا فإنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) كما ورد في نهج البلاغة في كتابه لمالك الأشر: واجعل لنفسك فيما بينك وبين الله أفضل تلك المواقيت. أي لا توكل حالة الارتباط بالله والإنابة إليه والتضرع له إلى أوقات تعبك وكسلك...» (١٩٣).

٥ - التّقوى السياسية :

وهناك بعض التحديات التي تواجه المسؤولين الحكوميين تستدعي أن تكون لديهم التّقوى السياسية في العمل السياسي والاجتماعي وما يواجهون به تلك التحديات، لذا يقول الإمام الخميني (قدس سره):

«إنّ الموظف الذي يتحلّى بالتّقوى في وظيفته، ورئيس الوزراء الذي يتحلّى بالتّقوى في عمله، وله تقوى سياسية، والوزراء المتّقين في عملهم والمراقبين لله، ورئيس الجمهورية المتقي تقوى إلهية.. إنّ هؤلاء ذوي كرامة. ولو كانوا عديمي التّقوى - لا سامح الله - فإنّهم سيكونون جميعاً ساقطين في نظر الله تعالى. وعندما تحكّم التّقوى الشعب فسيكون عزيزاً وكرماً وأكرماً عند الله» (١٩٤).

فالفرد المسؤول في الحكومة لابدّ له أن يتصف بالتّقوى في عمله السياسي، وهذا ما يترك انطباعاً إيجابياً في حياة الأمة وذلك يتمّ من خلال التربية والمراقبة اليومية؛ لذا يقول ولي أمر المسلمين مخاطباً المسؤولين ومستدلاً على رؤيته بكلمات أمير المؤمنين (عليه السلام):

(١٩٢) سيماء الولاية في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، العدد ٣٠٦، ص ٦.

(١٩٣) المصدر السابق، ص ٦ - ٧.

(١٩٤) منهجية الثورة الإسلامية، ص ١٢٨.

«لقد أعطى أمير المؤمنين(عليه السلام) درسه الخالد لكل الذين يمارسون دوراً على الصعيد السياسي لمجتمعاتهم، حيث يقول(عليه السلام):

مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا فَلْيَبْدَأْ بِتَعْلِيمِ نَفْسِهِ قَبْلَ غَيْرِهِ، وَلِيَكُنْ تَأْدِيبُهُ بِسِيرَتِهِ قَبْلَ تَأْدِيبِهِ بِلِسَانِهِ. إِذْ بِإِمْكَانِ اللِّسَانِ النُّطْقَ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، أَمَا مَا يَأْخُذُ بِيَدِ الْإِنْسَانِيَّةِ لِسُلُوكِ صِرَاطِ اللَّهِ فَهُوَ سِيرَةُ وَأَفْعَالٌ مِنَ يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِخْتِيَارُ لِيَكُونَ إِمَامًا لِلنَّاسِ، سِوَاءِ عَلَى مَسْتَوَى الْمَجْتَمَعِ أَوْ أَدْنَى مَسْتَوَى مِنْ ذَلِكَ. ثُمَّ يَقُولُ(عليه السلام): وَمَعْلَمُ نَفْسِهِ وَمُؤَدِّبُهَا أَحَقُّ بِالْإِجْلَالِ مِنَ مَعْلَمِ النَّاسِ وَمُؤَدِّبِهِمْ»^(١٩٥).

وكيف تأتي التقوى السياسية في حياة الإنسان؟ فيرى السيد القائد، إن ذلك يتم من خلال مراقبة الإنسان المستمرة لنفسه في حياته اليومية لذا يقول:

«أن يلتزم التقوى.. والتي تعني المراقبة للحيلولة دون الوقوع في الخطأ. وهذا لا يعني أن الإنسان لن يُخطيء، كلا فلا معنى لغير المعصوم من ارتكاب الخطأ، وما هذه المراقبة إلا صراط مستقيم وسبيل للنجاة تنتشل الإنسان من الغرق وتمنحه القوة»^(١٩٦).

وإذا لم يكن الإنسان مستعداً للمراقبة الدائمة ليمسك بالتقوى في شخصه فإنه يفقد العدالة الاجتماعية في عمله وفي هذا ربط جدلي منتج بين سلوك الحاكم السياسي ودوافعه الفكرية أو منطلقاته العقائدية، يقول في هذا:

«والذي لا يمارس الرقابة على نفسه ويعاني من فقدان العدالة والتقوى على صعيد القول والفعل وحياته الشخصية لا قدرة له على أن يكون مصدراً للعدالة الاجتماعية في أوساط المجتمع»^(١٩٧).

ولهذا يحدّد السيد القائد الملازمة القائمة بين التقوى في ذات الإنسان والعدالة الاجتماعية فيقول:

«ليس بمقدور من يفتقد التقوى في ذاته وفي عمله، وهو رهين أهوائه النفسية وأسير للشيطان، الإدعاء بقدرته على تطبيق العدالة في المجتمع فذلك محال»^(١٩٨).

لهذا يعتبر سماحته أنّ المرتكزات الأساسية التي تمتّ من خلال صياغة القانون الإسلامي في الدستور في نظام الجمهورية الإسلامية هو عامل التقوى، يقول:

(١٩٥) عليّ مظهر العدل الإلهي، العدد ٣١٧، ص ٥، مصدر سابق.

(١٩٦) سيماء الولاية في كلام أمير المؤمنين(عليه السلام) العدد ٣١٧، ص ٤.

(١٩٧) المصدر السابق، العدد ٣١٧، ص ٤.

(١٩٨) المصدر السابق، ص ٤.

«لقد طرحت الثورة الإسلامية هذا المفهوم المتمثل في إلزامية قيام الحاكم أو الحكومة والنظام السياسي على أساس التقوى والعدل والحقيقة، وعلى أساس هذا المبنى تبلور القانون الأساسي»^(١٩٩).

وهكذا نلاحظ أنّ سماحة السيّد القائد الخامنئي (حفظه الله) حريص على تضمين خطابه الفكري ما يتّصل مباشرة بنصوص مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، ورموزها العظيمة النبيّ (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته المعصومين (عليهم السلام) في مجالات الحكم والسياسة والاجتماع، مما يسجّل له خصوصية بحثية وميزة علمية في استنباطه الأصيل المرتكز على الكتاب والسنة.

^ ^ ^

خلاصة البحث

رَكَزَتِ الرُّؤْيُ الفِكرِيَّةُ وَالتَّربُويَّةُ لولِي أَمْرِ المُسْلِمِينَ فِي الفِصْلِ الأَخِيرِ مِنَ البَحْثِ، حَوْلَ:

١ - الأَنموذَجُ الأَعْلَى لِلحَاكِمِ الإِسْلَامِيِّ كَقَضَايَا تَوَاجَهَهَا الدَّوْلَةُ الإِسْلَامِيَّةُ فِي العَصْرِ الحَدِيثِ، مَعْتَبِرًا سَمَاحَتَهُ أَنَّ حُكُومَةَ وَشَخْصِيَّةَ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، هِيَ الأَنموذَجُ الأَعْلَى وَالفَرِيدُ بَعْدَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) لِلحُكُومَةِ الإِسْلَامِيَّةِ.

٢ - أَمَّا لِمَاذَا الإِقْتِدَاءُ بِأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؟ فَقد اسْتَظْهَرْنَا مِنْ خُطَابِ سَمَاحَةِ السَّيِّدِ الخَامِنِيِّ (دَامَ ظِلُّهُ) وَهُوَ يُوَجِّهُ كَلَامَهُ لِلْمَسْئُولِينَ فِي الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَنَّ الإِمَامَ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) تَتَجَسَّدُ فِي شَخْصِيَّةِ التَّقْوَى السِّيَاسِيَّةِ بِكُلِّ أبعادِهَا، هُوَ يَفْعَلُ مَا يَقُولُهُ.

٣ - كَذَلِكَ الإِرْتِبَاطُ الوَثِيقُ فِي شَخْصِيَّةِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مَعَ اللهُ تَعَالَى، وَالتَّحَامُهُ مَعَ الفُقَرَاءِ وَالمَحْرُومِينَ دَوْمًا، وَهَذِهِ الشَّخْصِيَّةُ تَمَثِّلُ العَامِلَ المَهْمَّ وَالأَنموذَجَ الأَعْلَى لِلْمَسْئُولِينَ فِي الدَّوْلَةِ.

٤ - أَمَّا سُلُوكُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ السِّيَاسِيِّ وَالاِجْتِمَاعِيِّ فَهُوَ يُمَثِّلُ العَدَالَةَ المَطْلُوقَ فِي مَجَالِهَا الفَرْدِيِّ وَالاِجْتِمَاعِيِّ، وَهَذَا مَا شَهِدَ لَهُ تَارِيخُهُ السِّيَاسِيِّ فِي هَذَيْنِ المَجَالَيْنِ .

٥ - كَذَلِكَ تُعَدُّ مَدْرَسَةُ الإِمَامِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَفِكرُهُ فِي القَضَاءِ مِنْ أَرُوعِ مَا قُدِّمَ فِي التَّارِيخِ السِّيَاسِيِّ، وَأَنَّ التَّشْرِيْعَ الإِسْلَامِيَّ الحَدِيثَ لَا يَحْتَاجُ فِي قَضَائِهِ إِلَى المَدَارِسِ الوَضْعِيَّةِ الأُخْرَى.

٦ - أَمَّا الرِّحْلَةُ الأَخِيرَةُ مِنْ هَذَا الفِصْلِ فَقد تَنَاقَلَتِ التَّحَدِيَّاتُ الكَبِيرَةَ الَّتِي تَوَاجَهُ المَسْئُولِينَ فِي الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَكَيْفِيَّةُ الإِقْتِدَاءِ بِمَنْهَجِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِنَدْوِيلِهَا أَوْ القَضَاءِ عَلَيْهَا وَذَلِكَ اِعْتِبَارُ المَنْصَبِ الحُكُومِيِّ هُوَ مَسْئُولِيَّةٌ رِسَالِيَّةٌ لَا لِتَحْقِيقِ الأَغْرَاضِ الشَّخْصِيَّةِ أَوْ العَيْشِ مَعَ النَّاسِ أَوْ عَدَمِ الإِسْرَافِ وَالتَّبْذِيرِ أَوْ العِلَاقَةِ مَعَ اللهُ، وَمَلَازِمَةُ التَّقْوَى السِّيَاسِيَّةِ فِي المَسْئُولِيَّةِ الإِدَارِيَّةِ، وَهَذَا مَا يُجَسِّدُ وَيَحَقِّقُ الأَنموذَجَ الأَعْلَى لِلْمَسْئُولِ الحَاكِمِ فِي الدَّوْلَةِ .

الخاتمة

لقد أشار البحث الذي نحن في صدده إلى الخطاب الفكري والديني لوليّ أمر المسلمين، والذي تعرّض فيه - وفي مناسبات متعددة - إلى التحديات المعاصرة التي رافقت مسيرة الدولة الإسلاميّة وحكومتها، ولعلّ بعض التحديات لازالت قائمة فهي بحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل تذليلها، أو التخلص منها بالأسلوب الذي يحفظ هذا الكيان الإسلامي الرائد، ليكون سندا قويا للدفاع عن المسلمين والمحرومين في العالم. والتزاماً منا بالمنهج العلمي الذي قرّره المتخصّصون في مجالات البحوث العلمية، نريد أن نشير إلى خلاصة البحث والنتائج والرؤى التي توصلنا إليها من خلال مسيرة البحث الطويل في هذه الخاتمة.

لقد أشار الخطاب الفكري لسماحة السيّد القائد في الفصل الأوّل إلى دور النظام الإسلامي في البناء الحضاري، معتبراً الدولة الإسلاميّة تسير وتتطور بشكل تدريجي لتحقيق الازدهار الحضاري، وأنّ النظام الإسلامي يطرح مفهوم التوازن في الحياة الإنسانية بين المادة والروح، والتوأمية بين الأخلاق والعلم، وحاكمية الأخلاق عليه، وإعادة التوازن بحاجة إلى الإبداع الفكري وتربية الإنسان، ويكون للعلماء دوراً كبيراً في هذا الإبداع والتربية، ثمّ إنّ هذا النظام يستوعب جهود المعارضة، ويحاورها بالمنطق، كما أشار الفصل الأوّل من البحث إلى الفارق الكبير بين الحضارة الإسلاميّة والحضارة الغربية، وهذا يدلّ على طبيعة الفارق بين الجذور الفكرية التي تُستمد منها الحضارتين معالمها عن الإنسان والحياة، وهذه من التحديات التي تواجه الدولة الإسلاميّة الحديثة.

أمّا الفصل الثاني من البحث؛ فقد ركّز الخطاب الديني لسماحة السيّد القائد عن العلاقة والرابطة بين علماء الدين والدولة الإسلاميّة، ودفع الشبهات التي تُثار حول

شرعية وعدم شرعية النظام الإسلامي. فالدولة الإسلامية تكتسب شرعيتها من قيادتها العلمانية المتجسدة بحركة وليّ الفقيه فيها، وقد أضفى الشعب الإيراني الشرعية السياسية للدولة، وقد حذر سماحته بهذا الاتجاه من المتصفين بالقداسة الدينية باستغلالهم بساطة الناس، ثم تحدّث في هذا الفصل عن سلبيات الجمود الفكري، ودور علماء الدين في إيجاد آلية جديدة لتطوير الفقه الإسلامي لمواجهة تحديات الدولة الحديثة والمجتمع الإسلامي المدني، كذلك تنظيم آلية للعلاقة بين الدولة الإسلاميّة وعلماء الدين، فالدولة منهم ومن نتاج جهودهم، فلا ينبغي ترك فراغ حسّاس في مواقعها أو فسح المجال للآخرين لملئه، ثم دور الزمان والمكان في الاجتهاد الفقهي للعلاقة بين الموضوعات والأحكام وهذا ما تحتاجه الدولة في خطابها الفقهي المعاصر.

أمّا الفصل الثالث من البحث ; فقد تناول الإصلاح الإداري والمنهجي في الحوزة العلمية المعاصرة، والمزج بين الأصالة والمعاصرة في مفهوم وأسلوب التعليم في هذه المؤسسة الدينية التي ترتبط بكيان الدولة الإسلاميّة ارتباطاً عضوياً مع فرض استقلاليتها عن مؤسسات الدولة، بيد أنّ الدولة الإسلاميّة والحوزة العلمية موضوعهما واحد من حيث الهدف، وهو تبيان التشريع الإسلامي، وتحريك المفاهيم الإسلاميّة لدى أبناء المجتمع، فتحدّثنا في هذا الفصل عن دور الحوزة العلمية في مواجهة الأزمات الفكرية، وكذلك محاولتها منهجياً في تغيير الخطاب وتحويله من النزعة الفردية الذي كان له أبعاد تاريخية متجذّرة في حركة الفقه لأسباب تاريخية وسياسية، والاتجاه نحو النزعة الاجتماعية في الخطاب الفقهي، فالمجتمع الحديث بحاجة إلى مثل هذا الخطاب. ثمّ تحدّثنا عن العلاقة بين الحوزة والدولة الإسلاميّة، وأنّ سماحة السيّد القائد يرى باستقلالية الحوزة عن الحكومة، ولكن لا يعني إيجاد الانفصال والقطيعة، فإنّ الحكومة الإسلاميّة بحاجة إلى العناصر الكفوءة في الحوزة، ودور الأخيرة كذلك في طرح المفاهيم الإسلاميّة الواعية والرائدة لسدّ حاجات الدولة. ثمّ تحدّثنا عن تغيير التخطيط والمناهج العلمية في الحوزة العلمية وهو ما فيه مصلحة الحوزة والمجتمع والدولة، فكان الكلام عن المركزية الإدارية، والتخطيط والبرمجة، وتغيير المناهج العلمية، وتطوير الفقه والاجتهاد، والتخصّص في كتابة الشهادات العلمية، وهذا يحقق معنى الأصالة والمعاصرة في أسلوب الحوزة لمواجهة تحديات المجتمع والدولة.

أمّا الفصل الرابع: فقد ركّز الخطاب الفكري على التبليغ الإسلامي وتحديات المجتمع والدولة، والتبليغ بمعناه الخاص والعام فهو يشمل كل المفردات التي تدخل في إيصال العقائد والأفكار إلى الأمة، وإن كان يأخذ في مصطلحه معناه الخاصّ المعروف، فقد ركّز البحث على مفهوم التبليغ والتفقه في القرآن، وقلنا: إنّ التبليغ لا ينحصر في شرح المسائل والأحكام الشرعية بل يشمل كلّ المعارف الدينية بدليل قوله تعالى: (لينذروا قومهم...) والإنذار شمولي لكلّ المعارف الدينية والعقائدية، ثم ذهب الخطاب الفكري إلى وضع البرنامج العلمي الطويل معتبراً الهجرة في سبيل التبليغ أحد مصاديق الهجرة إلى الله تعالى، فلا بدّ من تنظيم ذلك حسب حاجة المناطق المحرومة، ثمّ لا بدّ من الاستمرار والثبات في أماكن التبليغ وعدم تركها تتوغل فيها الأفكار المنحرفة، فلا بدّ من ملء الفراغ الفكري والقيادي لذلك.

وكان الكلام في التخطيط واختيار العناصر الكفوءة، وهذا ما تقوم به المؤسسة التبليغية التي تمارس العمل التبليغي لترسم للمبلّغ معالم حركته وفكره الذي يغدّي الأمة، ثمّ الكلام عن الاستيعاب والشمولية للخطاب التبليغي فلا ينحصر عند مناطق البلاد داخلياً؛ بل يشمل دول العالم التي هي بحاجة إلى مبلّغ يمتلك الموهبات الكافية في خطابه الفكري، فإنّ هذه البلدان فيها من الشعوب التي تختلف عن ثقافتنا وتقاليدنا ولغتنا، فلا بدّ من توفير الكوادر التبليغية المتخصصة في ذلك حتى تؤدّي ثمرة في هذا الاتجاه، ثمّ تحدّث الخطاب عن دور الأخلاق وتهذيب النفس لدى المبلّغ الرسالي.

أمّا الفصل الخامس: فقد كان البحث يتمحور في الخطاب الفكري لوليّ أمر المسلمين حول الدولة الإسلامية والخطاب الثقافي النهضوي، والذي تناولنا فيه تحديات كبيرة تواجه الدولة الإسلامية على مستوى الخطاب الثقافي، فكان الكلام يدور حول دور العقيدة في ثقافة المجتمع باعتبارها المنبع الأساس لهذه الثقافة، إضافة إلى تاريخ التقاليد الضاربة في الحياة الاجتماعية، وأنّ الإسلام لا يسمح بالتخريب الثقافي حتى على مستوى الإنسان غير المسلم، ثم لا بدّ من استيعاب كلّ أفراد المجتمع في التربية فلا طبقية في ذلك، ثم تناول هذا الفصل الفرق بين التبادل الثقافي والغزو الثقافي، فالتبادل هو تلاقح بين تقاليد وعادات وثقافات اجتماعية لأمة ما مع أمة أخرى، وهذا يتم من خلال الرغبة والإبداع والتحديث لهذا التفاعل والتبادل، وهذا عكس الغزو الثقافي الذي يأتي عن طريق القوة والعنف ويُفرض على الأمة بالحديد والنار. ثم تحدّثنا عن السجال الثقافي بين الغرب والمجتمع الإسلامي

الإيراني، وأنّ الغرب لم يأت بالعلم والمعرفة لهذا الشعب، بل جاء بالمفاسد الاجتماعية فحسب، ولياليه الحمراء ومراكز الدّعاة تشهد بذلك.

ثمّ تحدّثنا عن دور الثورة الإسلاميّة في بدايتها ونشر الثقافة الإسلاميّة وإحياء القيم، وقد أراد الأعداء قتل هذه الروح الجديدة وشن الحرب العسكرية بضراوة، وبعد فشلهم استخدموا آلية المواجهة الثقافيّة من الداخل، بعد نفاذ الحل العسكري والحصار الاقتصادي، ثم أرادوا قتل الطاقات الثورية بإقصائها عن مسرح الحياة الفنيّة والثقافيّة، ولهذا لا بدّ من توفير الفرص المناسبة ليأخذ المسؤولون المخلصون من أبناء الثورة موقع التصديّ لهذا الهجوم الثقافي المنظم.

أمّا الرؤية الأخيرة لهذا الفصل فتناولت آلية الخطاب عند الحكومة الإسلاميّة والتوازن بين المرونة والشدّة في ذلك، وكان الكلام عن العقول النخبوية المهاجرة وآلية استيعابهم، وكذلك القانون ودوره بالضبط الاجتماعي العام وتنقيف المجتمع عليه.

أمّا الفصل السادس؛ فقد تناول البحث فيه عن الدّولة الإسلاميّة وأنموذجها الأعلى للحكومة، وقد قدمت حكومة أمير المؤمنين (عليه السلام) وحاكميته أروع الأمثلة في حركة تاريخ الحكومات، لهذا اختار وليّ أمر المسلمين عليّاً (عليه السلام) وحكومته الأنموذج الأعلى التي يُقتدى بها، ولعلّ من القضايا التي تواجه المسؤولين في الدّولة الإسلاميّة مدى التزامهم بالمنهج التربوي والفكري والسلوكي لفكرة الدّولة الإسلاميّة العادلة. لذا ركّز الخطاب على أنه لماذا الاقتداء بحكومة أمير المؤمنين (عليه السلام)؟ والذي استظهرنا من ذلك أنّها التقوى في شخصية أمير المؤمنين (عليه السلام)، وتلازم قوله مع عمله، والارتباط بالله ودوره في شخصيته، وعلاقته الحميمة مع الحفّاء من الفقراء والمحرومين، وهذه نماذج مهمّة في الشخصية القيادية المسؤولة، كذلك تحدّثنا عن العدالة في حياة الإمام، ومفردات هذا العنوان ركّزت على أنّ عليّاً (عليه السلام) الأنموذج الأعلى للعدالة الفردية والاجتماعية، وحكومة عليّ والقضاء الإسلامي المعاصر.

أمّا عنوان (الحكوميون والتحديات العملية) فتناول البحث مسألة أنّ المنصب الحكومي مسؤوليّة ولا بدّ للمسؤولين في الدّولة أن يكونوا مع الفقراء والمحتاجين، وكذلك التّخدير من الإسراف والتبذير، والعلاقة مع الله والتقوى السياسيّة، وهذه المفردات قد تناولها الخطاب الفكري لسماحة السيّد بأمثلة رائعة لتنقيف الحكومة.

أما النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، فإننا نستعرضها في النقاط التالية:

١ - هناك مفاهيم وأفكار تحاول أن تأخذ موقعها في ذهنية المسلم، والتي تعتبر الفلسفة الغربية وتطورها التقني المادي، هو الذي يشكل مفاهيم حضارية مهمة في حياة الإنسان، مع أن التاريخ والتصورات القومية والاتجاه المادي المفرط والفلسفة الأخلاقية الإباحية، وغيرها من الرؤى لهذه الحضارة: كالتوسع، وسرقة ثروات الشعوب، والقتل والإبادة الجماعية والممارسة السياسية الطبقية، أثبتت على انحصار هذه الحضارة المادية في رقعة مكانية، تخصّ أوروبا بالذات، وهي تؤول إلى الزوال والنهاية لمحدوديتها وماديتها المحضة.

وكذلك من التحديات لهذه المفاهيم التي تخلق التشويش في الذهنية، هو عدم قدرة النظام الإسلامي على استيعاب مشاكل الحياة، مع أن الواقع أثبت في الفترة الأخيرة أن الدولة الإسلامية استطاعت أن تخطوا خطوات جبارة في طرح الشمولية للتصور الإسلامي عن الدين والدولة، ودورهما في حياة الإنسان، وأن نظام الدولة الإسلامية والحكومة الإسلامية هي الوحيدة التي تستطيع أن تطرح المفاهيم الحضارية في واقع المسلمين، وأن المسلمين إذا أرادوا أن يتقدموا حضارياً ويزدهروا في مجالات الحياة، فلا بد لهم من نظام سياسي قادر على الخطاب المعرفي الشمولي، وأن لا تنحصر سلوكياتهم في نظام العبادة الفردي، فالنظام السياسي والاجتماعي المدني هو الذي يستطيع أن يركّز على المفاهيم الحضارية ويخرجها للواقع.

ولهذا تحاول الدولة الإسلامية والفكر السياسي لولي أمر المسلمين أن يخلقوا حالة من الوعي في نفوس المسلمين، والتي تحتاج إلى جهود حثيثة في هذا الاتجاه.

٢ - إن الدولة الإسلامية لازالت تعيش الخط العلماني لمنهجها القيادي ولا يمكن لها أن تنفصل عن هذا الخط، لطبيعة العلاقة بين علماء الدين والأمة، وكلما أحكمت العلاقة وتوسعت كلما اشتدّ إيمان الأمة بهذه الدولة وبشرعيتها وموقعها الفكري في حركة المجتمع، إن البعض ممن يتصدّون للعمل في المؤسسات الدينية يحاولون أن يشيعوا مفاهيم فصل الدولة عن علمائها، وهذه مفاهيم قديمة جديدة، والتي تحاول أن تعيد مفاهيم فصل الدين عن الدولة، لهذا فالدولة الإسلامية بحاجة إلى تمثين العلاقة مع الفقهاء والعلماء البارزين والمنفتحين على النظام السياسي للدولة، والذين يحسّون بضرورة وجودها في حركة المجتمع.

٣ - ثم إننا يمكن أن نخرج بنتيجة من خلال الخطاب الفكري لسماحة السيّد القائد حول موضوع العلاقة كذلك بين المؤسسة الدينية (الحوزة) والدولة الإسلاميّة الحديثة، فإنّ سماحته عندما يتعرّض لقضايا الحوزة ومشكلاتها باعتبار أهميتها لدعم مسيرة الدولة الإسلاميّة على مستوى الفكر والتطبيق، فالحوزة هي العمود الفقري والمركزي لدعم التشريع لفقّه الدولة حتى تستطيع الأخيرة من تطوير وتغيير الخطاب الفكري والاجتماعي حسب تطوير وإبداعات الحوزة وقدرتها على مواكبة متطلبات المرحلة، لهذا تأتي اهتمامات سماحة السيّد بالمؤسسة الدينية، فإذا كانت الدولة، هي من رحم هذه المؤسسة خرجت إلى الوجود فهي بحاجة إلى حنان هذه الأمّ وعطاءها، ولهذا لا بدّ من تكوين رابطة فقهية سياسية وحكومية بين الدولة والحوزة، ويمكن للدولة أن تؤدّي دوراً في توفير الإمكانيات اللازمة لتطوير الحوزة، والواقع الحالي يشهد لذلك التحوّل وعلى جميع المستويات.

٤ - إنّ المشكلة الثقافية من القضايا المعقدة التي تواجهها الدولة الإسلاميّة، فهناك خلط بين مفاهيم التبادل الثقافي وقبول المفاهيم التي أخذت تجتاح الشارع الإسلامي، من ثقافة التحلّل واللابالية بالسلوك الاجتماعي العام. إنّ الدولة الإسلاميّة بحاجة إلى آلية تطوير الخطاب الثقافي، فالدولة الإسلاميّة وبعد مرور أكثر من خمسة وعشرون عاماً على تأسيسها بحاجة إلى خطاب ثقافي جديد يقرأ المرحلة الاجتماعية والغزو الثقافي الجديد، ويضع الحلول المناسبة لهذا الغزو، وهذا يعتبر تحدياً خطيراً يحتاج إلى العقول المبدعة والملتزمة بوضع الحلّ المناسب لذلك سيبقى هذا السجال في صراع الإرادات.

٥ - إنّ المؤسسة التبليغية التي يمكن لها أن تُفعل حركة الدولة الإسلاميّة في الداخل والخارج، لا ينبغي أن تختصر بالإرشاد الديني الخطابي، بل لا بدّ لها من الشمولية في الخطاب وعلى جميع الاتجاهات، في الخطابة المنبرية، في الفن، ودور العرض والمسرح، وفي الملاعب الرياضية العامّة، وفي المدارس والجامعات، وفي المؤسسات الاجتماعية والحكومية، في النوادي الثقافية، في المحافل والمهرجانات، وفي كلّ مفردة من مفردات الحياة الاجتماعية، ولهذا تحتاج المؤسسة التبليغية في الدولة الإسلاميّة إلى رفع حالة الاستنفار والتأهب إلى درجة عالية لخطورة المسألة في هذا الاتجاه.

٦ - إنّ الخطاب الفكري لسماحة السيّد القائد موجّه بالذات ومن خلال مفرداته إلى المسؤولين الحكوميين والمؤسسات العلمية الفاعلة في حياتنا أكثر بكثير من توجيهه إلى الأمة، فالأمة في حالة يقظة ووعي وحذر، لكنّ المسؤولين قد يتهاونون في أداء واجباتهم، والعلماء قد يعزلون عن الواقع لهذا جاء التحذير والإنذار والتذكير لغرض تركيز هذه المفاهيم في الذهنية.

٧ - إنّ الحكومة الإسلاميّة ومن خلال تجربتها في مؤسسات الدولة قد تتمظهر فيها بعض المظاهر السلبية عند بعض المسؤولين الحكوميين، لذا فهم بحاجة إلى الحكومة النموذجية في حركة تاريخ المسلمين، وكانت حكومة الإمام عليّ (عليه السلام) أروع مثلاً لذلك، وهذا ما ركّز عليه الخطاب الديني لسماحة السيّد لتمثّل حكومته بنهج وحكومة أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولهذا فإنّ تجربة الحكومة الإسلاميّة ومسؤوليها وسلوكهم يمثل تحدياً للمفاهيم التي تطرحها الدولة ومدى التزام المسؤولين بذلك، فإذا كانت الدولة الإسلاميّة جاءت لتطبيق العدالة الاجتماعية فهي بحاجة إلى أن تقتدي بأروع رجل مثل العدالة الاجتماعية في دولته، وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) الأنموذج الأعلى لقيادة الدولة والمجتمع، وبهذا أراد وليّ أمر المسلمين أن يركّز هذا المفهوم في الذهنية العامّة للمسؤولين، ويضعهم على المحك حتّى ينطلق سلوكهم من خلال نهج دولة عليّ (عليه السلام) فتتأثر الأمة بسلوكهم.

وفي النهاية فإننا لا ندّعي قد أحطنا بكلّ الجوانب الفكرية لهذا البحث، فقد تكون هناك بعض العناوين المهمّة لم يسعفنا الحظّ في استذكارها، لكثرة القضايا التي طرحها سماحة السيّد حول الدولة الإسلاميّة ومشكلاتها الراهنة، وهي بحاجة إلى أن تتناولها الأقسام المؤمنة لاستجلاء مفاهيم أخرى قد فاتتنا فرصة الإفادة منها، والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - الإسلام ومتطلبات العصر، العلامة الشهيد مرتضى المطهري، تعريب علي هاشم ، الناشر : مجمع البحوث الإسلامية إيران ، مشهد. الطبعة الأولى (١٤١١ هـ).
- ٣ - الإمام عليّ قدوة، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٨، ٢٥ ذي الحجة (١٤٢١ هـ)، حديث السيّد القائد في أهالي مشهد في الحرم الرضوي الشريف.
- ٤ - الحكومة الإسلامية ، الإمام الخميني(قدس سره) مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني(قدس سره)، الطبعة الأولى (١٩٩٦م) طهران.
- ٥ - الحوزات ومتطلبات العصر، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٩٨، خطاب سماحة السيّد القائد في طلبه البحث الخارج عند بداية العام الدراسي - ٩ ربيع الثاني (١٤١٦ هـ).
- ٦ - السلطة القضائية والعدالة العلوية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٨٨، حديثه لمسؤولي السلطة القضائية، ٢٤ ربيع الأوّل (١٤٢١ هـ).
- ٧ - السلطة القضائية والعدالة العلوية، سلسلة في رحاب الولاية العدد ٢٨٨ لكلمة سماحة السيّد القائد عند مسؤولي السلطة القضائية و عوائل شهداء السابع من تير ٢٤ ربيع الأوّل (١٤٢١ هـ).
- ٨ - العامل الثقافي ضمان الحضارات، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٧٣، نصّ كلمة وليّ أمر المسلمين عند استقباله أعضاء المجلس للثورة الثقافية، ٦ رجب (١٤١٥ هـ).

- ٩ - العلماء والحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١، بيان قائد الثورة الإسلامية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لرحيل الإمام الخميني(قدس سره) ٦ذي القعدة (١٤١٠ هـ) .
- ١٠ - العلماء وتحريف الدين، سلسلة في رحاب الولاية، بداية العام الدراسي للحوزة بحضور طلبة البحث الخارج، ١١ جمادى الثانية (١٤٢١ هـ).
- ١١- المقالة الثقافية بين الرؤية الإسلامية والنظرة المادية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣٠٥، ذكرى تأسيس المجلس الأعلى للثورة الثقافية، بحضور أعضاء هذا المجلس، ٢ رمضان (١٤٢١ هـ).
- ١٢- أساس الحكم في الفكر الإسلامي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٢، حديثه في أعضاء مجلس الخبراء، ٢١ ذي الحجة (١٤٢١ هـ).
- ١٣ - تطوير الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١٠، خطاب سماحة السيد القائد عند زيارته لمدينة قم المقدسة في ١٥ شعبان (١٤١٢ هـ).
- ١٤- تفسير الميزان، محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الخامسة، (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
- ١٥ - خطر الغزو الثقافي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٨، استقبال قائد الثورة الإسلامية جمعاً من المفكرين وألقى فيهم خطاباً بتاريخ ١٣ صفر (١٤١٣ هـ).
- ١٦ - دور الزمان والمكان في الاجتهاد، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ١١٧، بيان وليّ أمر المسلمين بمناسبة انعقاد مؤتمر دراسة المباني الفقهية للإمام الخميني(قدس سره) ١٥ شوال (١٤١٦ هـ).
- ١٧- دور العلماء في بناء الحضارة الإسلامية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٩٩، زيارة سماحته لقم المقدسة، وبحضور جمع غفير من الأساتذة والفضلاء وطلبة الحوزة العلمية، ٧ رجب (١٤٢١ هـ).
- ١٨- رائد الحركة الإصلاحية السيد محسن الأمين، محسن السماوي، مجلة قضايا إسلامية، العدد الخامس، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).
- ١٩- رسالتنا، محمد باقر الصدر(قدس سره) الدار الإسلامية، قم. الطبعة الأولى، (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).

٢٠- رسالة الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣، خطاب وليّ أمر المسلمين في طلبه البحث الخارج في بداية العام الدراسي، ٢٣ ربيع الأوّل (١٤١٣ هـ).

٢١- سيماء الولاية في كلام أمير المؤمنين(عليه السلام) سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣٠٦، خطبة الجمعة العبادية السياسية، طهران ١٨ رمضان (١٤٢١ هـ).

٢٢ - عام أمير المؤمنين(عليه السلام) سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٢٨٠، بيان سماحة السيّد القائد في طول العام الهجري الشمسي (١٣٧٩)، ١٣ ذي الحجة (١٤٢١ هـ).

٢٣- عليّ مظهر العدل الإلهي، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣١٧.

٢٤- فلسفتنا، محمد باقر الصدر(قدس سره) الطبعة العاشرة، دار الكتاب الإسلامي قم، (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م).

٢٥ - في ظلال نهج البلاغة، محمّد جواد مغنية، المجلد الرابع، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، شباط (١٩٧٣ م).

٢٦- محسن آجيني، الالتقاط الفكري والتحرّج العقائدي في نظرة العلامة المطهّري، ترجمة رعد هادي جبارة، منشور العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م).

٢٧- مشروع إصلاح الحوزة عند الشيخ المظفر، محمد مهدي الأصفى، مجلة قضايا إسلامية، العدد الخامس، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).

٢٨- مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي مالك بن نبي، دار الفكر، الطبعة الأولى، (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).

٢٩ - معالم مسيرة الدولة، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٣٣٠، حديث سماحة السيّد بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد (رجائي وباهنر) وأسبوع الحكومة، ٧ جمادى الثانية (١٤٢٢ هـ) طهران.

٣٠- وصية الإمام الخميني(قدس سره) النداء الأخير، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني(قدس سره)، الطبعة السابعة عام (٢٠٠٣ م) طهران.

٣١ - وظائف الحوزات العلمية، سلسلة في رحاب الولاية، العدد ٦٠، توجيهات
وليّ أمر المسلمين عند شروع درس البحث الخارج وذلك بتاريخ (٤ / ٤ / ١٤١٥ هـ).

الفهرس ^

الفهرس

المقدّمة ... ٩

الفصل الأوّل: النظام الإسلامي والبناء الحضاري

التمهيد ... ٢١

المسيرة الحضارية في النظام الإسلامي ... ٢٢

توأمية الأخلاق والعلم في النظام الإسلامي ... ٢٦

الإبداع في الفكر وتربية الإنسان ... ٣٢

دور علماء الدّين في الدورة الحضارية ... ٣٧

النظام الإسلامي والمعارضة ... ٤١

الحضارة الغربية والحضارة الإسلاميّة ... ٤٦

خلاصة البحث ... ٥٤

الفصل الثاني: علماء الدّين والدّولة الإسلاميّة

التمهيد ... ٥٩

دور علماء الدّين في الثورة الإسلاميّة ... ٦١

متصنعوا القداسة والنفاق الديني ... ٦٦

علماء الدّين والفقهاء التجديدي ... ٧٣

العلاقة بين العلماء والحكومة الإسلاميّة الحديثة ... ٧٧

دور الزمان والمكان في الفقه الاجتهادي ... ٨١

خلاصة البحث ... ٨٧

الفصل الثالث: الحوزة العلمية بين الأصالة والمعاصرة

التمهيد ... ٩١

الحوزة العلمية ومواجهة الأزمات الفكرية ... ٩٣

النزعة الفردية والاجتماعية في الاجتهاد الفقهي ... ٩٦

تنظيم العلاقة بين الدولة الإسلامية والحوزة ... ١٠٣

التخطيط وتغيير المناهج العلمية في الحوزة ... ١٠٧

أولاً: المركزية الإدارية ... ١١١

ثانياً: التخطيط والبرمجة العلمية ... ١١٥

ثالثاً: تغيير المناهج العلمية في النظام الدراسي ... ١١٨

رابعاً: التطوير الفقهي واستيعابه لمشاكل الحياة ... ١٢٠

خامساً التخصص وكتابة الشهادات العلمية ... ١٢٤

خلاصة البحث ... ١٢٩

الفصل الرابع: التبليغ الإسلامي وتحديات المجتمع والدولة

التمهيد ... ١٣٥

التفقه والتبليغ في القرآن ... ١٣٦

الهجرة أحد مصاديق التبليغ الإسلامي ... ١٣٩

الاستمرارية والثبات في مواقع التبليغ ... ١٤٣

التخطيط والعلاقة بين المبلغ والمُخاطب ... ١٤٨

الشمولية في الخطاب التبليغي وأسلوبه ... ١٥٣

دور الأخلاق وتهذيب النفس للمبلغ ... ١٥٧

خلاصة البحث ... ١٦٢

الفصل الخامس: الدولة الإسلامية والخطاب الثقافي النهضوي

التمهيد ... ١٦٧

العقيدة والثقافة ... ١٦٨

العقيدة المنبع الأساس للثقافة ... ١٦٨

التأثيرات الثقافية في حياة الأمة ... ١٧٢

المسؤولية تجاه المجموع الاجتماعي ... ١٧٦

التبادل الثقافي والغزو الثقافي ... ١٨٠

دور التبادل الثقافي في حياة الأمة ... ١٨٠

الغزو الثقافي والحرب على المباديء ... ١٨٤

السجال الثقافي مع الغرب ... ١٨٨

الهجوم الثقافي والفساد الاجتماعي ... ١٩٣

الحرية الثقافية والدولة الإسلامية ... ١٩٥

الثورة الإسلامية والثورة الثقافية ... ١٩٨

إحياء الثقافة الإسلامية وبدايات الثورة ... ١٩٨

حرب الخطوط الخلفية على الدولة الإسلامية ... ٢٠١

إبعاد وقتل الطاقات الثورية ... ٢٠٣

تسليم المخلصين المسؤولين في الدولة ... ٢٠٦

الحكومة الإسلامية وآلية الخطاب الثقافي ... ٢١٠

الحكومة الإسلامية بين الشدة والمرونة ... ٢١٠

الدولة الإسلامية والعقول المهاجرة ... ٢١٤

دولة القانون والانضباط الاجتماعي ... ٢١٦

خلاصة البحث ... ٢١٩

الفصل السادس: الإمام عليّ (عليه السلام) الأتمودج الأعلى للحاكم

التمهيد ... ٢٢٥

لماذا الاقتداء بالإمام عليّ (عليه السلام)؟! ... ٢٢٦

- التقوى في شخصية الإمام(عليه السلام) ... ٢٢٦
- التلازم بين القول والفعل ... ٢٢٦
- شخصية الإمام(عليه السلام) وارتباطها بالله تعالى ... ٢٢٧
- دوماً مع الحفاة والمحرومين ... ٢٢٨
- العدالة في حياة أمير المؤمنين(عليه السلام) ... ٢٢٩
- النموذج الأعلى للعدالة ... ٢٣٠
- العدالة الفردية والاجتماعية ... ٢٣٢
- حكومة علي(عليه السلام) والقضاء المعاصر ... ٢٣٤
- المسؤولون الحكوميون والتحديات العملية ... ٢٣٥
- ١- المنصب الحكومي مسؤولية ... ٢٣٧
- ٢- العيش مع الفقراء والمحتاجين ... ٢٣٧
- ٣- التحذير من الإسراف والتبذير ... ٢٣٩
- ٤- العلاقة مع الله أولاً ... ٢٤٠
- ٥- التقوى السياسية ... ٢٤٠
- خلاصة البحث ... ٢٤٤
- الخاتمة ... ٢٤٧
- المصادر والمراجع ... ٢٥٧
- الفهرس ... ٢٦١